الفصل الخامس

مناهج البحث الاجتماعى وأدواته*

أولاً : الأطر المنهجية العامة :

من الضرورى أن نقدم فى بداية عرضنا لمناهج البحث الاجتماعى بعرض موجز لبعض الأطر المنهجية الخاصة التى أرشدت العمل السوسيولوجى لفترة طويلة . ويقصد بذلك مداخل الدراسة ، أو القواعد والمخططات المستخدمة فى رؤية الظواهر الاجتماعية . ونستطيع أن نميز هنا عدة اتجاهات .

فلدينا أولا الاتجاه التاريخى : الذى ظهر بداءة فى كتابات علماء الاجتماع الأوائل ، حين سيطر عليهم تصور للإنسان والمجتمع باعتبارهما يتقدمان عبر خطوات محددة ، بحيث يسير التطور فى الطريق المرسوم له حتى ينتهى إلى الكمال ، وهو آخر المراحل . وقد عرض كونت نظرية عن المراحل الثلاث تمثل هذا النموذج . واعتبر هربرت سبنسر علم الاجتماع هو دراسة للتطور فى أكثر أشكاله تعقيداً[1] . ويعتقد أصحاب هذا النموذج أن كل مرحلة تظهر تؤدى دورها طبقًا لقانون طبيعى ، وتمثل نظرية التطور التى قدمها تشارلز داروين نقطة الانطلاق لهذه النظريات[2] . وهناك أمثلة عديدة على استخدامات هذه الطريقة فى علم الاجتماع ، فعالم الاجتماع الأمريكى وليم سومنر W.G. Sumner يقدم تبريرًا لامتياز الطبقات العليا على الطبقات الدنيا ، على أساس أن التباين إنما هو قانون للطبيعة يعمل على تدعيم مبدأ بقاء الأصلح . ولقد استخدم سومنر باعتباره داروينًا اجتماعيًا فكرة التطور كما فعل سبنسر ، لكى يعارض جهود الإصلاح والتغير الاجتماعى ، فهو يذهب إلى أن التطور الاجتماعى إنما يسير فى طريقه الخاص تحت قبضة الطبيعة وسيطرتها ، ولذلك « فمن العبث أن يعتقد الإنسان أنه قادر على تخطيط عالم اجتماعى جديد »[3] .

كذلك تأثر ماركس وانجلز تأثرًا كبيرًا بأعمال الأنثربولوجى لويس مورجان L. Morgan ، الذى حاول أن يبرهن على أن كل المجتمعات إنما سارت خلال مراحل محددة

---

* هذا الفصل من تأليف الدكتور محمد على محمد .

للتطور هى : الوحشية ، والبربرية ، والحضارية . ويرى ماركس وانجلز بالمثل أن كل حضارة تحمل فى ذاتها بذور فنائها ، كما أنها سوف تتبع حتماً بالمرحلة التالية فى سلم التطور . وقد اعتبر بعض علماء الاجتماع درجة التخصص فى المجتمع هى أهم بعد فيه ، فهناك – فى رأيهم – اتجاه تاريخى ، أو تطور من درجة أقل إلى درجة أعلى فى التخصص ، الأمر الذى تترتب عليه نتائج بالغة الأهمية ، ولقد ميز دوركايم بين طرازين أساسيين للمجتمع على أساس درجة تقسيم العمل السائدة فى كل منهما ، الأول يسود فيه « التضامن الآلى » ، وهو نوع من التكامل يوجد فى المجتمع المحلى الصغير ، حين تكون درجة التخصص محدودة ، كما يرتبط الناس معاً ، بروابط وثيقة تنبع عن اشتراكهم فى نظم أولية قوية كالعائلة الممتدة ، والدين المحلى ، أما الطراز الثانى ، فهو يقوم على التضامن العضوى ، والعلاقات فى هذا المجتمع أقل مودة ، وأقل شخصية ، وأكثر رسمية ، فالرابطة بين الناس تحكمها المصلحة ، والعقد أساس العلاقة . ويعتقد دوركايم أن الطراز الثانى ينبثق عن الطراز الأول ، ويتبعه فى سلم التطور كلما زادت درجة التخصص وتقسيم العمل[٤] .

ونفس هذا الاتجاه يوجد أيضًا عند فرديناند تونيز F. Tonnies حين فرق بين المجتمع المحلى والمجتمع ، وكذلك عند ريد فيلد Redfield فى تفرقته بين مجتمع الفولك Folk والمجتمع الحضرى[٥] .

ويتخذ الاتجاه التطورى أشكالا متعددة ، فنظرية باريتو عن « دورة الصفوة » ، ونظرية سوروكين عن الديناميات الاجتماعية والثقافية ، تعتبر نماذج للنظريات التطورية الأحادية الخط . أما ليزلى هـــوايت White فهو يطبق الاتجاه التطورى تطبيقًا مختلفًا إلى حد ما ، إذ إنه يأخذ الثقافة ككل ، ولا يؤكد أنه من الضرورى أن يشهد كل مجتمع نفس مراحل التطور ، ويرى هوايت أن التكنولوجيا ، وبخاصة كمية الطاقة وطرق استخدامها ، تحدد صور ومضمون الثقافة فالثقافة تتطور فى شكل « انفجارات » قوية كلما اكتشفت مصادر جديدة للطاقة . وهكذا فإن الثورة الزراعية التى قامت على أساسها الحضارات الكبرى فى العالم القديم ، قد تلتها فترة طويلة نسبيًا من الكساد ، حتى ظهور عصر الوقود فى العالم الجديد حوالى سنة ١٨٠٠ ، لكن هوايت يعود مرة أخرى إلى الاتجاه التطورى التقليدى حين يؤكد أن التطور « يتجه نحو غاية واحدة يتحرك نحوها تحركًا ثابتًا ، فالمستقبل يقدم وعدا لبنى البشر بمستويات أعلى التكامل ، وتحديداً أكثر للقوة السياسية والضبط ، وتنظيما سياسيًا فريداً يتضمن كل العنصر الإنسانى »[٦] . ويقترب وليم أوجبرن W. Ogburn من اتجاه ليزلى هوايت ، عندما يؤكد دور الاختراع فى التغير الاجتماعى ، فالاختراع يؤدى من وجهة نظره إلى التعجيل بزيادة معدلات نمو الثقافة المادية ، الأمر الذى يؤدى

إلى ما أطلق عليه « بالتخلف الثقافى » ، حيث تتخلف دائماً التغيرات التى تلحق الثقافة اللامادية ، وراء التغيرات فى الثقافة المادية ، كتلك التى تحدث فى التكنولوجيا والاختراع[٧] .

غير أن الاتجاه التطورى بصفة عامة قوبل بنقد مرير ، فلقد أكدت بحوث علماء الاجتماع والأنثروبولجيا مبدأ النسبية الثقافية[٨] ، ومن ثم يصعب أن يخضع تاريخ الثقافة الإنسانية بأكمله لقانون واحد ثابت للتقدم لا يطرأ عليه أى تعديل ، يضاف إلى ذلك أن أصحاب هذا الاتجاه يعتمدون على الظن أو التخمين ، فلم تكن هناك معلومات وافية مؤكدة عن تاريخ هذه الشعوب ، ولا دراسات حقلية منظمة مثلما هو الأمر الآن بل ، إن أفكار هؤلاء الباحثين كانت تصدر عن كتابات الرحالة التى كانت فى أغلبها معلومات انطباعية تتناول فقط الجوانب الفريدة والعادات الغريبة لهذه الشعوب ، بدلا من التعمق فى فهم الثقافة والبناء الاجتماعى ، ذلك الذى يحتاج إلى التركيز على مجتمع واحد أو ثقافة واحدة ، حتى يمكن الإحاطة بالبناء الاجتماعى الشامل ، وإدراك التساند المتبادل بين النظم الاجتماعية المختلفة ، أو عناصر الثقافة القائمة فى هذا المجتمع ، الأمر الذى يتطلب القيام بملاحظة مباشرة دقيقة ، ومعايشة لهذا المجتمع تستمر لفترة طويلة من الزمن .

وعلى الرغم مما سبق ، فإن بعض علماء الاجتماع من أمثال جينزبرج M. Ginsberg يرون أنه لا ينبغى أن نبالغ فى توجيه النقد للإطار التطورى العام الذى استندت إليه أبحاث العلماء المبكرين ، فهو فى رأيه جدير بأن يساعدنا على إدراك اتجاهات النمو التى تطرأ على المجتمع البشرى بصفة عامة ، شريطة أن نأخذ فى اعتبارنا الظروف الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة ، والتى تعبر عن ظروفه التاريخية الخاصة المتميزة . بل إن بعض العلماء يذهبون إلى حد القول بأنه يمكن إدخال بعض التعديلات على التطورية التقليدية ، والإفادة منها فى دراسات التنمية الاجتماعية والتخلف ، التى تنصب على عمليات التصنيع والتحول الاقتصادى فى بعض المجتمعات ، بذلك يجب أن نعترف بتعدد خطوط التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وأن نهتم بالملابسات والظروف التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات[٩] . وجدير بالذكر أيضًا أن الأعمال التطورية التقليدية ليست عديمة القيمة تماماً ، فقد أفلحت هذه الكتابات فى تنصيف المعلومات الأثنوجزافية والحقائق التاريخية ، بصورة ساعدت على تطوير تصنيف للمجتمعات الإنسانية ، كما أنها أضافات إضافت جوهرية لفهمنا للتغير الاجتماعى والحضارى ، بحيث أمكننا أن نحدد بعض العوامل المؤثرة فى تغيير البناء الاجتماعى .

ومع ذلك ، فالاتجاه التاريخى صورة أخرى تبدو واضحة فى كتابات ماكس فيبر وغيره من

العلماء الذين تأثروا بكتاباته ، فحينما كان فيبر بصدد نقد الماركسية ذهب إلى أن ماركس قد ارتكب خطأ كبيرًا عندما صاغ تصوره المادى للتاريخ الذى يقوم على مسلمة مؤداها : أن التفسير السببى للتطور التاريخى يتمثل فى تأثير العوامل والظروف الاقتصادية التى تنتج بدورها بناءات اجتماعية متميزة ، ويرى فيبر أن الخطأ فى ذلك يتمثل فى أن التفسير السببى وحده يعتبر منهجًا غير كاف ، ومن ثم فإن المنهج التاريخى عنده يتجلى بوضوح فى دراساته لأصول الرأسمالية ، وتطور التنظيمات البيروقراطية الحديثة ، والتأثير الاقتصادى للديانات العالمية[١٠] . والملامح المنهجية الرئيسية لهذه الدراسات تتلخص فى بحث واستقصاء تغيرات خاصة ببعض المجتمعات أو نماذج البناء الاجتماعى ، ثم مقارنتها بتغيرات أخرى شهدتها نماذج مختلفة للمجتمعات ، وتقديم تفسيرات سببية لها بالإضافة إلى التأويل التاريخى ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن فيبر يقرر أن القضايا السوسيولوجية العامة تشير فقط إلى « اتجاهات » أما تطبيق هذه القضايا العامة على مجتمعات معينة أو مواقف بالذات ، فهو أمر يتطلب القيام بدراسة تاريخية تفصيلية ، ولكننا فى هذه الحالة الأخيرة سوف نجد صعوبات تعترض البحث السوسيولوجى راجعة إلى قدرة الإنسان على الإبداع والابتكار ، ولن يستطيع عالم الاجتماع أو المؤرخ التنبؤ بالنتائج المترتبة على مثل هذه الصعوبات .ومع ذلك ، فلا يزال المنهج التاريخى يحظى باهتمام علم الاجتماع الحديث ، وبخاصة رايت ميلز وريمون أرون Aron ، كما أن الاهتمام الواسع النطاق الآن بالتغير الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية ، والبلاد النامية ، قد شجع على قبول منهج فيبر ، ذلك أن صياغة المشكلات وتفسير النتائج يقتضى من الباحث أن يستعين بالتفسيرات السببية ، فضلا عن الالتفات إلى الحقائق التاريخية المتاحة عن هذه المجتمعات .

أما الاتجاه المنهجى الثانى فهو الاتجاه المقارن ، ولقد كان المنهج المقارن هو الطريقة الأساسية للبحث فى علم الاجتماع لفترة طويلة من الزمان[١١] ، إذ استخدمه التطوريون الأول ، لكن استخدامهم لم يمنعهم بالطبع من التركيز على الإطار التطورى ، أى أن المقارنات التى حاولوا أن يعقدوها بين المجتمعات كانت تستهدف تدعيم أفكارهم ومسلماتهم عن تطور هذه المجتمعات . كذلك أكد دوركايم فى كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع بوضوح أهمية هذا المنهج ، فبعد أن طالب بأن التفسير السوسيولوجى يتكون أساسًا من ارتباطات سببية ، لاحظ أن الطريقة الوحيدة لإثبات أن ظاهرة معينة هى السبب فى حدوث ظاهرة أخرى ، تتمثل فى فحص حالات توجد فيها هذه الظاهرة ، وحالات أخرى لا تتحقق فيها ، وذلك حتى يمكن عن طريق المقارنة كشف ارتباطاتها . بل إن دوركايم يذهب إلى حد القول بأننا إذا كنا فى العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد

من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة فإن هناك حالات كثيرة فى مجال علم الاجتماع يصعب فيها إجراء تجارب مماثلة فى دقتها لتجارب العلوم الطبيعية ، ومن ثم فإن الطريقة التى أمامنا هى إجراء تجارب غير مباشرة ، وهى التى يتيحها لنا المنهج المقارن . وحتى فى الحالات التى نشك فيها فى إمكان وجود ارتباطات سببية بين الظواهر الاجتماعية ، فإن المقارنات المنظمة بين المجتمعات سوف تكشف لنا عن مدى ارتباط الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض ، وبالتالى تزيل هذه الطريقة أية شكوك توجد لدى الباحث السيوسولوجى [١٢] . غير أننا نجد باحثًا مثل رادكليف براون يرى أن المنهج المقارن وحده لا يمكن أن ينتهى بنا إلى شىء ، إذ إن الصعوبة التى تواجهه تتمثل فى عدم وجود فروض مبدئية تنطلق منها الدراسة ، يضاف إلى ذلك بعض المشكلات الأخرى التى تتصل بتحديد وحدة المقارنة . فمن الملاحظ مثلا أن أوجيست كونت استخدم المنهج المقارن لكى يدلل على صدق قانونه الشهير عن الحالات الثلاث ، ومعنى ذلك أن المقارنة كانت تتم على أساس نظرة فلسفية تستوعب الإنسانية كلها ، بدلا من الانطلاق من فروض علمية صالحة للاختبار ، ونفس هذا الانتقاد يمكن أن يوجه إلى استخدام هوبهاوس للمنهج المقارن ، حيث لم يكن يهدف من ذلك إلى مقارنة النظم الاجتماعية فى نماذج مختلفة للمجتمعات ، بقدر ماكان يحاول أن يتتبع التطور العام لهذه النظم فى ضوء تصور فلسفى عن التقدم [١٣] .

وفيما يتعلق بتحديد وحدة المقارنة ، فإن هناك صعوبات أخرى تواجهنا ، فمن العسير أن تكون المقارنة دقيقة إذا ما اتجه الباحث نحو عقد مقارنات بين المجتمعات الكلية ، ولذلك فإن الإجراء الشائع هو مقارنة نظام معين ، أو علاقة بين نظامين فى مجتمعات مختلفة ، ويشير الذين يتقدون المنهج المقارن إلى أن ما يبدو لنا على المستوى الظاهرى أنه تماثل فى النظم موضوع الدراسة . يمكن فى الواقع أن يعبر عن اختلافات جوهرية ، إذا تعمقنا فحص هذه النظم ، أى أن التماثل أو التشابه الظاهرى ليس دليلا على أن المجتمعات التى ندرسها تنتمى إلى نموذج واحد . فقد تكون هناك اختلافات أو فروق كامنة خلف هذا التشابه ، لا يلتفت إليها الباحث الذى يوجه كل اهتمامه نحو دراسة أوجه التشابه والاختلاف الظاهرية فقط ، أضف إلى ذلك أن عزل نظام بالذات عن السياق العام للحياة الاجتماعية الذى يؤدى وظائفه بداخله ، لا يجعلنا نستطيع أن نفهم هذا النظام فهمًا حقيقيًا ، وهذا هو النقد الذى يوجهه باستمرار أصحاب الاتجاه البنائى – الوظيفى للمنهج المقارن ، الذين يرون أنه يتعذر عزل أية ظاهرة أو نظام عن الصيغة البنائية العامة فى المجتمع . طالما أن هناك تساندًا وظيفيًا واعتمادًا متبادلا بين كافة النظم والظواهر الاجتماعية ، بل إن بعضهم يذهب إلى أبعد من ذلك فيرى أن التركيز على المقارنة أصبح مطلبًا حيويا بالنسبة لعلم الاجتماع

والأنثروبولوجيا ، على الأقل قبل التركيز على البناء الاجتماعى فى مجتمعات معينة بالذات بقصد التعمق فى دراسة النظم والظواهر الاجتماعية دراسة تكاملية ، بحيث يمكن بعد ذلك عقد مقارنات بين نماذج البناء الاجتماعى المختلفة .

ومع ذلك ، فإنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات التى يثيرها الاعتماد على المنهج المقارن بإدخال بعض التعديلات عليه ، فمن الضرورى أن ينحصر نطاق المقارنة ، بحيث تجرى بين مجتمعات توجد بينها درجة معينة من التشابه ، أى تدرس مجتمعات تنتمى أولا إلى نموذج واحد ، بعد القيام قبل ذلك بتصنيف هذه المجتمعات ، ولا شك أن التصنيف ذاته يتضمن المقارنة لكنها مقارنة على درجة عالية من العموم ، ومعنى ذلك أن المقارنات التفصيلية التى تستهدف اختبار الفروض سوف نقوم بها بعد التأكد من أن وحدات المقارنة ذاتها ليست متناقضة تناقضًا صارخًا .

والحقيقة أن المنهج المقارن قد استخدم على هذا النحو استخداماً ناجحًا فى كثير من الدراسات القديمة والمعاصرة ، فقد عقد كل من هو بهاوس ، وهويلر ، وجيتزبرج مقارنة منهجية بين بعض النظم الاجتماعية فى المجتمعات البدائية ، وكان المنهج المستخدم فى الدراسة يتلخص فى التفرقة – داخل هذه الفئة العامة – بين نماذج مختلفة للنسق الاقتصادى ، ثم ندرس بعد ذلك مدى التباين فى نظم الحكومة . والتدرج الاجتماعى ، وارتباط ذلك بالفروق القائمة فى النسق الاقتصادى ، كذلك ظهرت حديثًا مجموعة دراسات عن التدرج والحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية ، فبدأت بعملية تصنيف ، واختارت فئة معينة بالذات من المجتمعات ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى مقارنة نظام بعينه ، بدلا من أن توسع نطاق المقارنة ، فتضم مجتمعات تنتمى إلى نماذج مختلفة تماماً ، مما يؤثر بدوره فى صدق النتائج[١٤] . على أن البحوث التى تستهدف اختبار الفروض بطريقة مقارنة تتميز أيضًا بأنها أصبحت محدودة النطاق ، بحيث تربط بين ظواهر معينة وفئات اجتماعية محددة داخل إطار عام واحد ، كأن ندرس مثلا العلاقة بين حجم الأسرة ومعدلات الطلاق والانحراف فى المجتمع الحضرى ، أو تربط بين الطبقات الاجتماعية فى المدينة والتحصيل التعليمى ، وهذه هى البحوث التى تنتهى بنا إلى صياغة تعميمات واقعية محدودة .

والواقع أن الذين يدافعون عن المنهج المقارن حديثًا ، يرون أنه منهج يصلح للتطبيق بصفة عامة ، فقد ذهب فريمان E.A. Freeman إلى أن « تأسيس المنهج المقارن فى البحث يعتبر أعظم إنجاز فكرى فى عصرنا » ، وأشار بصفة خاصة إلى نتائجه فى دراسة اللغة ، ثم حاول توضيح كيفية تطبيقه على دراسة النظم الاجتماعية . والحقيقة أنه بعد انقضاء فترة فى إجراء مقارنات محدودة باستخدام أساليب متطورة للبحث ، اتجه بعض الباحثين نحو إحياء طريقة المقارنة بين المجتمعات .

فظهر ما يعرف باسم الدراسات الحضارية المقارنة Cross Culture Studies ، وتعتمد هذه الطريقة على دراسات لظواهر معينة فى مجتمعات تنتمى إلى ثقافات مختلفة ، ويحاول الباحث فيها – بقدر المستطاع – أن يتغلب على الصعوبات التى تصاحب هذا النوع من المقارنات عن طريق تحديد خصائص كل ثقافة وربطها بالظواهر المدروسة وأخذها فى الاعتبار عند تحليل أوجه التماثل والاختلاف . وغالبًا ما تهتم هذه البحوث باختبار مدى صدق نتائج الدراسات المقارنة المحدودة . أى أنها لا تكتفى بالمقارنات السطحية ، لكنها تحاول فى الوقت ذاته أن تدرك الظروف الثقافية والتاريخية الخاصة بكل مجتمع[١٥] .

وهناك اتجاه منهجى ثالث تمثله الوظيفية كما ظهرت فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية كرد فعل للمناهج التطورية ، وللاعتماد على التاريخ الظنى أو التخمينى ، الذى استخدم معلومات غيرمحققة ، وغير منظمة أيضًا عن المجتمعات البدائية ، فى محاولة لإعادة بناء المراحل المبكرة للحياة الإنسانية الاجتماعية . وتعود أصول الوظيفية إلى المماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية ، وهى قديمة قدم التفكير الاجتماعى ، فقد تحدث أفلاطون عن العناصر الثلاثة والتى تمثل كل منها طبقة اجتماعية ، وظلت هذه المماثلة فى التراث الفكرى السوسيولوجى حتى الآن ، وكانت فكرتا البناء والوظيفة هما النتيجة التى خلص إليها علماء الاجتماع بعد دراستهما للكائن العضوى ، وحاولوا تطبيقها على المجتمع . وافتتح سبنسر هذا النوع من التفكير ، ثم توارثه من بعده دوركايم . وقام مالينوفسكى ورادكليف براون بتطبيقات مختلفة لهذه الفكرة . وأصبح للوظيفية تأثير بالغ بين علماء الاجتماع الأمريكى وبخاصة تلاميذ وأتباع بارسونز وروبرت ميرتون[١٦] .

ومجمل دعوى الوظيفية أن الحياة تدوم لأن المجتمعات تجد الوسائل (البناءات) التى تستطيع بواسطتها أن تلبى مطالب الحاجات (الوظائف) ، والتى إما أن تكون ظروفًا مسبقة ، أو نتائج مترتبة على الحياة الاجتماعية المنظمة ، ويحاول أصحاب هذا الاتجاه دراسة الكيفية التى يسهم بها النظام فى حفظ المجتمع وبقائه بغض النظر عن الأعضاء ، ومن ثم فإنهم يدرسون الطريقة التى توجد بها البناءات الاجتماعية وتتكامل لكى تحفظ وحدة المجتمع كنسق كلى ، أو كائن عضوى ، ولقد عبر أوجيست كونت عن هذه الفكرة بوضوح حين أعلن « أن علم الاجتماع يتكون من البحث فى قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعى »[١٧] .

فلكل نشاط اجتماعى وظيفة تبرر وجوده ، وتحقق تكامله بالضرورة مع بقية الأنشطة الأخرى بحيث يتعذر علينا فهم أية ظاهرة اجتماعية دون ربطها وإدراكها فى إطار السياق الاجتماعى

الكلى . لكن ذلك معناه أيضًا أننا لا نستطيع تفسير التغير الاجتماعى فى المجتمع إلا فى ضوء مؤثرات خارجية ، طالما أن الظواهر متشابكة على هذا النحو . غير أن هذه النظرة الوظيفية شهدت تعديلات أساسية ، فقد ذهب روبرت ميرتون R. Merton إلى أنها تمثل مدخلا ممكنًا فقط لدراسة السلوك الاجتماعى ، ثم عمق الوظيفية بتفرقته بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة . الأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التى تسهم فى تحقيق توافق أو تكيف وحدة بالذات . بينما الثانية تشير إلى النتائج التى تحقق نفس الشىء ، ولكنها غير مقصودة ، بل ويحتاج التعرف عليها إلى مزيد من التعمق . وهذا بدوره ما يجعلنا نفهم وظائف النظم والظواهر التى تبدو أمامنا للوهلة الأولى عديمة الجدوى ، أو غير منطقية ، فضلا عن إمكانية وجود أكثر من وظيفة واحدة لنفس الظاهرة ، بعضها ينطوى على أهمية ودلالة أكثر من البعض الآخر . ولقد أوضح ميرتون فائدة هذه الفكرة حينما كان بصدد نقد دراسات دوركايم عن الدين الذى ذهب إلى أن الوظيفة الاجتماعية للدين هى التعبير عن التضامن الاجتماعى وتأكيده ، ولكن ميرتون ذهب إلى أن ذلك لا يمثل سوى جانب واحد فقط من الحقيقة ، إذ يمكن أن يكون الدين مصدر الفرقة والصراع الاجتماعى بين الجماعات الاجتماعية فى بعض المجتمعات[١٨] . وإذن فالبحث التاريخى والمقارن ضرورى لاكتشاف نطاق الوظائف التى تؤديها النظم الاجتماعية ، كما أننا نتناول هنا الوظيفة الاجتماعية من منظور مختلف . تمامًا عن التصور البيولوجى لها ، ولذلك فمن الأفضل أن نتحدث باستمرار عن الأساليب والطرق التى ترتبط بها النظم الاجتماعية وتتساند فى المجتمع .

والمدخل المنهجى الرابع هو ما يعرف بالاتجاه الصورى أو الشكلى فى علم الاجتماع ، وقد تطور فى ألمانيا بعد دراسات جورج زيمل G. Simmel وكان الهدف من ظهوره هو تحديد علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، فى وقت كثر فيه الجدل حول مكانة كل من العلوم الاجتماعية والطبيعية والعلاقات بينهما . وذهب زيمل إلى أن علم الاجتماع يصطنع منهجًا جديدًا ، وطريقة مبتكرة فى رؤية الوقائع والظواهر التى تدرسها العلوم الاجتماعية الأخرى . وينحصر هذا المدخل الجديد فى دراسة صور وأشكال العلاقات والجماعات ، وأنماط التفاعل الاجتماعى ، باعتبار أن الصورة تختلف عن المضمون التاريخى . أى أن علم الاجتماع سوف يدرس صورة المجتمع ، والمقصود بالصورة هنا ذلك العنصر الذى يتحقق فى الحياة الاجتماعية ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى ، ويتخذ شكلا نمطيًا ، متميزًا عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر .

يضاف إلى ذلك أن علم الاجتماع عليه أن يدرس صور التفاعل الاجتماعى التى لم تدرسها العلوم الاجتماعية التقليدية ، والمثال الذى يستعين به زيمل لتوضيح العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم

الاجتماعية الأخرى ، يتمثل فى دراسة موقف جماعة من العمال قرروا الامتناع عن أداء أعمالهم ، ففى مثل هذا الموقف يهتم عالم النفس ببحث الدوافع والعواطف التى تكمن خلف قرار العمال ترك العمل ، أما عالم الاجتماع فيحلل الموقف باعتباره يتضمن صراعًا بين صورتين أو أكثر من صور العلاقات . بينما ينظر رجل الاقتصاد إلى هذه الواقعة على أنها تتعلق بإضراب النقابة ضد الإدارة . فكأن علم الاجتماع سوف يركز على دراسة الصور مجردة عن مضمونها ، ويرجع ذلك إلى أن الأشكال العديدة للعلاقات الاجتماعية كالسمو ، والدونية ، والمنافسة ، والصراع ، وتقسيم العمل ، تكون الأحزاب .. متشابهة فى كل مكان برغم التباين الشديد فى مضمونها . ويرى زيمل أن العلوم الاجتماعية الأخرى قد اهتمت بدراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالاقتصاد ، والسياسة ، والدولة . بينما أغفلت تلك العلاقات القائمة بين الأفراد ، والتى تظهر فى حياتهم اليومية ، مثل نظرة العلاقات المتبادلة يجب أن يهتم بها علم الاجتماع اهتمامًا خاصًا[١٩] . ولقد كان لهذه الفكرة الأخيرة دور أساسى فى تشجيع كثير من علماء الاجتماع المحدثين على دراسة الجماعات الصغيرة . والصور الأولية للسلوك الاجتماعى . بدلا من دراسة النظم والتنظيمات الاجتماعية الأخرى ، فأسهمت هذه الدراسات المحدودة النطاق فى ظهور عديد من التعميمات الامبيريقية بعد دراسة طائفة كبيرة من الجماعات الصغيرة[٢٠] .

يبقى بعد ذلك كله مدخل منهجى خامس وأخير هو الاتجاه العلمى البحت ، ويتخذ هذا الاتجاه عدة صور ؛ فهناك فريق من علماء الاجتماع يتبنى مصطلحات علمية خالصة ويسعى إلى ترجمتها لمصطلحات اجتماعية ، وفريق آخر يحاول إقامة فيزياء اجتماعية على أسس مماثلة للعلم الطبيعى ، وفريق ثالث يدرس أبعاد المجتمع وفقًا لنماذج رياضية إحصائية . ويمثل الفريق الأول تولكوت بارسونز الذى طبق مفهوم التوازن على المجتمع . وهذا المفهوم يرجع أصلا إلى مبدأ إعادة التوازن Homostasis [٢١] ، كما طبقه فى الفزيولوجيا البشرية والتركانون W.E. Canon فى مؤلفه الشهير : « حكمة الجسم » . وهو يقيم تحليله على أساس العمليات التى تثبت أن الدم يغزى الأنسجة بطريقة ثابتة . فيعمل على تعويض الضائع .

ولقد أوضح كانون كيف أن الجسم – دون أن يحدث أى تعطيل – ينتج باستمرار ميكانيزمات تلعب دورًا هاما فى حفظ التوازن ، تمامًا كما يؤدى تقلص الأوعية الدموية إلى التلف ، فإن سلسلة التوافقات تؤدى إلى التجلط ، بحيث تزيد من إنتاج كرات الدم الحمراء ، ويساعد الجسم بهذه الطريقة على منع فقدان الدم من تغيير توازنه بطريقة فعالة ويعمل تدريجيًا على إعادة النسق إلى توازنه الأول .

والمجتمع – فى رأى باسونز – يمر بنفس حالات التوازن واللا توازن ، فإذا حدث اضطراب معين ، عمل المجتمع تدريجيا على التغلب عليه ، واستعادة توازنه ، مثال ذلك « أننا إذا افترضنا أن النظام الأسرى قد أصيب بالضعف والوهن ، وذلك نتيجة لأزمة طارئة ، أو مشكلة من نوع ما ، حلت بطبقة من الطبقات بحيث كان من نتيجة ذلك أن الأسرة لم تستطع القيام بوظائفها على الوجه الأكمل ، فأهملت الأطفال ، ولم تقم بتنشئتهم التنشئة الاجتماعية السليمة ، وإذا لاحظنا كذلك أن قيم هذا المجتمع تؤكد فى نفس الوقت ضرورة العناية بالأطفال ، وإتاحة الفرص لهم جميعاً ، فإن الموقف السابق يمثل مصدراً للضغط على نسق القيم ، ذلك أنه سيحدث أن ترتفع معدلات انحراف الأحداث . والجرائم فى المناطق التى يسود فيها الاضطراب ، ومن ثم يحدث خلل اجتماعى عام . ويشهد المجتمع حالة لا توازن . غير أن المجتمع لن يقف صامتًا إزاء هذا الموقف ، بل إنه سيسعى جاهداً إلى وضع مجموعة ترتيبات تعيد للنسق توازنه . تماماً كما يحدث للجسم أو الكائن العضوى ، وقد تتضمن هذه الترتيبات ، وضع برامج للرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة ، وإقامة مراكز لنشر الوعى التربوى ، وبهذه الطريقة يمكن حصر مناطق الاضطراب ، والسيطرة على المصدر الأصلى « للعدوى » ، وفى وقت معين تكتسب الجماعة المفككة عادات جديدة أكثر إيجابية ، فيعود للمجتمع توازنه المفقود[٢٢] .

أما الجناح الثانى للاتجاه العلمى البحت ، فيرجع أصلا إلى التسمية القديمة التى اقترحها كونت لعلم الاجتماع حين وصفه بأنه الفيزياء الاجتماعية ، ثم عدل عنها بعد ذلك ، وهناك أمثلة عديدة تدل على استمرار هذه الفكرة ، فنجد بارسونز أيضًا يؤكد قضية مؤداها « أن عملية معينة للفعل (الاجتماعى) سوف تستمر بدون تغيير من حيث المعدل والاتجاه إذا لم تعترضها أو تعوقها قوى دافعية معارضة »[٢٣] . وتنهض هذه القضية على ما يعرف بمبدأ القصور الذاتى Inertia ، وهو المبدأ القائل بأن كل جسم ساكن لا يتأثر بجسم خارجى يظل ساكنًا ، وأن كل جسم متحرك يستمر فى حركته إلى ما لا نهاية ، وفى خط مستقيم ، وبنفس السرعة ، إذا لم يخضع لتأثير أى جسم آخر . ومعنى ذلك أن المادة شديدة الركود ، ولابد من بذل جهد لتحريكها ، فإذا تحركت لم تتوقف من تلقاء نفسها ، وإذا سكنت فيرجع السبب فى ذلك إلى بعض المؤثرات الخارجية التى تحول دون استمرارها فى الحركة ، وهكذا تصور بارسونز أيضًا مسألة استمرار الفعل الاجتماعى . ومن ناحية أخرى يطالب عدد كبير من علماء الاجتماع وبخاصة جورج لندبرج Lundberg وستوارت دود S. Dodd بأن علم الاجتماع إذا أراد أن يصبح علمًا ، عليه أن يحتذى نمط العلوم الطبيعية[٢٤] . فالقوانين التى تنطبق على الظواهر

الطبيعية ، يمكن أن تقدم تفسيرًا للأحداث الاجتماعية . بل أن رواد الفيزياء الاجتماعية المعاصرة ، يذهبون إلى أبعد من ذلك بكثير ، فالقوانين التى تفسر « طيران قطعة من الورق عبر الريح » ، يمكن أن تصلح فى تفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية . ومن أظهر ممثلى هذا الاتجاه جورج كاتس زيبف K. Zipf ، الذى تناول تحليل حركة السكان فى ضوء ما أطلق عليه « مبدأ اختزال الجهد » . وهو قانون طبيعى ، يرتبط بمقتضاه عدد السكان الذين ينتقلون من مدينة معينة إلى أخرى ، بالمسافة التى تفصل بين هاتين المدينتين ، حيث إن كمية الجهد الذى ينفق فى الانتقال تزيد بزيادة هذه المسافة[٢٥] .

كذلك قدم صمويل ستوفر S. Stoufer تحليلا آخر للمشكلة ، فهو يحاول توضيح إمكانية التنبؤ بتحركات السكان باستخدام مفهوم « الفرص الوسيطة » ، فانتقال الناس من مدينة إلى أخرى يتأثر بالفرص المتاحة أمامهم عبر الطريق ، ومعنى ذلك أن هذه الفرص تجذب إليها المهاجر فتمنعه من الاستمرار فى استكمال طريقه[٢٦] .

وهناك أخيرًا جناح ثالث يتبنى الصياغات الرياضية والإحصائية ، ومعنى ذلك اعتبار هذه الصياغات تقدم وصفًا مناسبًا يتناول أحد جوانب العالم الاجتماعى[٢٧] . ويمثل هذا الاتجاه كثيرون من أبرزهم ستوارت دود S. Dodd فى نظريته عن أبعاد المجتمع التى تمثل محاولة منظمة لدراسة أى موقف اجتماعى وتفسيره على أساس مبادئ رياضية[٢٨] .

كذلك سجل روبرت بيلز R. Bales شبكة التفاعل الاجتماعى فى الجماعات الصغيرة على أسس مشابهة لذلك أيضًا[٢٩] ، وأفاد هربرت سيمون من نظرية الفئة Set theoly فى تحليل القوة السياسية والسلطة وعمليات اتخاذ القرارات[٣٠] . وقدم أناتول رابوبورت A. Rapoport فى مقاله : استخدامات وحدود النماذج الرياضية فى العلوم الاجتماعية أمثلة عديدة على تطبيق النموذج الرياضى فى دراسة السلوك الاجتماعى[٣١] .

تلك – باختصار – هى أهم المداخل المنهجية التى استعان بها علماء الاجتماع فى دراسة الظواهر الاجتماعية . والشىء الذى يعنينا الآن هو أن نناقش اسهامها فى فهم وتفسير هذه الظواهر ، وقدرتها على إقامة علم الاجتماع على أساس علمى . أما المدخل التاريخى التطورى فقد ساعد على تقديم أطر تصنيفية للمجتمعات الإنسانية ، فضلا عن تحليل مشكلات التغير الاجتماعى . لكن التفسيرات التطورية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى النظرية العلمية ، طالما أنها عجزت عن تحليل عوامل وديناميات التطور الاجتماعى . أما الاتجاه الوظيفى فقد أفاد فى توجيه الاهتمام نحو الأداء الفعلى للنظم الاجتماعية فى مجتمعات معينة بالذات ، وإن كانت المماثلة

العضوية ، التى انطلق منها ليست مقبولة من الناحية النظرية ، كما أنها أوحت بتصور مضلل للتماسك الاجتماعى .

وقد أسهم كل من الاتجاهين المقارن والصورى فى تطوير مناهج ملائمة تصلح للدراسة المنظمة للمجتمع الإنسانى ، فكلاهما حاول صياغة تعميمات علمية ، كما أن كلا منهما يكمل الآخر ، بمعنى أن الأول يهتم بالنظم الاجتماعية الكبرى ، أما الثانى فيركز على وجه الخصوص على تلك الأنشطة والعلاقات الاجتماعية الجزئية بين الأفراد والجماعات الصغيرة . ومع أن إسهامات الاتجاه العلمى البحت فيما يتعلق بكفاءة الوسائل التى اقترحها لإرساء الدعائم العلمية لدراسة المجتمع لا تزال حتى الآن موضوعًا لجدل مستمر ، إلا أنه استطاع فى ميادين محددة للبحث السوسيولوجى أن يقدم تعميمات وتنبؤات ساعدت على إحداث التراكم فى النظرية السوسيولوجية العلمية .

والسؤال الآن هو : بأى معنى نستطيع أن نتحدث عن علمية علم الاجتماع فى ضوء هذه المحاولات المنهجية ؟ إننا نستطيع أن نصف نظامًا فكريا معينًا بأنه علمى على أساس المنهج الذى يستخدمه ، والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها . ويبدو أن علم الاجتماع استطاع أن يحقق متطلبات المنهج العلمى .

فهو **أولا** : يهتم بالوقائع ويبتعد عن الأحكام القيمية والأخلاقية .

وهو **ثانيًا** : يدلل على القضايا التى يستخلصها بشواهد إمبيريقية .

وهو **ثالثًا** : يسعى إلى تحقيق الموضوعية بقدر المستطاع بحيث لا يتخطى فى قضاياه وتعميماته حدود الوقائع والظواهر المشاهدة .

أما من حيث الأهداف فهو أيضًا يحقق أغراضًا علمية تلك التى تتمثل فى الوصف الدقيق ، من خلال تحليل خصائص الظواهر الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها ، ثم التفسير أى محاولة التوصل إلى مبادئ عامة .

ولقد حدد بوتومور T.B. Bottomore ما يمكن أن تحققه مناهج علم الاجتماع على النحو التالى :

١ – يستطيع عالم الاجتماع أن يحصل على معلومات واقعية منظمة تساعد فى إصدار أحكام منطقية حول المسائل ذات الطابع العملى ، بدلا من الاعتماد على أفكار تقليدية .

٢ – إن عالم الاجتماع بإمكانه التوصل إلى تنبؤات صادقة فى بعض الأحيان من خلال دراسته الواقعية المنظمة ، حتى فى الحالات التى يتعذر فيها تفسير الظواهر تفسيرًا سببيًا .

٣ – لدى عالم الاجتماع القدرة على تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ، وترتيب قضاياه وفقًا لدرجة عموميتها ، لكى يقيم نظريات علمية .

وهذه الحالة الأخيرة بالذات هى التى تواجهها بعض الصعوبات الراجعة فى المحل الأول إلى تعقيد وتداخل الأحداث الاجتماعية ، فضلا عن قدرة الكائنات الإنسانية على الابتكار والتجديد . ومعنى ذلك أننا نستطيع القول بأن التعميمات السوسيولوجية تصف لنا الاتجاهات العامة أو الميول ، ولكن عندما تستخدم هذه التعميمات فى دراسة حالات خاصة ، فهى تحتاج بالضرورة إلى أن تستكمل ببحث تاريخى مفصل يكشف عن الملامح الفريدة التى تتصل بموقف معين بالذات . ولا يقلل ذلك بالطبع من القيمة العلمية لعلم الاجتماع ، ذلك أن الدليل على نضج هذا العلم يتمثل فى تواضع مطالبه ، وقدرته على تقييم مناهجه ، وتقدير درجة صدق النتائج التى يتوصل إليها العلماء باستخدام هذه المناهج .

وهناك من العلماء الاجتماعيين من يعارضون بشدة هذه الفكرة ، ويرون أن الدليل على علمية علم الاجتماع هو تزايد الاعتماد على المناهج الكمية والاحصائية ، فهذه الأساليب وحدها هى التى تجعل نتائجه صادقة وموضوعية ، ويظهر هذا الموقف واضحًا فى كتابات أصحاب الاتجاه الرياضى فى علم الاجتماع ، الذين يرون أن القياس الكمى يعد ضروريًا ، إذا أراد العلم أن يقدم وصفًا وتحليلا أكثر دقة للظواهر التى يدرسها ، وهذا الاتجاه يرجع إلى التطور السريع الذى طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، هذا فضلا عن تزايد عدد العلماء الذين اقتفوا أثر المدرسة الوضعية . ومع ذلك ، فإن الدقة والموضوعية والثبات التى يدعى أصحاب هذا الاتجاه أنها تتحقق لعلم الاجتماع باستخدام الاساليب الرياضية ، هى أمور سطحية وظاهرية فقط ، فليس هناك شىء ثابت فى الحياة الاجتماعية ، إذ من الممكن أن تطرأ على المجتمع تغيرات غير متوقعة تعوق التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل .

ثانيًا : مناهج البحث الاجتماعى :

تناولنا فى الفقرة السابقة الأطر المنهجية العامة ، وأوضحنا أننا نقصد بذلك المداخل المختلفة التى يستعين بها علماء الاجتماع فى رؤية الظواهر الاجتماعية وتنظيمها من خلال إطار أو مخطط معين أما الآن فإننا نهتم بمناهج البحث الاجتماعى Methods of Social Research أى الطرق الفعلية التى يستعين بها الباحثون فى حل مشكلات بحوثهم . ولا شك أن مثل هذه الطرق والمناهج تختلف باختلاف مشكلة البحث ، وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التى يستهدف البحث تحقيقها ، ومن العسير المفاضلة بين طريقة وأخرى ، إلا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها .

ومنهج البحث هو النتيجة التى يخلص إليها الباحث بعد طرح تساؤل مؤداه : كيف يمكن حل مشكلة البحث ؟ ونحن نصف الخطة التى يرسمها الباحث لحل هذه المشكلة بأنها منهجه فى البحث والمنهج على هذا النحو يختلف عن أداة البحث Research Tool فالأداة هى الوسيلة التى يلجأ إلى استخدامها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات التى يتطلبها موضوع الدراسة . فقد يجد الباحث أن عليه أن يجرى مقابلات مع المبحوثين ، أو أن يلاحظ الأنشطة وضروب التفاعل الاجتماعى ، ثم يسجل ملاحظاته ويقوم بتحليلها ، ومعرفة دلالتها ، وقد يجد أن من الأفضل أن يحدد شكل المقابلة بقائمة من الأسئلة يوجهها بنفسه للمبحوثين ، أو يرسلها إليهم عن طريق البريد ، كل هذه الأساليب تشير إلى أدوات البحث الاجتماعى ، وهى كلها تمكن الباحث من الإجابة على التساؤل الذى مؤداه . بماذا سوف يحل مشكلة بحثه ؟

على أن تصنيف مناهج البحث الاجتماعى لا يزال يمثل مشكلة أساسية اختلف حولها المتخصصون فى هذا الميدان ، إلا أن أفضل تصنيف للمناهج هو ذلك الذى يربطها مباشرة بالهدف الذى يسعى الباحث إلى تحقيقه (٣٣) . فقد يستهدف الباحث تنمية وتطوير مجموعة فروض يمكن إخضاعها للبحث العلمى الدقيق ، وهنا ينحصر اهتمامه – تقريبًا – فى جمع معلومات وبيانات تمهد له طريق إجراء دراسة أكثر تعمقًا وتعقيدًا . وفى مثل هذه الحالة نقول إن البحث من النوع الكشفى أو الصياغى Formulative ، وقد تسعى الدراسة إلى وصف أبعاد ظاهرة أو مجموعة ظواهر وتشخيص طبيعتها ، فى نفس الوقت الذى تحاول فيه التعرف عليها واستطلاعها ، وهنا يقوم الوصف ببيانات أكثر تعمقًا من مجرد الكشف أو الاستطلاع ، وربما تكون هناك بيانات متوافرة ومتاحة بالفعل ودراسات سابقة عن موضوع البحث تجنب الباحث مهمة الاستكشاف أو الوصف ومن ثم ينتقل مباشرة إلى مهمة أخرى أكثر تعقيدًا ، تتمثل فى محاولة التعرف على مدى الارتباط بين المتغيرات ، أو التحقق من صدق مجموعة قضايا استخلصها الباحث من قراءاته السابقة وتأمله للبيانات الجاهزة ، وفى هذه الحالة الأخيرة نقول أن البحث يهدف إلى اختبار فروض سببية عن طريق التحكم فى الظروف التى تؤثر فى مسار هذا الاختبار ، ثم نصف منهج البحث بأنه تجريبى . غير أن هناك حالات كثيرة لا يقتصر فيها الأمر على مجرد الوصف أو التجريب ، بل يحتاج الباحث إلى تتبع مسار ظاهرة معينة عبر الزمن ؛ فيعكف على دراسة الوثائق والسجلات العديدة التى تنطوى على بيانات ذات صلة بها ، ويستعين فى دراسته هذه بوسائل وأساليب فنية متعددة ، وهنا نصف منهج البحث بأنه منهج تاريخى . ونستطيع أن نعالج الآن المناهج الأساسية للبحث الاجتماعى .

١ – الدراسات الكشفية الصياغية والوصفية :

البحوث التى تستهدف زيادة ألفة الباحث بالظواهر . أو التوصل إلى استبصارات جديدة . حتى يمكن بعد ذلك صياغة مشكلة البحث بصورة أدق . أو تطوير بعض الفروض هى البحوث الكشفية الصياغية ولسنا بحاجة هنا إلى أن نؤكد أهمية هذا النوع من الدراسات . فنحن نعلم أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة . ودراسة السلوك الاجتماعى بصفة خاصة . لم تقطع شوطًا كبيرًا من التقدم . يقارن بذلك الذى وصلت إليه العلوم الطبيعية . يضاف إلى ذلك أن الموضوع الذى تدرسه هذه العلوم له طبيعته الخاصة المتميزة . إذ يصعب أن تجرى عليه اختبارات وتجارب توازى فى دقتها تجارب علماء الطبيعة . فالكائنات الإنسانية ذات إرادة . وقدرة على الإبداع والابتكار . كما أن الظواهر الاجتماعية سريعة التغير والتبدل . ولهذا يقال أن موضوع العلوم الاجتماعية معقد إلى أبعد حدود التعقيد وأن مهمة الباحث فى مجال هذه العلوم أدق وأصعب بكثير من مهمة الباحث فى مجال العلوم الطبيعية . ومن ثم كان تقدم البحوث فى ميدان له هذه الخصائص يعتمد أولا على توافر درجة معينة من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الاجتماعى . وبطبيعة السلوك الاجتماعى . ومعنى ذلك أننا يجب أن نقضى فترة كافية فى التعرف على الظواهر التى ندرسها . ومعايشتها . واكتشاف أهم ميادين المشكلات التى ينبغى أن توجه إليها البحوث فكأن الدراسات الكشفية أصبحت تمثل ضرورة ملحة للباحث لأنها تمهد له السبيل لكى يتقدم خطوة عن ذلك على طريق صياغة فروض يمكن إخضاعها للاختبار . وتبدو الحاجة ماسة إلى هذه البحوث أمام الباحثين المصريين على وجه الخصوص ، فنحن حديثو عهد بالدراسات العلمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . وبخاصة فى المجال الاجتماعى والإنسانى ، ولا نزال نجهل الكثير عن نظمنا الاجتماعية ووظائفها وكيفية عملها . وعن قيمنا وعاداتنا . بل لا نكاد نعرف شيئًا له دلالته عن سمات ثقافتنا ومقومات تكاملها . ومظاهر الاختلاف فيها . أو بعبارة أخرى أننا أحوج ما نكون إلى خريطة اجتماعية منظمة تكشف جوانب واقع المجتمع المصرى المتغير . ولا نزال بعيدين أيضًا عن التوصل إلى إطار نظرى صالح لدراسة أوضاعنا الخاصة . ونابع عن واقع مجتمعنا . وهذا كله ما يفسر أهمية هذا النوع من الدراسات[٣٣] .

ومع أن معظم الدراسات الكشفية تسعى إلى صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق فى مرحلة لاحقة . أو إلى تنمية فروض تخضع للاختبار فى دراسة تجريبية . إلا أن هذه الدراسات قد تستهدف تحقيق غايات أو وظائف أخرى ، مثل توضيح لبعض المفاهيم . أو تحديد أولويات

المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث ، أو جمع معلومات حول الإمكانية العملية لإجراء بحث عن مواقف الحياة الفعلية ، أو حصر المشكلات التى يعدها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية .

وتستند الدراسات الكشفية إلى إجراءات منهجية محددة ومعروفة ، وهى إجراءات ليست مستقلة أو منعزلة بعضها عن بعض ، ولكنها تتكامل فى وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية . وإذا كانت هذه الدراسات تمثل نقطة البداية فى البحث العلمى ، فإن البداية دائمًا هى أهم الخطوات إذ يتوقف على نجاحها استمرار عملية البحث ، ومهما بلغت دقة المناهج والإجراءات التى يصطنعها الباحث فى مراحل لاحقة ، فسوف تكون عديمة القيمة ، إذا كانت البداية غير صحيحة أو ليست ملائمة .

وتضم إجراءات الدراسات الكشفية :

أولاً : تلخيص تراث العلوم الاجتماعية ، والميادين المختلفة بمشكلة البحث .

وثانيًا : استشارة الأفراد ذوى الخبرة العملية المتصلة بالمشكلة المراد دراستها .

وثالثًا : تحليل بعض الحالات التى تزيد من استبصارنا بالمشكلة . وتلقى مزيدًا من الضوء عليها .

أما الإجراء الأول فهو ما يعرف عمومًا بمسح التراث Survey of Literature وهو من أبسط طرق اختزال الجهد فى دراسة مشكلات معينة ، إذ لا يعقل أن يبدأ كل باحث موضوعه دون أن يتعرف على ما توصل إليه الآخرون الذين تناولوه بالبحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وغالبا ما ينصب اهتمام الباحث فى استعراضه للتراث على معرفة الفروض المتضمنة فى الدراسات السابقة ، والتى تساعده فى إجراء بحث أدق وأعمق ، لكن معظم الدراسات الكشفية تتناول مجالات لا يوجد فيها فروض واضحة ، ومهمة الباحث فى هذه الحالة هى تلخيص المادة العلمية التى تتضمنها هذه الدراسات ، على أن يكون لدى الباحث أثناء ذلك حساسية بالغة بتلك الفروض التى يمكن استنباطها أو استخلاصها من هذه المعلومات ، ويتعين على الباحث أن يدرس بدقة كل المصادر العامة والخاصة سواء تضمن ذلك الدوريات العلمية أو المراجع العامة فى الموضوع أو التقارير التى تصدرها هيئات خاصة قبل أن يخاطر بالحكم بأنه لا يوجد دراسات سابقة فى موضوعه .

ومن الضرورى أيضًا أن يوسع الباحث نطاق مسحه البيبلوجرافى ، وذلك بألا يقتصر بالاطلاع على البحوث التى تبدو متصلة بشكل مباشر فقط بالمشكلة التى يدرسها . فكثيرًا ما يحدث

ن القراءة فى ميدان آخر – وإن بدا بعيداً نسبيًّا – تكون باعثًا لمزيد من الاستبصار فى موضوع البحث . فقراءة الباحث فى بعض نواحى العلوم الاقتصادية أو فى التاريخ قد توجه بحثه . وتعمق فهمه إذا كانت مشكلة بحثه مثلا هى تغيير الاتجاهات المتعلقة بالأخذ بالثأر مع ما قد يبدو لأول وهلة من تباعد بين هذه وتلك . وعلى أن المراجع العلمية ليست وحدها هى التى توحى للباحث بأفكار جديدة . بل إن الأعمال الأدبية الأصيلة . بما تحتويه من وصف حساس للحياة الاجتماعية . تعتبر ميدانًا خصبًا لاستقاء فروض يمكن اختيارها . ومع أن الباحث لا يعتمد على الأوصاف الأدبية ، التى قد تنطوى على غير قليل من المبالغة . والتصوير الجمالى الذى يجذب انتباه القارئ . إلا أنه قد يجد فيها تقارير تصور جوانب معينة من الواقع . أو فترات تاريخية معينة من المجتمع . وقد يجد فيها أفكارًا موحية توجهه نحو المتغيرات الهامة فى المواقف التى يرغب فى دراستها .

لكن المعلومات التى يحصل عليها الباحث من قراءة التراث المكتوب ليست إلا جزءًا يسيرًا فقط مما يمكن أن يحصل عليه من معرفة . فكثيرًا ما نجد لدى المشتغلين فى ميدان من الميادين انطباعات وخبرات لا نستطيع التعرف عليها فيما نشر من بحوث لهم أو لغيرهم من المهتمين بالموضوع . وربما كانت مقابلتهم والتحدث إليهم . وسؤالهم من أجدى الوسائل التى تزودنا باستبصارات حول الظاهرة المراد بحثها . ذلك أن الحصول على هذه الخبرات يمنح الباحث معرفة واضحة بالمواقف العملية . والظروف الواقعية التى تحيط بموضوع دراسته .

وبالرغم من أنه ليس من المحتم أن يقابل الباحث عينة عشوائية ممثلة من الخبراء فى موضوع بحثه . إلا أنه يجب أن يراعى فى اختيارهم توافر بعض الشروط . منها أن تكون عينة الخبراء التى يقابلها ، ممثلة لمختلف الفروع والتخصصات ذات الصلة بموضوع دراسته . وأن يكونوا ممن لديهم القدرة على إعطاء ما لديهم من معلومات وبيانات شخصية . ذلك أن الباحث فى الغالب لا يريد أن يحصل على إحصاءات رسمية منهم . بقدر ما يهدف إلى معرفة خبراتهم ومواقفهم العملية الخاصة خلال تجربتهم الطويلة فى الميدان الذى يتخصصون فيه . ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يستمع إلى كل وجهات النظر التى تقال له . إذ كثيرًا ما نجد أن الخبراء يختلفون اختلافًا تامًّا فيما يظنونه من علاقات أو ما يستدلون عليه من ارتباطات بين المتغيرات . وفى هذه الحالة ينبغى على الباحث أن يقابل ممثلين لكل مدرسة فكرية . فلا يقتصر على سماع وجهة نظر فريق دون الآخر . بل ربما كان استماع الباحث إلى جوهر التضارب فى المسلمات التى يستند إليها كل فريق . أهم باعث له على التعرف على بعض الجوانب الهامة فى المشكلة أو بعض النواحى الناقصة فيها .

على أن سؤال ذوى الخبرة غالبًا ما يتم على مرحلتين : فى المرحلة الأولى يعقد الباحث مع الخبراء فى موضوعه مقابلات حرة غير مقيدة يتبادل فيها معهم الأفكار ، ومن الطبيعى أن تكون لدى الباحث قبل ذلك معرفة مبدئية بجوانب الموضوع الذى يستشير فيه الخبراء . ثم على ضوء هذه المقابلات ، يصمم الباحث استمارة خاصة يضمنها مجموعة من الأسئلة الجوهرية التى توجه المقابلة بينه وبين الخبراء ، نحو النقاط الهامة التى يريد استكشافها . وينبغى أن يراعى الباحث فى صياغته لأسئلة هذه الاستمارة أن تتعلق بأوضاع لا بأفكار عامة مجردة ، وأن تدور حول الأسباب والعوامل المرتبطة بالظواهر ، بحيث يطلب إلى الخبراء أن يفسروا من واقع خبراتهم أسباب الارتباط بين المتغيرات ، والظروف التى تؤدى إلى تغير الأوضاع الاجتماعية المختلفة ، إذ إن التأكيد على معرفة رأى ذوى الخبرة فى أسباب التغير يمكن الباحث من الحصول على استبصارات حول العمليات التى تحدث خلال الزمن ، التى لا يستطيع أن يلاحظها سوى الشخص الممارس بالفعل . أما إذا كان الباحث لا يهتم فقط بمعرفة العلاقات النظرية بين المتغيرات ، وإنما يريد أن يعرف دلالتها بالنسبة للحياة العملية ، فإن عليه أن يحصل على معلومات تتعلق بتشابك هذه المتغيرات وتداخلها فى عالم الحياة اليومية ، وكيف يؤدى ذلك إلى تحقيق الغايات الاجتماعية أو تعويقها .

ومن الضرورى ألا يكتفى الباحث بتلك العبارات العامة التى يذكرها له الخبراء ، ذلك أن عليه أن يطلب إليهم المقارنة بين المناهج والطرق المختلفة المستخدمة لتحقيق بعض الأغراض ، كما أن عليه أن يحصل منهم على أمثله حية حول ضروب النجاح والفشل التى واجهتهم فى حياتهم العملية أثناء اتصالهم بمسائل تتعلق بموضوع الدراسة .

وهكذا يتضح لنا أن استشارة ذوى الخبرة ، فضلا عن أنها مصدر هام لاستلهام الفروض ، فهى تزود الباحث بمعرفة واضحة حول الإمكانيات العملية التى ترتبط بإجراء النماذج المختلفة للبحوث ، فى ضوء هذه المعلومات نستطيع أن نتعرف على طبيعة التسهيلات التى يمكن أن يحصل عليها الباحث حينما يريد إجراء بحثه ، وكذلك العوامل التى يمكنه السيطرة عليها . وما هو مدى استعداد الهيئات المختلفة للمعاونة فى إجراء البحث ، يضاف إلى ذلك أن مسح آراء ذوى الخبرة يفيد فى حصر المشكلات التى يعتقد العاملون فى الميدان أنها بحاجة إلى دراسة علمية أكثر من غيرها ، ومن ثم يصبح لهذا الحصر أهميته عند وضع برامج البحوث ، وتحديد أولوياتها .

وهناك بعد ذلك إجراء أخير وهو دراسة بعض الحالات التى يمكن أن تلقى مزيداً من الضوء على مشكلة البحث ، ويؤكد معظم الدارسين أن اختيار بعض الحالات الفردية . ثم دراستها دراسة متعمقة ، سوف يزيد من معرفتنا بتلك الميادين التى لا نعلم عنها سوى القليل ، ولا تزال

أيضاً خبرتنا بها محدودة ، وفحص هذه الحالات الفردية سوف يساعدنا فى صياغة بعض الأفكار ، وتطوير مجموعة فروض يمكن إخضاعها للدراسة التجريبية .

والمثال الذى يدلل على أهمية هذه الطريقة ، هو أن معظم الاستبصارات النظرية التى توصل إليها فرويد Freud كانت راجعة إلى دراساته المتعمقة لمرضاه النفسيين هذا فضلا عن أننا قد استطعنا أن نغير كثيرًا من أفكارنا حول العلاقة بين الإنسان والمجتمع فى ضوء البحوث الأنثروبولوجية التى تناولت المجتمعات البدائية التى تمثل أيضًا حالات خاصة . ويقصد بدراسة الحالة هنا البحث المتعلق لنماذج مختارة من الظاهرة التى يهتم بها الباحث . وقد يركز الباحث اهتمامه فى هذه الصدد على الأفراد ، أو المواقف . أو الجماعات أو المجتمعات المحلية ، وقد يستعين فى بحثه بأدوات أو وسائل مختلفة ، فيمكنه الاعتماد على المقابلات الحرة ، وفحص الوثائق أو السجلات ، أو على الملاحظة المشاركة .

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا لكى تصبح هذه الطريقة مثمرة فى استثارة الاستبصار :

أولهما : هو اتجاه الباحث الذى يجب أن يتميز بحساسية فائقة للبحث ، تجعله يدرك الأفكار الهامة . وتمكنه من إعادة صياغة مشكلة البحث وإعادة توجيهها كلما توافرت له بيانات جديدة .

وثانيهما : مدى عمق الدراسة للفرد أو للجماعة ، أو للمجتمع المحلى أو للثقافة أو للموقف المختار حسب الأحوال ، إذ ينبغى أن يحاول الباحث الحصول على أكبر عدد ممكن من البيانات التى تسمح له بالتمييز بين السمات النوعية المميزة لحالة المبحوث ، وبين السمات العامة المشتركة بين عدد كبير من الحالات ، وإذا كان الفرد هو مجال البحث فإن التعمق فى بحث حالته قد يقتضى تحليل موقفه الراهن ، بالإضافة إلى دراسة تاريخ حياته بأكمله يضاف إلى هذين الشرطين ، بالطبع حقيقة أخرى مؤداها ، أن نجاح هذه الطريقة يعتمد على القوى الفكرية المتكاملة للباحث . والتى تتجلى فى قدرته على أن يجمع فى إطار واحد متسق ما بين معلومات متنوعة متفرقة ، مما يسمح له بإعطائها تفسيرًا موحداً ، وربما كانت هذه السمة الأخيرة لطريقة تحليل الأمثلة المثيرة للاستبصار هى التى دفعت بعض النقاد إلى اعتبارها كنوع من أنواع الأساليب الاسقاطية ، لكن هذا النقد لا ينطوى على أهمية كبيرة ، طالما أن الباحث لا يختبر فى هذه المرحلة فرضًا من الفروض ، فإن هدفه يكاد ينحصر فقط فى استثارة وتنمية الفروض فقط [٣٤] .

أما النموذج الآخر للبحوث الاجتماعية فهو الذى يهتم بوصف الخصائص المختلفة ، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعى ، أو مجتمع محلى معين ، فنحن نستطيع تصوير الخصائص

الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن ، والديانة ونسبة التعليم ، والحالة الزواجية ، والتركيب المهنى ، ومعدلات الخصوبة ، ونظام الملكية أو الحيازة ، وقد تهتم أيضًا فى دراسة من هذا النوع بالتعرف على طبيعة الخدمات العامة التى يوفرها المجتمع للأفراد والجماعات فندرس أوضاع الإسكان والخدمات الصحية والثقافية . . إلخ . ويطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية التشخيصية Descriptive and Diagnostic Studies ذلك أنها جميعًا تشترك فى عدم وجود فروض مبدئية ، أو قضايا عامة توجه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرين ، فمثل هذه الفروض تتطلب شروطًا خاصة فى الدراسات التى تجرى لاختبارها تختلف اختلافًا جوهريًا عن الشروط التى يجب مراعاتها عند تصميم الدراسات الوصفية .

على أن ما سبق لا يجب أن يوحى إلينا بأن الدراسات الوصفية تكتفى بمجرد جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الظاهرة أو الموقف أو المجتمع المدروس ، فلو اقتصر البحث على ذلك لما أمكن أن يدخل ضمن البحوث العلمية على الإطلاق فمن الضرورى أن يستخلص الباحث الدلالات والمعانى المختلفة التى تنطوى عليها البيانات والمعلومات التى أمكن الحصول عليها ، وهذا بالطبع يدفعه إلى ربط بعض الظواهر ببعضها ، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات ، وإعطاء ذلك كله التفسير الملائم حتى يمكن أن ترقى الدراسة إلى مستوى البحث العلمى :

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا فى البحوث الوصفية أو التشخيصية :

الأول : هو التقليل من احتمال التحيز فى وصف عناصر الموقف وفى تقويمها .

والثانى : هو الاقتصاد فى الجهد الذى يبذل فى البحث ، مع الحصول على أكبر قدر من المعلومات .

وينبغى أن نراعى هذين الشرطين تمامًا فى خطوات البحث كلها سواء تعلق ذلك بصياغة المشكلة ، أو طرق جمع المعلومات اللازمة ، أو اختيار العينة ، أو تحليل المعلومات ، أو تسجيل النتائج [٣٥] .

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن الفروق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية طالما أن كلا منها لا يبدأ من فروض ، ونستطيع أن نحدد هذه الفروق بين هذين النوعين من الدراسات على النحو التالى :

(ا) تقوم الدراسات الوصفية على افتراض مؤداه ، أن هناك قدرًا وفيرًا من البيانات عن المشكلة موضوع البحث وذلك بعكس الحال فى الدراسات الكشفية التى يدخل فيها الباحث

الميدان ، وهو لا يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التى يدرسها . ومن ثم ينحصر اهتمامه فى استكشاف كل جوانب هذه المشكلة .

(ب) إن موقف الباحث وهو بسبيل إجراء دراسة وصفية أفضل بكثير من موقفه حين يجرى دراسة استطلاعية . ففى الحالة الأولى تكون أهداف الدراسة محددة بوضوح ، وخطوات السير نحو تحقيقها معروفة ، بينما لا يستطيع أن يتوصل إلى هذه الدرجة من التحديد وهو بسبيل القيام ببحث كشفى ، إذ إن هذه البحوث تتميز بالمرونة ، فالباحث غالبًا ما يضطر إلى تعديل أهدافه وتغييرها كلما استكشف جوانب جديدة فى الموقف الذى يقوم بدراسته .

فى ضوء ذلك نستطيع أن نتناول الأسس التى تقوم عليها هذه الدراسات . فمن الملاحظ :

أولاً : أنه يمكن الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات فى الدراسة الوصفية . بل يمكن الجمع بين أكثر من طريقة واحدة مثل المقابلات ، والملاحظة ، واستمارة البحث ، وتحليل الوثائق والسجلات .

ومن الملاحظ **ثانيًا** : اختلاف مستويات التعمق فى هذا النوع من الدراسات فبعضها يكتفى بالوصف الكمى أو الكيفى للجوانب الظاهرة ، دون دراسة الأسباب والعوامل التى أدت إلى ما هو حادث فعلا ، بينما تعنى دراسات أخرى بالتعرف على الأسباب المؤدية إلى الظاهرة ، وما يمكن عمله أو تغييره . بحيث يؤدى إلى تعديل فى الموقف المدروس .

والملاحظ **ثالثًا** : إن الدراسات الوصفية فى الغالب تعتمد على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذى تؤخذ منه ، ويرجع ذلك إلى أن هذه العينات تؤدى إلى توفير جهد كبير سواء بالنسبة للباحث أو لجمهور البحث[٣٦] .

والملاحظ **رابعًا** : أنه يجب أن يتحقق لهذه الدراسات مستوى معين من التجريد Abstraction والتجريد هو تمييز لخصائص أو سمات موقف ما ذلك أن كل المواقف الاجتماعية شديدة التعقيد والتداخل ولا نستطيع أن نشهد كل المواقف « على الطبيعة » ولهذا فليس هناك مفر من اصطناع التجريد[٣٧] .

والملاحظ **خامسًا** : وأخيرًا أنه يتعين تصنيف الأشياء . أو الوقائع ، أو الكائنات على أساس معيار مميز . حتى يمكن استخلاص أحكام تصدق على فئة معينة منها ، ولهذا يعتبر التعميم مطلبًا أساسيًا لهذه الدراسات ، ووظيفته هى سد الثغرة بين ما لاحظناه فى عالم الحياة الاجتماعية من وقائع . وبين ما لم نتمكن من ملاحظته .

المسح الاجتماعى كنموذج للدراسة الوصفية :

المسح Survey هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين ، أو عينة منه ، وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث ، أو المقابلات ، وإذن فالوظيفة الأساسية للمسح هى توفير المعلومات حول موقف ، أو مجتمع أو جماعة ، لكن بعض المسوح لا تقصر أهدافها على مجرد الوصف ، مثل الدراسة التى أجريت عن « غياب العمال فى الصناعة » عام ١٩٤٣ . وشملت قطاعًا عريضًا من العمال الصناعيين ، وكان هدفها بالإضافة إلى تصوير المشكلة ، كشف العوامل المؤدية إلى الغياب ، وارتباطه بالكفاية الإنتاجية ، وفى هذه الحالة يطلق على هذه المسوح أنها تفسيرية . ولا تتميز المسوح الاجتماعية فقط بإمكان تطبيقها فقط على جماهير عديدة متنوعة ، ولكن تميزها أيضًا ذلك النطاق العريض من البيانات التى تتضمنها ، فهى فى الغالب تضم بيانات شخصية كالأسئلة الخاصة بالنوع ، والسن ، والمهنة ، والتعليم ، والديانة ، والمستوى الاقتصادى ، وهذه الأسئلة تصور الخصائص العامة لجمهور البحث ، ثم بيانات عن البيئة تستهدف معرفة الظروف المعيشية للمبحوثين ، مثل الأسئلة الخاصة بالإقامة ، والجوار ، والجوانب الاجتماعية ، والثقافية والصحية والعمرانية للمنطقة المدروسة ، وبيانات أخرى سلوكية تتعلق بالأفعال والتصرفات الاجتماعية للأفراد مثل السلوك الاتفاق وأنماط الاستهلاك وأخيرًا بيانات تتعلق بالمعلومات العامة ، والآراء والاتجاهات والدوافع والتوقعات ، وتهدف هذه الاسئلة إلى معرفة إدراك جمهور البحث لما يدور فى الواقع الخارجى ، وآرائهم حول موضوعات بالذات مثل دراسة الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة[٣٨] .

والمسوح نوعان :

مسوح شاملة Total Surveys

ومسوح بالعينة Sample Surveys

أما المسوح الشاملة فهى التى تدرس فيها كل أعضاء أو جماعة معينة ، كأن تقوم مثلا بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حى من الأحياء بهدف تصوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية ، وقد لا نجد ضرورة لأن يشمل المسح جميع هؤلاء السكان وفى هذه الحالة نختار عينة منهم بحيث تمثل كل السكان فى الخصائص المختلفة كالسن والمستوى الاقتصادى ، ونجرى عليها الدراسة وغالبًا ما يحقق هذا المسح بالعينة أغراض الباحث فى الحصول على وصف ثابت ودقيق

لسلوك الجمهور الذى يبحثه أو لاتجاهاته . خصوصًا إذا اختيرت العينة على أساس سليم . والفائدة التى يحققها هذا النوع الأخير تتمثل فى اقتصاد الجهد والتكاليف

دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفى :

تعتبر طريقة دراسة الحالة Case — Study Method من أقدم أدوات البحث الاجتماعى ، وهى تمثل أحد أساليب التحليل . أكثر من كونها تعبر عن إجراءات محددة للبحث ، أو أنها مدخل يسعى إلى دراسة الوحدات الاجتماعية ككل ، و « الحالة » أو « الوحدة » قد تكون هى الفرد أو الأسرة أو نظام ، أو تنظيم ، أو مجتمع ، ويذهب كل من أدوم Odum وجوشر K. Jocher إلى أن التطبيقات المبكرة لدراسة الحالة كانت تمثلها محاولات المؤرخين لوصف عادات الشعوب والأمم . ثم ظهرت بعد ذلك دراسات أكثر تخصصًا تناولت جماعات أصغر من ذلك . أما أول استخدام منظم لدراسة الحالة فى البحث الاجتماعى فقد كان عن طريق فريدريك لوبلاى Leplay عندما حاول أن يربط بينها ، وبين التحليلات الإحصائية ، ومن ثم قام بدراسات مفصلة وافية عن اقتصاديات الأسرة ، لكى يكشف عن أثر التقلبات الاقتصادية فى الرفاهية الاجتماعية[٣٦] . وتكمن أهمية هذه الطريقة فى قدرتها على اكتشاف كافة المتغيرات الخاصة بإحدى الحالات . فهى تحاول أن تفهم طائفة معينة من الظواهر . من خلال الوصف الكامل والتحليل المستفيض لحالة معينة . أو لمجموعة حالات تدخل ضمن فئة واحدة . وقد ركزت معظم الدراسات التى أطلق عليها أنها « بحوث حالات » على السلوك الفردى فى الموقف الاجتماعى الكلى . وأصبحت هذه الطريقة عظيمة الفائدة فى استكشاف قيم الفرد ، واتجاهاته ، وتعريفاته للموقف ، وتعكس إجراءات البحث . ونوع البيانات ، التى ترتبط بطريقة دراسة الحالة هذا الاهتمام بفحص العلاقة بين السلوك الفردى ، والسياق الاجتماعى حيث تعتمد هذه الطريقة على الوثائق الشخصية . والخطابات ، وتواريخ الحياة . وسجلات الهيئات الاجتماعية ، والمقابلات المتعمقة . والواقع أن دراسة الحالة على هذا النحو ، تمكن الباحث من الحصول على استبصارات لا يستطيع أن يتوصل إليها إذا اكتفى بالتحليل الإحصائى .

وهناك طريقتان يذيع استعمالها فى دراسة الحالة وهما : تاريخ الحالة Case history والتاريخ الشخصى للحياة Life history أما تاريخ الحالة فيشمل قصة تطورها . فإذا كانت الحالة شخصًا يلجأ الباحث للحصول على بيانات عنه إلى مصادر متعددة . مثل الأسرة ، والمدرسة وجماعة الأصدقاء ويستعين أيضًا بكل الوثائق والسجلات المتاحة التى يمكن أن تتضمن

بيانات من هذا النوع . أما التاريخ الشخصى للحياة فهو صورة من صور تاريخ الحالة يعرض فيها المبحوث الحوادث التى مرت به ، واهتماماته ، واتجاهاته ، والخبرات التى اكتسبها ، وذلك كله من وجهة نظره الخاصة . فكأن الفارق الأساسى بين تاريخ الحالة ، والتاريخ الشخصى للحياة ، أن الأول يهتم أبلغ الاهتمام بالتثبت من مدى صدق البيانات التى يدلى بها المبحوث أو التى يمكن جمعها عنه ، وذلك باللجوء إلى مصادر متعددة للحصول على هذه البيانات ومقارنتها .

أما الثانى فيركز اهتمامه على عرض حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة ، بما يتضمنه ذلك من التفسيرات التى يراها للمراحل المتعاقبة لنموه الانفعالى والسلوكى .

وجدير بالذكر أن استخدام هذه الطريقة فى البحث يحتاج إلى خبرة ومران كبيرين ، كما يتطلب من الباحث أن ينفق وقتًا طويلا فى جمع كل المعلومات والبيانات أولا عن الحالة التى يقوم بدراستها ، وقد يقتضى ذلك منه التنقيب فى أعماق التاريخ ، ثم عليه بعد ذلك أن يقوم بمقابلات متعمقة مع هذه الحالات . ومن الضرورى أن تكون الحالات المختارة ، ممثلة لحالات أخرى بقدر الإمكان . حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة ، ومعنى ذلك أن الباحث يستطيع أن يكسب دراسته لحالة واحدة طابعًا عامًا ، أو خاصًا وفقًا لمحاور اهتمامه ، ويتحقق الطابع لدراسة الحالة حينما تكون الدراسة موجهة بإطار نظرى محدد بوضوح ، يشتمل على مجموعة قضايا متسقة منطقيًا ، بحيث يتدخل هذا الإطار مباشرة فى تصميم خطة البحث ، ووضع إطار للملاحظة بصورة تجعل الباحث يختار ما يجده ملائمًا لبحثه من المعلومات والبيانات[٤٠] .

أما أهمية دراسة الحالة ، فتتمثل فى أنها تمكن الباحث من النفاذ إلى أعماق الظواهر أو المواقف التى يقوم بدراستها ، بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التى قد لا تكون ذات دلالة حقيقية . وإذا كنا نعتقد أن كل فعل اجتماعى له معنى ذاتى . كما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر ، وأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يستكشف هذه المعانى الذاتية التى يضفيها الأفراد على سلوكهم ، وأن يدرس أيضًا كل الدوافع ، والمقاصد ، والرغبات ، والمشاعر ، التى تكمن خلف السلوك الاجتماعى كموجهات له ، إذا كان ذلك يشكل أحد المهام الرئيسية للبحث الاجتماعى . فإن لنا أن نتوقع مبلغ الفائدة التى تحققها طريقة دراسة الحالة فى هذا الصدد .

٢ – المنهج التاريخى وتطبيقاته فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا :

وما المقصود بدراسة التاريخ؟ وهل تستحق دراسته كل ماتبذله الأمم من جهد ، ومال وزمن؟ وهل يستدعى مضمونه الغور فى أعماقه إلى هذا الحد ؟ وما الذى يمكن أن نفيد به كعلماء اجتماع

من دراسة التاريخ وكتابته ؟ لكى نصل إلى رأى مناسب بصدد هذه التساؤلات ، يتعين أن نشير أولا إلى ما يدل عليه لفظ التاريخ . يهتم التاريخ أساسا بتسجيل الماضى حيث يسعى المؤرخ إلى تقديم وصف دقيق للفترة الطويلة التى عاشها الإنسان على الأرض ، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ، ويحاول أن يربطها فى سياق زمنى من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضى إلى الحاضر[٤١] . فكأن التاريخ يختلف عن الدراسات التجريبية ، ذلك لأن التاريخ يركز على دراسة الماضى ، أما العلوم التجريبية فهى تدرس الظواهر الراهنة ، وتحاول أن تتوصل إلى القوانين العامة أى العلاقات الثابتة بين الأشياء ، وتعتمد فى ذلك على الملاحظة والتجربة ، كما تقوم على التعميم ، بل ويمكن تحديد صيغ القوانين فيها تحديدًا يكاد يكون رياضيا بحتًا .

أما الظواهر التاريخية فلا تقع مباشرة تحت ملاحظتنا ، ولا يمكن ادراستها إلا بعد وقوعها ، يضاف إلى ذلك أنها لا تتكرر مطلقًا على نمط واحد ، ويترتب على اختلاف طبيعة الظواهر التاريخية والظواهر الطبيعية أن الطريقة التى تستخدم فى دراسة الأولى تختلف بالضرورة عن الطريقة المستخدمة فى دراسة الثانية ، وقد يقال أن المؤرخ يجمع الوثائق ويلاحظها بطريقة مباشرة ، وأنه يشبه فى ذلك عالم الطبيعة ، لكن الفارق واضح بين مسلك كل منهما ، وبين النتائج التى يصلان إليها.فالأول يتخذ الوثائق نقطة بدء للوصول إلى الظواهر التاريخية ، على حين أن الآخر يتخذ ملاحظة الظواهر وسيلة إلى وضع الفروض والكشف عن القوانين . لكن على الرغم من هذه الفروق فهناك أوجه شبه بين طريقة البحث فى التاريخ والعلوم التجريبية ، إذ يستخدم المؤرخ فى الواقع طريقة استقرائية يغلب عليها طابع التحليل والتركيب العقليين ، بينما يغلب طابع الملاحظة والتجربة على العلوم الأخرى[٤٢] . كذلك يهدف البحث التاريخى إلى الكشف عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية ، وهذا هو الاتجاه الذى يطلق عليه أصحابه مصطلح « التاريخ العلمى » الذى لا يقنع بمجرد الوصف والسرد ؛ بل يستهدف معرفة الأسباب والربط بين العوامل المختلفة التى تؤدى إلى ظهور الأحداث التاريخية . وتتابعها فى سياق أو ترتيب منطقى معين بالذات ، ويثير هذا الاتجاه مسألة غالبًا ما تحظى بمناقشة علماء المناهج ، وتتلخص فى التساؤل الذى مؤداه هل التاريخ علم أم فن ؟ حيث يرى البعض أن التاريخ ليس جديرًا بأن يسمى علمًا ، ويؤسسون دعواهم على فكرتين :

الأولى . أن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر التى يدرسها بطريقة مباشرة . وإنما يعتمد على الطريقة التقليدية التى تتلخص فى السماع عن الآخرين والنقل عنهم ، أو الأخذ عن بعض الوثائق التى كتبها أشخاص شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها ، ومن البديهى أنه يجب الحذر من مثل هذه

الطريقة والشك فى كل ما تؤدى إليه من نتائج إذ كثيرًا ما يشوه الناس الحقائق عندما ينقلونها . وإذا كان هذا التشويه أمرًا ملموسًا ومشاهدًا فيما يتصل بالحوادث قريبة العهد أو المعاصرة ، فكيف لا يكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالحوادث البعيدة ؟ وأن الفارق كبير بين التاريخ ، وبين العلوم المضبوطة الأخرى والفكرة الثانية أنه لا يحق لنا أن نطلق اسم العلم على أى بحث نظرى ، إلا إذا أمكن استخدامه فى التنبؤ بالمستقبل ، أى إلا إذا مكننا من الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين العامة التى يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت أزمانها أو أماكنها . ولا شك فى أنه لا يمكن تحقيق هذا الشرط فى التاريخ ، إذ من العسير القول بأن المؤرخ يستطيع أن يستخلص القوانين العامة التى تمكنه من التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها[٤٣] .

غير أن الذين يتبنون فكرة « التاريخ العلمى » أو القول بأن التاريخ شأنه شأن أى علم آخر ، يذهبون فى الرد على القضية الأولى إلى أن التاريخ قد أخذ فعلا فى التحرر من طابع الفن الذى كان يغلب عليه فى العصور الماضية ، وأنه أخذ يقترب بعض الشىء من العلوم الاستقرائية ، إذ ينفر المؤرخون اليوم من وصف الحوادث الفريدة وبيان تتابعها ، وهم يحاولون تفسيرها ، والكشف عن العناصر الجوهرية فى النظم السياسية والاجتماعية ليقفوا على أسباب الظواهر التاريخية فكأنهم إذن أصبحوا أشبه بعلماء الاجتماع ومع ذلك فهم يخالفونهم فى الاعتراف بتأثير العوامل الفردية ، ويفسحون فى تفسيرهم للتاريخ مجالا للصدفة والاحتمال ، ومهما يكن من شىء فقد مضى الزمن الذى كان يعتمد فيه المؤرخون على الطريقة التقليدية ، التى تقوم على سماع الأخبار ونقلها ، وأصبح الباحث المحقق لا يقبل الخبر إلا بعد نقده وتمحيصه وغربلته والمقارنة بين مختلف الروايات لأنه يريد الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصى . وهكذا ضاقت الهوة التى كانت تفصل التاريخ عن العلوم التجريبية منذ طبق المؤرخون أساليب التفكير الاستقرائى على بحوثهم ، فهم يبدأون دائمًا بجمع الوثائق وتحليلها ، ثم ينتهون أحيانًا إلى وضع بعض الفروض التى يمكن التأكد من صدقها بالحوادث التاريخية وقد تكون الوثائق التاريخية ناقصة . وهنا تبدو حاجة المؤرخ إلى المقارنة لكى يستطيع أن يثبت من صدق توقعاته[٤٤] .

ويمكن الرد على القضية الثانية بأنه يجب التوسع بعض الشىء فى مفهوم العلم . حقيقة أن العلم لا يدرس سوى العام أو الكلى ، وأنه يرمى إلى الكشف عن العلاقات السببية التى توجد بين الأشياء . غير أن تعريف العلم على هذا النحو يخرج منه بعض البحوث النظرية التى لا يشك أحد فى أنها علمية ، مثال ذلك علم الجيولوجيا الذى لا يدرس سوى حالات خاصة عندما يبين الأطوار التى مرت بها طبقات الأرض فى مختلف العصور . والواقع ليس ثمة فارق كبير بين التاريخ

وعلم الجيولوجيا . إذ يدرس الأول ماضى المجتمعات الإنسانية ، ويدرس الثانى ماضى الكرة الأرضية .

وهناك سبب آخر يدعونا إلى وصف التاريخ بأنه علم ، وهو أن المؤرخ لا يقف عند حد وصف الحوادث الماضية وتنسيقها ، بل يهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية التى توجد بينها لتفسيرها وتعليلها . وقد فطن ابن خلدون ـ قبل علماء أوروبا بعدة قرون إلى الحقيقة التى مؤداها أن التاريخ يبدو لبعض الناس فنا ولبعضهم علمًا جديرًا بهذا الاسم ، فهو فن لدى العامة ، وعلم لدى الخاصة ، وهو يقول فى ذلك : « إذ هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول السوابق من القرون الأولى ، وفى باطنه نظرة وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق – فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد فى علومها وخليق »[٤٥] .

على أن التاريخ بمعناه العام لا يبحث فى الظواهر الإنسانية فحسب ، بل يبحث أيضًا فى الظواهر الماضية أيًّا كان نوعها ، فهو يدرس ماضى الطبيعة وماضى المجتمعات . ويمكن معالجة جميع الظواهر على أساسين مختلفين : أحدهما نظرى والآخر تاريخى . فمثلا يستطيع العالم دراسة تاريخ الأرض ، والمجموعة الشمسية . كما يستطيع دراسة القوانين التى تخضع لها هذه الأجرام فى الماضى والحاضر والمستقبل على حد سواء . أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الإنسانية مستخدمًا فى ذلك ما خلفته وراءها من آثار مادية كالمعابد ، والمقابر ، والتماثيل ، والأدوات المصنوعة ، أو آثار اجتماعية كالقصص والأساطير والآداب ، والديانات . فالظاهرة التاريخية اجتماعية فى جوهرها ، غير أنها تختلف عن الأخيرة من حيث إنها محدودة فى الزمان والمكان ، ومعنى ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة ـ وإنما يدرس كيف ظهرت إحدى الديانات الخاصة كالمسيحية أو الإسلام ، فكل ديانة من هذه الديانات نشأت فى عصر ومكان معينين ، كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة ، لكن يعالج مثلا هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى مصر والعراق ، أو هجرة الشعوب الأوربية إلى أمريكا وأستراليا بعد كشفها . ولا يقف التاريخ عند حد دراسة الجماعة الإنسانية ، بل يمتد بحثه إلى حياة الأفراد ، ومع ذلك فهو لا يعنى بحياة هؤلاء إلا لارتباطها بحياة الجماعة ، أى من جهة تأثيرهم فى قومهم وعصرهم ، وحينئذ فإنه يؤرخ لأبطال التاريخ الذين حلقوا فوق عصورهم وقادوا أممهم ، وطبعوها بطابع خاص .

فى ضوء هذا الفهم لطبيعة دراسة التاريخ ، نجد باحثًا مثل ريكمان H.P.Rickman يعالج

فى مؤلفه : « الفهم والدراسات الإنسانية » طبيعة المدخل التاريخى وصلته بالعلوم الإنسانية الأخرى[٤٦] . فيقول أولا « إن المدخل التاريخى يعتمد على فهم التعبيرات والمظاهر المختلفة من خلال النظر إليها فى سياق تاريخى أو زمنى ، ثم إنه يسعى إلى فهم السياق الكلى للأحداث حينما ينتقل من تعبير أو مظهر إلى تعبير ومظهر آخر ، وهاتان العمليتان للفهم بينهما اعتماد متبادل ، لكن اهتمامات الباحث ومعلوماته هما اللذان يحددان تأكيده على أى منهما ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن المدخل التاريخى يتيح فرصة فهم الخصوصيات أى الأحداث والظواهر الفريدة التى لا تتكرر ، لكنه لا يقف عند هذا الحد ، إذ يمكن للباحث أن ينتقل من هذا المستوى إلى مستوى آخر أعم وأشمل ، حين يربط بين هذه الخصوصيات فى سياق الزمن ، ويسعى إلى اكتشاف المضامين العامة ، أو القوانين العامة التى تحكمها .

ويعتقد ريكمان أن المدخل التاريخى بهذا المعنى لا يستخدم فقط فى الدراسات التاريخية المتخصصة ، وإنما هو يستخدم فى كل العلوم الإنسانية – بل ويمكن القول أنه بالمعنى العام يستخدم فى العلوم الطبيعية كذلك – ويقدم لهذه العلوم مادة هائلة تعتمد عليها فى أبحاثها . فتاريخ الحالات أمر لا غنى عنه بالنسبة لعالم النفس الذى يدرس الانحراف ، أو المرض العقلى ، أو مشكلات الزواج . كما أن تاريخ ارتفاع أسعار بعض السلع يعتبر من المسائل الهامة بالنسبة لرجل الاقتصاد ، وتطور النظم والأفكار يمكن أن ينطوى على دلالة بالنسبة للبحوث السوسيولوجية ، ولنا أن نأخذ على سبيل المثال استخدام ماكس فيبر للشواهد التاريخية .

كذلك يذهب جيبسون Q. Gibson فى تحليله لمنطق البحث الاجتماعى ، وفيما يتعلق بدراسة التاريخ بصفة خاصة إلى أن كافة البحوث الاجتماعية تستهدف اكتشاف وتفسير الحوادث المتعلقة بالإنسان فى حياته الاجتماعية ، كما أنها تستخدم العبارات العامة ، والنظريات ذات الأنواع المختلفة من أجل تحقيق هذا الغرض . ولا يشذ المؤرخون عن هذه القاعدة . فالحوادث التى نحن بصددها هنا قد تكون فى الماضى ، أو الحاضر . أو المستقبل وينحصر اهتمام المؤرخ فيما حدث فى الماضى . ولهذا السبب لا يجب أن نقوم بأية محاولة للتفرقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية بوصفه يمثل مجالا محددًا للبحث ، بل إن جيبسون يذهب إلى حد القول بأن دراسة القضايا العامة وتحليلها تتطلب بالضرورة الاستعانة بالقضايا التاريخية ، ذلك أن كل بحث له جانبه التاريخى أما الاختلاف الوحيد بين التاريخ والعلوم الاجتماعية فيتمثل فى نوع القضايا التى يهتم بإقامتها كل من المؤرخين والعلماء الاجتماعيين . فالمؤرخ عليه أن يصوغ قضايا عامة تتعلق بالحوادث الماضية فى تتابعها الزمنى . أما العالم الاجتماعى فإنه يستخدم القضايا العامة الخاصة بأحداث ماضية فريدة

والتى يمكن أن تنطوى على فائدة بالنسبة له ، لكنه عمومًا ينشغل بصياغة قضايا عامة ، وتطوير نظريات تفسيرية ، وتنبؤات تتعلق بالظواهر الاجتماعية[٤٧] .

ويظهر استخدام المنهج التاريخى لدى علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا واضحًا فى دراساتهم لظاهرة الثقافة ، إذ يعكس الاهتمام بدراسة نشأة الثقافات وأصولها ، عملية إعادة بناء تاريخ الثقافات ، وتقوم هذه العملية على أساس دراسة توزيع الخصائص الثقافية وتحليلها ، ثم التحقق من مدى إمكانية حدوث احتكاكات واتصالات بين الوحدات الثقافية ، بل يمكن أن نكتشف أيضًا – ولو بصورة مبدئية – التتابع الزمنى الذى ظهرت فيه هذه الاحتكاكات والوقائع حينما نحاول أن نرسم مخططًا واقعيا لتوزيع خاصية ثقافية معينة ، أو مركب من الخصائص سنواجه بمشكلة هامة وهى أننا لن نستطيع أن نستبعد إمكان نشوء خصائص متشابهة من أصول مستقلة فى ثقافات مختلفة ، وتختلف وجهات النظر بصدد هذا العامل ، فبعض مدارس الأنثروبولوجيا تهمل أثر هذا العامل كلية وتذهب إلى القول بأن وجود خصائص متشابهة فى ثقافتين يدل دائمًا على حدوث احتكاك أو اتصال بينهما بغض النظر عن البعد الزمانى أو المكانى الذى قد يفصل الواحدة عن الأخرى . ومعنى ذلك أن كل خاصية ثقافية نشأت فى الأصل مرة واحدة ، ومن منطلق واحد . ثم انتشرت بفعل الاتصال الثقافى بين الشعوب فى مناطق أخرى .

ويقابل هذه النظرية اتجاه فكرى ، مختلف تمثله المدرسة التطورية التى تذهب إلى أنه من الممكن أن تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية ، إذا تشابهت الظروف والأحداث ، وتقارب مستوى التقدم الثقافى .

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن التطور المستقل للخصائص الثقافية المتشابهة فى ثقافتين ، إما أن يكون على شكل « تقارب » أو « تواز » وفى حالة التقارب تتطور الخاصية تطورًا مستقلا من أساسين مستقلين يتميز الواحد منهما عن الآخر تميزًا تاما . مثال ذلك إقامة أبنية هرمية ضخمة فى كل من مصر والمكسيك وتختلف الأهرام التى شيدت فى مصر فى أصلها وهدفها اختلافًا تامًا عن تلك التى شيدت فى المكسيك ، فأما الهرم المصرى فقد تطور من شكل المدفن المصرى القديم ، وكان يستخدم ضريحًا لحفظ جثث الموتى ، وأما الهرم المكسيكى فقد تطور من شكل منصة المنزل ، وكان يستعمل بالدرجة الأولى أساسًا لإقامة هيكل أو محراب قاعدته العليا . ومهما يكن من أمر فإن التشابه الظاهرى بين الهرمين من شأنه أن يستلفت النظر . أما فى « التوازى » فالذى يحدث هو أن مجتمعين يكونان قد نقلا عنصرًا ثقافيًا مشتركًا فى نقطة ما من تاريخهما البعيد نسبيًا أو أنهما قد توصلا إلى اختراع أساسى واحد ، ثم تطور هذا الاختراع ، بعد إدخال التحسينات عليه ، إلى

أشكال وثيقة الشبه فى المنطقتين[٤٨] .

وعلى أية حال ، فإن النقطة الجديرة بالإشارة هنا أن الاهتمام بدراسة أصول الثقافات ، وتطورها وانتشارها ، قد ظهر فى نطاق المناقشة التى دارت فى القرن الماضى حول العلاقة بين التاريخ والعلم . وقد حاول كل من فلهلم ديلثى وريكرت التمييز بين التاريخ والعلوم الطبيعية فالتاريخ فى رأيهما يهتم بالمعرفة التصويرية أو الأيدوجرافية ، أى فهم الحوادث التاريخية الفريدة والظروف الخاصة التى ظهرت فى ظلها ، أما العلم فيبحث عن المعرفة القائمة على القوانين من خلال محاولة الوصول إلى تعميمات تتعلق بفئات من الوقائع ، وقد عملت هذه التفرقه على إيجاد وجهتى نظر فى الأنثروبولوجيا الثقافية الأولى تذهب إلى أن هذه الدراسة تهدف إلى الفهم وإدراك المعانى ، والوصف الكيفى الدقيق للأحداث والظواهر ، وتميل الثانية إلى ربطها بالعلوم الطبيعية التى تستهدف التوصل إلى قوانين سببية للظواهر .

أما علماء مدرسة التأويل التاريخى للثقافة فقد فسروا وجهتى النظر السابقتين تفسيرًا خاصًا ، فنجد باحثًا مثل كروبير Kroeber يرى أن التاريخ هو فى جوهره محاولة لإعطاء وصف دقيق لموضوع الدراسة وليس معالجة التتابعات الزمنية ، ولهذا اعتقد أنه يمكننا الاعتماد على المنهج التاريخى فى دراسة الأحداث والوقائع الحالية ، وكذلك فى دراسة الظواهر التى تحدث فى زمن محدود ، وهو ما يعرف باسم الدراسات المتزامنة Synchronic هذا بالطبع علاوة على دراسة الظواهر التى تحدث فى أزمان متعددة Diachronic فكأن ماهية التاريخ لا تنحصر فى عنصر الزمن ، كما أن الذى يميز الدراسة التاريخية هو الوصف التحليلى لأية مجموعة من الظواهر الثقافية فى موقف معين بالذات .

وعلى ذلك فإن الدراسة التاريخية تأخذ فى اعتبارها عنصر المكان إلى جانب عنصر الزمان . وهذا هو المحك الأساسى الذى تقوم عليه التفرقة بين العلم والتاريخ ، ولا شك أن هذا الإصرار على أهمية المنهج التاريخى فى دراسة الثقافة يوجد لدى كثير جدًا من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية المحدثين ، بل إن هناك حركة قوية يتزعمها الآن ليزلى هوايت L. White وهو باحث أمريكى ، تهدف إلى أحياء الاتجاه التطورى ، حيث حاول فى مؤلفه المعنون « تطور الثقافة » أن يعرض نظرية فى التطور لا تختلف من حيث المبدأ عن النظرية التى عرضها تايلور فى كتابه « الأنثروبولوجيا » الذى ظهر عام ١٨٨١ . وإن كانت هناك بالطبع بعض الاختلافات فى طريقة التعبير عن النظرية وإقامة الأدلة على صدقها[٤٩] .

والواقع أن هذه الاتجاهات التى ظهرت حديثًا ، تمثل بقايا أو نتائج لبحوث قديمة شهدها

الربع الثانى من القرن العشرين حينما انتعش علم الاجتماع التاريخى وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى تلك المحاولات التى بذلت بقصد إكتشاف الانتظامات والمبادئ العامة التى تحكم حركة المجتمعات أو الثقافات ، أو الحضارلت الكاملة. ويعد كتاب أوزفالد شبنجلر Spengler « تدهور الغرب » من أهم المؤلفات التى ظهرت وأحدثت تأثيرًا كبيرًا خلال عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين ، الفكرة الأساسية التى تتردد على صفحات هـذا الكتاب أن التقسيم التقليدى للتاريخ إلى قديم ووسيط ، وحديث تقسيم مضلل إلى أبعد حد ، لأننا يجب أن نهتم فى المحل الأول بتاريخ حياة كل ثقافة منفردة ، فلكل ثقافة أسلوبها الخاص ، أو روحها المميزة ولهذا كانت العلاقات المتبادلة بين الثقافات عديمة الأهمية . أما الثقافة نفسها فتوصف بأنها « كائن حى » وهى تمر خلال نفس مراحل النمو التى يمر بها الأفراد فلكل منها طفولتها ، وشبابها ، ونضجها ، ثم شيخوختها .

أما المحاولات الأخرى التى ظهرت بعد ذلك فأهمها محاولات كل من سوركين Sorokin وأرنولد توينبى Toynbee حيث اهتم الأخير فى كتابه دراسة التاريخ بتتبع العوامل والمبادئ التى تحكم نمو وأفول الحضارات ، واعتمد فى ذلك على دراسة إحدى وعشرين حضارة ، يفترض أنها قد اجتازت تاريخ حياتها بشكل طبيعى وكامل ، ويشير مفهوم الحضارة عنده إلى عدد معين من الشعوب التى تتميز بطائفة كبيرة من السمات المشتركة . ويعتقد توينبى أن الحضارة تظهر فى زمن معين ، وفى مكان معين ، ثم تنمو فى ظل ظروف خاصة ، ويعود هذا النمو فى النهاية إلى حالة اخفاق يليها أفول .

أما بيتريم سوروكين فمع أنه اهتم بعمليات التغير الثقافى ، إلا أنه سار فى نفس الاتجاه التطورى التاريخى عند دراسته لأصل الثقافات ونموها ، فهو يعتقد أن تطور الثقافة يأخذ شكل التحول أو الذبذبة بين الثقافة الفكرية والحسية ، ويتميز هذا التحول بانتقال دورى من حال إلى آخر فى أحد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المختلط ، وفى الاتجاه الآخر خلال النمط الفكرى . ويبدو أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله .

ويؤكد سوروكين أن التحولات التى تطرأ على الثقافة ترجع إلى طبيعة داخلية فيها ، فالتغير الملازم هو عبارة عن قدر أو تاريخ حياة أى نسق اجتماعى ثقافى ، لكن الثقافة فى رأيه لا تموت أبدًا ، قد ترفض أجزاء منها ، ولكن الثقافات المختلفة تمتص أجزاء أخرى ، وبالتالى يكتب لها البقاء . وهنا يبدو سوروكين أكثر تفاؤلا من شبنجلر وتوينبى ، على أن الاعتماد على المنهج التاريخى

فى دراسة الثقافة والحضارة لم يظهر فقط فى الدراسات السابقة فهناك أعمال أخرى ناقشت مشكلات علم الاجتماع التاريخى (٥٠) .

هكذا يتضح لنا كيف يستعين علماء الاجتماع بالمنهج التاريخى ، وكيف يعد التاريخ مصدرًا لكثير من النظريات السوسيولوجية ، الأمر الذى دفع باحثًا مثل الفرد فيبر إلى حد القول بأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يعكف على دراسة التاريخ لكى يستطيع أن يحصل على مادة بحثه ، ومع ذلك فقد واجه هذا الاتجاه التاريخى تحديًا كبيرًا فى بداية القرن العشرين فى الأنثروبولوجيا الثقافية ، وفى علم الاجتماع على حد سواء . ففى مجال الأنثروبولوجيا نجد باحثًا مثل مالينوفسكى يعارض بشدة منهج التأويل التاريخى ، فالنظرة العلمية الصحيحة فى رأيه أن تقتصر على فهم الحياة الاجتماعية ككل فى مجتمع معين بالذات ، وفى الفترة المحددة التى تستغرقها الدراسة الحقلية . ولهذا فليس هناك ما يدعو فى دراسة الثقافة إلى محاولة التعرف على نشأتها وتطورها ، وإنما الأهم هو تحليل العلاقات المتبادلة بين الظواهر الثقافية التى تؤلف كلا متكاملا معقداً فى مجتمع من المجتمعات ، وحتى حينما يجد الباحث الأنثروبولوجى ضرورة لدراسة تاريخ الثقافة عند تحليل عمليات التغير الثقافى والاجتماعى ، فإن ذلك لا يعنى الاعتماد على منهج التأويل التاريخى ، بقدر ما يشير إلى مقارنة يعقدها الباحث بين ثقافتين مختلفتين تسودان مجتمعين فى فترتين زمانيتين مختلفتين ، وكل ما يفعله الأنثروبولوجى فى هذا الصدد هو أن يفترض لحظة معينة يسميها مالينوفسكى وتلاميذه نقطة الصفر Zero-Point وهى التى حدث عندها التغير فى الثقافة وفى المجتمع ، ثم يقارن بين الأوضاع السائدة قبل هذه النقطة وبعدها . وفى ذلك كله يأخذ الحياة الاجتماعية فى كل حالة على حدة على أنها تؤلف وحدة متكاملة لها كيان متماسك ، وهكذا ، يرى مالينوفسكى أن البحث عن أصل الثقافة يجب أن يتحول إلى الظواهر الثقافية فى علاقتها بالخصائص العضوية البيولوجية للإنسان من ناحية ، وصلتها بالبيئة الخارجية من الناحية الأخرى .

وتكاد تسيطر هذه النغمة أيضًا على معظم الدراسات الأمبيريقية التى يقوم بها علماء الاجتماع الأمريكيون بصفة خاصة ، حيث نجد اهتمامًا ملحوظًا بدراسات تدخل ضمن ما يعرف باسم التحليل السوسيولوجى للوحدات الصغرى Micro-Sociology وهى دراسات تهتم فى الغالب ببحث بناء ، وتكوين ، وتغير الجماعات الصغيرة سواء كان ذلك فى التنظيمات الصناعية أو الحكومية أو التربوية ، أو فى المجتمعات المحلية الصغيرة . كما تتناول أيضًا هذه البحوث تحليل شبكة العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء هذه الجماعات ، وعمليات اتخاذ القرارات ، والعوامل المؤثرة فى تكوين القيادة الجماعية ، والمعايير والقيم التى تحكم سلوك كل من القادة

والأعضاء ، والصراع بين الجماعات الصغيرة ، وبعضها ... إلخ ، وتستعين هذه الدراسات فى تحقيق أغراضها بأساليب منهجية بالغة الدقة والاحكام . كما تميل فى الغالب إلى التعبير عن نتائجها فى صورة صيغ رياضية وكمية ، وتعتبر أن ذلك هو الذى يضفى الطابع العلمى على دراسات علم الاجتماع ، وذلك بدلا من دراسة وتحليل الوحدات الاجتماعية الكبرى Macro Sociology التى تعتمد على بحث اتجاهات التغير الاجتماعى والثقافى على مستوى المجتمعات الشاملة أو حتى الحضارات الكبرى ، من منظور تاريخى مقارن .

وقد يذهب البعض إلى أن الاهتمام بالوحدات الصغرى من شأنه أن يجعل الدراسات الاجتماعية أكثر دقة ، كما لا يعدم الإفادة من نظريات سوسيولوجية كبرى صاغها رواد أمثال ماكس فيبر ، وميشيلز ، وباريتو . لكن ذلك لا يجب أن يخفى عنا الحقيقة التى مؤداها : أن اهتمام هذه الدراسات بكتابات هؤلاء الرواد سينحصر فقط فى تلك الجوانب التى تفيد فى الكشف عن العلاقات الوظيفية ، والعمليات النفسية الاجتماعية من النوع الذى يلفت إليه أصحاب الاتجاه الأمبيريق الضيق النطاق[٥١] .

على أننا نجد فى هذه الأيام أصواتًا عالية ترتفع للمطالبة بضرورة العودة إلى تبنى الاتجاه التاريخى ، وتذهب إلى أن علم الاجتماع حينما يتخلى عن المنهج التاريخى ، يفقد روابطه بالمصادر الفكرية الأساسية التى كانت مسئولة عن تشكيله ، بل يذهب البعض إلى القول بأن هناك أمثلة عديدة تدلل على وقوع البحوث السوسيولوجية فى أخطاء فادحة نتيجة لأنها تتجاهل الشواهد التاريخية .

ويضرب أوسكار هاندلين Oscar Handlin وستيفان ثرنستورم S.Thernstorm مثالا على ذلك بالدراسة التى أجراها لويد وارنر L. Warner عن الحياة الاجتماعية فى مجتمع محلى حديث ، ضمن سلسلة بحوث اليانكى سيتى ، واكتفى فيها بدراسة التساند الوظيفى والاعتماد المتبادل بين النظم الاجتماعية معتمدًا على تقارير معاصرة حول الظواهر التى حدثت فى الماضى ، وكان فى وسعه أن يعمق تحليلاته ، وأن يفسر الكثير من أنماط السلوك لو أنه درس التاريخ الفعلى للمجتمع المحلى كما يوجد فى الوثائق المتاحة[٥٢] :

ومن بين المؤلفات الحديثة التى طالبت بضرورة إحياء الاتجاه التاريخى والمقارن ، كتاب رايت ملز C. Wright Mills بعنوان : « التخيل السوسيولوجى » Sociological Imagination

١٩٥٩ ، وكذلك كتاب سيمور مارتن ليبست S.M. Lipset بعنوان : « الثورة والثورة المضادة : التغير والاستمرار فى البناءات الاجتماعية ١٩٦٨ »[٥٣] .

ويعتبر الكتاب الأول من أهم المؤلفات النقدية للنظرية والمنهج فى علم الاجتماع الحديث ويؤكد فيه المؤلف أهمية « التخيل السوسيولوجى » ذلك المفهوم الذى يشير إلى قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية الكلية للإنسان والمجتمع ، فى ضوء ما تنطوى عليه من دلالة داخلية بالنسبة للأفراد ، فضلا عن الظروف الخارجية والبيئية المؤثرة فى سلوكهم ، والمحددة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعى – إذ يعتقد رايت ملز أنه من العسير دراسة اتجاهات الأفراد ، أو أية ظاهرة اجتماعية إذا عزلت عن سياقها التاريخى ، وإذا درست منفصلة عن العصر الذى تنتمى إليه . ولنا أن نتوقع الدور الهائل الذى يلعبه الإطار التاريخى الباحث ببصيرة سوسيولوجية ثاقبة إذا ما استعرضنا التساؤلات الرئيسية التى يطرحها عالم الاجتماع ذو القدرة على التخيل السوسيولوجى والتى تدور غالبًا حول ثلاث مسائل مترابطة يحددها على النحو التالى :

(ا) ما هو بناء المجتمع ككل ، وما هى مكوناته الرئيسية ، وكيف تتحقق الروابط والصلات بينها ؟ وما هو وجه الاختلاف بين البناءات الاجتماعية ؟ ثم ما هى المعانى التى تنطوى عليها بعض الملامح البنائية الخاصة . وأثر ذلك فى استمرار البناء وتغيره ؟ .

(ب) أين موقع المجتمع على خط التاريخ الإنسانى ؟ وما هى العوامل التى تؤدى إلى تغيره ؟ وما هو موقعه ، ودوره من تطور الإنسانية ككل ؟ وكيف تتأثر تلك الملامح الخاصة التى تقوم بدراستها بالفترة التاريخية التى توجد فيها ، ثم ما هو تأثيرها أيضًا فى تلك الحقبة التاريخية ؟ وما هى خصائص هذه الحقبة التاريخية ذاتها ؟ وكيف تختلف عن غيرها من حقبات التاريخ ! .

(حـ) ما هى نوعيات الرجال والنساء التى توجد الآن فى المجتمع خلال هذه الفترة التاريخية ؟ وما هى النوعيات المتوقعة بعد ذلك ؟ وما هو نوع « الطبيعة الإنسانية » التى تظهر فى السلوك والشخصية التى نلاحظها فى هذا المجتمع وفى هذه الحقبة التاريخية ؟

فكأن التخيل السوسيولوجى ، عند رايت ملز ، لا يستطيع أن يتخلى بأى حال من الأحوال عن الاعتماد على التاريخ ، ولهذا نجد رايت ملز يعقد فصلا كاملا عن استخدامات التاريخ فى مؤلفه السابق الإشارة إليه ، حيث يقول ملز فى مطلع هذا الفصل : « إن العلوم الاجتماعية تعالج مشكلات تاريخ الحياة ، والتاريخ . والارتباط بينهما داخل البناءات الاجتماعية ، وهذه الجوانب الثلاثة : تاريخ الحياة ، والتاريخ ، والمجتمع . هى الأسس التى ترتكز عليها الدراسة الجادة

للإنسان ، كما أنني أعتمد عليها فى نقدى للمدارس المعاصرة فى علم الاجتماع ، التى تجاهل أصحابها هذا التقليد الكلاسيكى .

إن مشكلة عصرنا الحالى – والتى تتضمن أيضًا مشكلة طبيعة الإنسان الحقيقية – لا يمكن وضعها بصورة ملائمة . دون أن نأخذ فى اعتبارنا باستمرار تلك الحقيقة القائلة بأن التاريخ هو لب الدراسة الاجتماعية ، والاعتراف بالحاجة إلى تطوير فهم سيكولوجى للإنسان على أسس سوسيولوجية ، ويكون ملائمًا تاريخيا . فبدون استخدام التاريخ ، وبدون إحساس تاريخى بالمسائل النفسية ، لا يستطيع عالم الاجتماع أن يضع – على نحو ملائم – نوع المشكلات التى يجب أن تكون الآن هى الموجه الأساسى لدراساته » .

ويستطرد ملز بقوله : « إن علم الاجتماع الذى يستحق بالفعل هذه التسمية هو علم الاجتماع التاريخى » ، وهناك فى رأيه أسباب عديدة لتلك العلاقة الوثيقة بين التاريخ ، وعلم الاجتماع . فنحن نحتاج :

أولاً : كعلماء اجتماع حينما نريد أن نحدد ما الذى يجب أن نفسره إلى معرفة كاملة النطاق لا نستطيع أن نتوصل إليها إلا من خلال التنوعات التاريخية للمجتمع الإنسانى . أى أنه من الضرورى أن تكون لدى الباحث السوسيولوجى معرفة منظمة بتاريخ المجتمعات . وبنوعيات البناء الاجتماعى لكى يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلالة ، تسهم فى حل مشكلات الإنسان فى العالم المعاصر من جهة . ولكى يحلل نتائج أبحاثه تحليلا دقيقًا من جهة أخرى . أما إذا حصر الباحث نطاق اهتمامه بوحدة قومية واحدة . ولتكن مثلا المجتمع الغربى ، فهو لن يستطيع أن يتعرف على الفروق والاختلافات القائمة بين النماذج البشرية والنظم الاجتماعية . وهنا بالذات تبدو أهمية المقارنة التى تعتبر مطلبًا أساسيا لاختبار الفروض والتوقعات التى يقدمها علماء الاجتماع .

ومن الملاحظ **ثانيًا** : أن الدراسات التى تخلو من المضمون التاريخى تميل إلى أن تكون دراسات استاتيكية أو محدودة النطاق جدًّا ، فى إطار وسط اجتماعى معين . ذلك أن الفرصة تتاح لنا لكى نفهم التفاعل بين البناءات الاجتماعية الصغرى . والبناءات الكبرى . وكذلك الأسباب العامة للظواهر الاجتماعية ، إذا كان فى وسعنا أن نستوعب مادة تاريخية هائلة . بل إنه من العسير علينا أن نفهم مجتمعًا محدودًا ، فى وضعه الاستاتيكى نسبيا ، دون الرجوع باستمرار إلى المادة التاريخية . فصورة أى مجتمع هى صورة تاريخية ، ولا يمكن فهم أى مجتمع إلا فى ضوء الحقبة التاريخية التى يوجد فيها .

ومن الملاحظ **ثالثًا** : أن الحقيقة القائلة بأن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهمه . تبدو

واضحة لعالم الاقتصاد ، أو السياسة ، أو الاجتماع حينما يترك مجتمعه الصناعى المتقدم ويتجه نحو فحص النظم السائدة فى بناءات اجتماعية مختلفة – مثل تلك التى توجد فى الشرق الأوسط . واسيا ، وأفريقيا ، وخاصة حينما يحاول أن يقارن بين النظم السائدة فى مجتمعه ، ونظم هذه المجتمعات . ومعنى ذلك أن هناك رابطة وثيقة بين الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة ، ونحن لا نستطيع أن نفهم النظم الاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمعات المتخلفة ، والشيوعية ، والرأسمالية ، كما هى موجودة الآن ، بدون مقارنات تمتد عبر الزمان .

ولكى يمكن فهم وتفسير الوقائع المقارنة عبر الزمان ، يجب أن نعرف المراحل التاريخية ، والأسباب التاريخية ، لاختلاف معدلات واتجاهات النمو والتطور الاجتماعى . فمن الضرورى أن نعرف على سبيل المثال لماذا استطاعت المستعمرات التى أسسها الغربيون فى جنوب أمريكا وأستراليا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، أن تصبح مجتمعات صناعية رأسمالية مزدهرة ، بينما ظلت تلك المجتمعات التى توجد فى الهند ، وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا متخلفة حتى القرن العشرين .

ومعنى ذلك أن وجهة النظر التاريخية تؤدى بالضرورة إلى المقارنة بين المجتمعات ، بل إن ملز يذهب إلى حد القول بأننا لن نستطيع أن نفهم أو نفسر المراحل الرئيسية التى مر خلالها أى مجتمع غربى حديث فى ضوء تاريخ هذا المجتمع فقط ، ومعنى ذلك أن العقل لا يستطيع صياغة المشكلات التاريخية والسوسيولوجية لهذا البناء الاجتماعى دون أن يقارن بين تاريخ هذا المجتمع ، وتاريخ المجتمعات الأخرى ، ويقابل بين مشكلاته ومشكلاتها .

أما الكتاب الثانى فقد عالج فيه ليبست Lipset مسائل علم الاجتماع السياسى ، وأبرز فى معالجته أهمية المنظور السوسيولوجى الذى يرتكز على التحليل التاريخى المقارن . واستهل مقالاته بدراسة تحليلية مفصلة عن الجوانب المنهجية للعلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع . ويقول ليبست فى هذا المجال : « لقد تغير الموقف خلال العشر سنوات الأخيرة فيما يتعلق باهتمام علم الاجتماع بالموضوعات التاريخية » ، ومعنى ذلك أن هناك حركة قوية الآن تستهدف إحياء علم الاجتماع التاريخى المقارن . وقد اتخذت هذه الحركة عدة أشكال منها الاهتمام بموضوع مثل سوسيولوجية العلم ، أى دراسة العوامل والظروف الاجتماعية التى تؤدى إلى تغير الحياة الفكرية ، فضلا عن الاهتمام بتطور القيم القومية ، ودراسة الأنماط السابقة للسلوك الانتخابى ، وتحليل التغير فى الحياة الدينية » . ويعتقد ليبست أن من أهم العوامل التى ساعدت على إحياء الاتجاه التاريخى المقارن فى علم الاجتماع ، ظهور مجموعة من الدراسات التى تدخل ضمن مجال ما يسمى بعلم اجتماع التنمية . ويشير هذا المصطلح إلى الاهتمام بالعمليات التى تؤثر فى إمكانيات تمدين مجتمعات كلية ، وهو

اتجاه فى البحث يوازى اتجاه علماء الاقتصاد فى دراساتهم لمشكلات التنمية الاقتصادية . فإذا كان علماء الاقتصاد فى دراستهم لهذه المشكلات يعتقدون أن فهم هذه المشكلات فهماً حقيقيا يجب أن يكون فى ضوء « التاريخ الاقتصادى » للمجتمعات التى يدرسونها . فإن علماء الاجتماع أيضًا الذين يهتمون بمشكلات تمدين المجتمعات وإعادة بناء بعض مجتمعات أفريقيا واسيا . أصبحوا يعترفون الآن بأن معرفة تاريخ المدن والدول القديمة . سوف يلقى مزيداً من الضوء على المشكلات المعاصرة التى يتعرضون لها فى دراساتهم ، ولا تقتصر مهمة المعلومات التاريخية على ذلك ، بل إننا إذا أضفنا إليها المقارنات ، لأصبح من الممكن أن يكتسب التحليل السوسيولوجى طابعا عالميا ، فبدلا من أن يحصر عالم الاجتماع اهتمامه فى دراسة ثقافته ، فإنه يستطيع أن يدرس ثقافات عديدة قديمة ومعاصرة ، وبذلك نبتعد فى بحوثنا عن ذلك التركز حول الذات الذى أخذ يسيطر على الدراسات الأمبيريقية المحدودة النطاق(٥٤) .

هكذا تبدو لنا الصلة الوثيقة التى تربط التاريخ بعلم الاجتماع . وحاجة علماء الاجتماع إلى الاستعانة بالمعلومات التاريخية . الأمر الذى دفع البعض إلى حد القول بأن علماء الاجتماع هم علماء التاريخ المعاصر . وأن المؤرخين علماء الاجتماع للعصور الماضية . وسواء نظرنا إلى الدراسة التاريخية على أنها تنصب على الأحداث الفريدة فقط فى تطور الكائن الاجتماعى ، أو أنها دراسة شاملة تربط بين الماضى والحاضر . وتحاول أن تكشف عن العوامل والأسباب ، فإن كلا النظرتين له قيمة فى البحث العلمى الاجتماعى . فمثلا قد ندرس قيام صناعة معينة فى قرية من القرى ، ونكتشف أنها بدأت بنزوح أسرة معينة إلى القرية ، فندرس تلك الحادثة نفسها ، وما أدت إليه من تغير الظروف . ولكننا لن نستطيع التعميم إلا إذا حاولنا أن ندرس تطور الصناعات فى عدد من القرى ، وأن نكشف الاتجاهات العامة لتطور الصناعات الريفية . كذلك قد يريد الباحث أن يدرس ظاهرة القيادة فى الريف فيختار عدداً من أنماط القيادة مثل القيادة الديموقراطية ، أو القيادة القائمة على أساس السن . أو مكانة الأسرة . ليستخلص من دراسته هذه بعض التعميمات التى توضح طبيعة القيادة فى الريف ، وأنماطها ، والعوامل المؤثرة فيها ، لكنه لن يستطيع أن يفسر الكثير من جوانب هذه الظاهرة إلا إذا رجع إلى التاريخ ، وهو إذ قنع من التاريخ بحالة واحدة ، فإن ذلك لن ييسر له فهم ظاهرة القيادة إلا فى حدود ضيقة جدا . أما إذا درس عدداً متنوعًا من الحالات ، أمكنه أن يستخلص منها ما يلقى الكثير من الضوء على ظاهرة القيادة فى حاضرها . بل أمكنه أن يتنبأ بما يحتمل وقوعه فى المستقبل . كذلك الحال فى دراسة كثير من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل : الزواج ، والملكية ، والاتجاه نحو العمل الجمعى . ومن

الدراسات التى يستعان فيها بالمنهج التاريخى أيضًا تلك التى تستهدف معرفة الطابع القومى National Character وهى محاولة التعرف على الخصائص والسمات الشخصية العامة التى توجد لدى شعب من الشعوب نتيجة اشتراك أعضائه فى ثقافة واحدة ، كأن تحدد مثلا النمط الاجتماعى لشخصية المصرى ،وهنا يحتاج الأمر إلى شواهد تاريخية وبعض الأمثلة الشعبية والفولكلور(٥٥)

خطة البحث التاريخى ومصادره :

تشمل خطة البحث التاريخى بصفة عامة عدة مراحل تبدأ باختيار موضوع البحث . ثم جمع الحقائق المتوافرة عن هذا الموضوع من المصادر الأولية والثانوية ، وترتيب هذه الحقائق وتبويبها وتنظيمها ، وأخيرًا العرض أو كتابة التقرير عنها . وعادة ما تشمل موضوعات البحث فى هذا المجال العرض التاريخى لأشخاص معينين ، أو لمؤسسات وتنظيمات معينة ، أو تتبع أصول حركة أو نشاط ، أو اتجاه أو تقليد ، أو معيار اجتماعى ويرتبط اختيارنا لموضوعات البحوث التاريخية بمدى توافر المصادر والمعلومات ، ومبلغ الحاجة إلى البحث فى الميدان ، ومران الباحث على المنهج التاريخى .

فإذا استقر الباحث على موضوع عليه أن يحصر كافة المصادر المتعلقة بهذا الموضوع ، والمصادر التاريخية تنقسم إلى :

(١) مصادر أولية :

تضم هذه المصادر كل من الآثار . والوثائق : أما الآثار فهى بقايا حضارة ماضية ، أو أحداث وقعت فى الماضى ، فالأهرامات مصدر هام جدا من مصادر فهمنا للحضارة القديمة المصرية ، وهى بالنسبة لعلماء الاجتماع تدل على وجود شكل أو نمط معين من أنماط الحياة الاجتماعية : أما الوثائق فهى سجل لأحداث أو وقائع ماضية قد يكون مكتوبًا أو مصورًا أو شفهيا . أما السجل الكتابى فيشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات ، والسجل المصور غالبًا ما يضم الفنون المختلفة من نحت ورسم . أما الكلمة المنقولة التى لم تدون فهى مثل الحكم والأمثال . والأساطير المتناقلة بين الناس وعبارات التحية والمجاملة والرقصات والأغانى الشعبية .

(ب) المصادر الثانوية :

معلومات غير مباشرة . تشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الأولية وهى تعطينا فكرة عن الظروف التى أدت إلى اندثار المصادر الأولية ، فإذا لم تكن الأهرامات قائمة ، يستطيع دارس التاريخ المصرى القديم ، أن يستدل على وجودها ، وأن يعرف وظائفها من خلال الكتابات التى ظهرت حولها .

غير أن البحث التاريخى لا يقف عند اختيار الموضوع وجمع مصادره ، وإنما يتعين على الباحث فى هذا المجال أن يقوم بعمليتين متكاملتين هما : التحليل التاريخى ، ثم التركيب التاريخى بعد ذلك .

والتحليل نوعان خارجى External وداخلى Internal ويتكون التحليل الخارجى من مرحلتين هما : نقد الوثائق ، تم التحقق من شخصية صاحب الوثيقة . فطالما أن مادة التاريخ لا تقع تحت ملاحظاتنا بطريقة مباشرة . ولما كانت الوثائق هى السبيل الوحيد إلى معرفتها ، وجب الحذر فى استخدامها . والعناية بالتفرقة بين الصحيح والمزيف منها . ويقصد بنقد الوثائق التأكد من صدق . ما تنطوى عليه من معلومات ، خاصة وأن هناك أسبابا كثيرة للخطأ فى الوثائق ، فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلماتها . وقد يفهمها فهمًا خاطئًا ، وقد يتسرع فلا يقارن بين الأصل الذى يأخذ عنه ، وبين غيره من الأصول . وتزيد الأخطاء والهفوات كلما كثر عدد الأيدى التى تتداول الوثائق . ولا يرجع ذلك الى السهو أو إلى غلبة الخيال اللا شعورى فى أثناء النقل فحسب ، بل هناك أيضًا تحريف مقصود . فربما يدرس الناسخ على صاحب الوثيقة ، ويكتب أشياء ينسبها إليه لتحقيق غرض أو منفعة شخصية ، أو لإرضاء نزعة دينية أو مذهبية ، وقد يزيف وثيقة بأكملها ، وربما يغير بعض فقراتها بالزيادة أو النقصان ، لأنه يظن أن من واجبه إصلاح الأصل وتوضيح ما غمض فيه على كاتب الوثيقة : ومن اليسير معرفة التحريفَ غير المقصود . ويكاد يكون الاهتداء إلى التزييف أمرًا مستحيلاً ، إذ لم توجد سوى نسخة واحدة من الأصل المفقود .

على أن المقارنة بين الوثائق وتمحيص ما جاء بها من أخبار ليس كافيا ، إذ من الضرورى أيضًا الوقوف على مصدر كل وثيقة ، أين ومتى كتبت ، ومن كتبها . وذلك لأنه لا فائدة من استخدام وثيقة نجهل صاحبها ، وهذه العملية هامة جدًّا إذا كان المؤرخ يدرس إحدى وثائق العصور القديمة أو المتوسطة ، التى لم يكن أصحابها يهتمون بتوقيع كتاباتهم أو تحديد تاريخها .

أما التحليل الداخلى ، فإنه يطلق على مجموعة العمليات التى يستخدمها الباحث فى فهم محتويات الوثائق وتقدير الظروف التى أحاطت بكتابتها . فهى خاصة بالتحقق من صدق النص التاريخى من جهة الموضوع ، لا من جهة الشكل ، وهى ضرورية للسبب الآتى : وهو أن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظاتنا ولا يمكن الثقة بما يذكره الرواة عنها ، دون تمحيص أو نقد . والتحليل الداخلى نوعان : إيجابى وسلبى .

أما التحليل الداخلى الإيجابى فهو يستخدم للتفرقة بين العناصر الأولية التى يحتوى عليها النص التاريخى تمهيدًا لفهم كل عنصر على حدة ، وللوقوف على المعنى الحقيق الذى ترمى إليه الألفاظ والعبارات ، خاصة إذا تعلق الأمر بوثائق العصرين القديم والوسيط ، حينما يجد الباحث أن لغته وتفكيره يختلفان اختلافًا كبيرًا عن لغة وتفكير الأصل التاريخى الذى يقوم بدراسته ، فكأن التحليل الداخلى الإيجابى يستهدف تحديد المعانى المختلفة لكل ما تتضمنه الوثيقة من جمل وعبارات وتراكيب لغوية ، مما يضطر الباحث إلى معرفة لغة العصر الذى كتبت فيه الوثائق معرفة تامة ، وأن يفرق بين أسلوب كاتب إحدى الوثائق وأسلوب غيره من الكتاب .

أما عملية التحليل الداخلى السلبى فإنها تجعلنا نعرف الظروف التى وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته ، أو شهادة الآخرين الذين رأوا الظواهر أو الحوادث التاريخية ، كما ترشدنا إلى الأسباب الخارجية ، أو البواعث النفسية الداخلية ، التى ربما دعته إلى الكذب ، أو أدت إلى الخطأ ، والقاعدة التى يجب أن يتمسك بها هنا هى أن عليه أن يبدأ بالشك ولا يدعه إلا إذا تبين له فساده . لذلك يحاول المؤرخ أن يتبين ما إذا كانت هناك مصلحة خاصة يريد صاحب الوثيقة تحقيقها ، أو أن هناك جماعة يحاول الدفاع عنها ، أم أن الراوى قد وجد فى ظروف أكرهته على الكذب ، وهذا ما يحدث لكاتب الوثائق الرسمية حينما لا يتفق الصدق مع السياسة العامة للدولة أو التقاليد أو الشعور العام ، وهناك مسائل أخرى تتصل بالحالة العقلية للكاتب ، وتوافر الشروط العلمية للملاحظة والتسجيل[٥٦] .

ويمكن للباحث فى هذا الميدان أن يستعين بالقائمة التى وضعها شابين S. Chapin والتى تحدد أسس النقد المستخدم فى كافة المصادر الوثائقية على النحو التالى[٥٧] .

(ا) يجب أولا نقد الوثائق نقدًا خارجيا أو من حيث خصائصها الموضوعية .

١ – التحقق من كاتب الوثيقة .

٢ – تصنيف المصادر تصنيفًا نقديا .

٣ – يجب أن يتحاشى الباحث الإفراط أو المغالاة فى النقد الذى يجعل الوسيلة تتحول إلى

غاية . وليست طريقة للتعرف على حقيقة المعلومات .

(ب) يتعين بعد ذلك نقد الوثائق نقدًا داخليا أو على أساس خصائصها الذاتية ، وهذا هو النقد التحليلى الهام .

١ – ما الذى يعنيه الكاتب بعبارة معينة بالذات ؟ وما هو معناها الحقيقى المتميز عن المعنى اللفظى لها ؟

٢ – هل صدرت العبارة عن عقيدة صادقة ؟

(ا) هل يهتم الكاتب بخداع القارئ ؟

(ب) وهل كان يقع تحت ضغط للتزييف ؟

(حـ) هل كان متأثرًا باتجاه معين أو متعاطفًا مع تيار فكرى أو حركة سياسية ؟

(د) هل وقع الكاتب تحت تأثير الغرور ؟

(هـ) هل تأثر بالرأى العام ؟

(و) هل توجد شواهد تشير إلى وجود دوافع أدبية حفزته إلى تزييف الحقيقة ؟

٣ – هل العبارات صحيحة ؟

(ا) هل كان الكاتب ملاحظًا محدود القدرات نتيجة لضعف إمكانياته الفكرية ؟

(ب) هل الكاتب لم يستطع أن يختار الوقت والمكان المناسبين للملاحظة ؟

(حـ) هل كان غير مكترث تمامًا بالأحداث ؟

(د) هل الحقائق التى يتناولها من طبيعة يصعب ملاحظتها ؟

(هـ) هل المؤلف مجرد مشاهد أو أنه ملاحظ مدرب ؟

٤ – وحينما يتضح أن الكاتب ليس هو الملاحظ الأصلى ، من الضرورى أن نحدد مدى دقة وصدق مصادر معلوماته .

(حـ) ربما يمكن تحديد بعض الحقائق عن طريق المقارنة التى تقدر مبلغ أهمية التعارضات وجوانب الاتفاق ، وتخلص فى الغالب إلى تحديد لدرجة الاحتمال .

وهكذا ، تنتهى عملية التحليل الداخلى بنوعيها إلى تقرير عدد كبير من النتائج الجزئية المبعثرة المنعزلة ، التى تتصل بأمور مختلفة تذكرها الوثائق دون ترتيب فهى تحتوى على ظواهر متباينة كاللغة ، والأسلوب والعادات الاجتماعية ، وتتحدث عن أشياء مادية كالآثار والأمكنة والمواقع . وهنا يجد الباحث من الضرورى أن يبدأ مرحلة التركيب التاريخى فيقوم بتصنيف الظواهر التاريخية إلى فئات تحتوى كل منها على أمور خاصة متجانسة . ومع ذلك فإن التصنيف وحده لا يكفى ،

إذ تبقى بعده فجوات لم تذكر الوثائق عنها شيئًا . وحينئذ لابد من الاعتماد على الفروض والاستنباط لسد الفراغ . ومعنى ذلك أن التاريخ لن يكون علما بمعنى الكلمة ، إلا إذا سلك سبيل العلوم الأخرى ، أى إلا إذا اعتمد على الفروض لكى يسد بها النقص فى الوثائق . ولكى يربط الظواهر التاريخية ويفسرها ، وينعكس ما سبق فى كتابة البحث وعرض النتائج بصورة واضحة موضوعية ، إذ لابد أن يشير الباحث إلى مصدر كل العبارات المقتبسة فى بحثه ، وأن يرتب المراجع بصورة تتضح فيها المصادر الأولية والثانوية ، كما أنه من المهم الإشارة إلى كيفية الحصول على هذه المصادر . ويتعين أيضًا أن يستخدم الباحث فى عرض مادته لغة واضحة دقيقة ، فيبتعد عن الألفاظ التى تدل على معانى مجردة غامضة ، حتى يستطيع تحديد الظواهر الإنسانية التى يكتب عنها .

٣ – المنهج التجريبى :

التجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف التى من شأنها أن تجعل ظاهرة معينة ممكنة الحدوث فى الإطار الذى رسمه الباحث وحدده بنفسه ، وإذن فالتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل : هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادى للفرد بإقباله على التعليم ؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادى ، أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الأحداث ؟ ومن الواضح أن الإجابة على هذه التساؤلات تقتضى اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والأدلة ، والتحكم فى مختلف العوامل التى يمكن أن تؤثر فى الظاهرة موضوع البحث ، والوصول إلى إدراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج .

وإذا كانت الملاحظة تنحصر فى فحص الظاهرة على النحو الذى تبدو عليه ، وكان الملاحظ يكتفى بمشاهدتها والمقارنة بينها ، وكأنه يصغى إلى الطبيعة ليأخذ عنها ما تقول ، وليسجل كل ما قد تكشف له من صفات الأشياء أو العلاقات بينها ، إلا أن الباحث عادة لا يكتفى ، ولا يقنع بهذا الموقف السلبى ، ويسعى باستمرار إلى معرفة أكثر عمقًا وتفصيلاً . مما يدفعه إلى التدخل فى مجرى الظواهر الطبيعية وتعديل الظروف التى توجد فيها ، حتى يستطيع دراستها فى أنسب وضع ، وهكذا يمكن تعريف التجربة بأنها ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها تعديلا كبيرًا أو قليلا عن طريق بعض الظروف المصطنعة .

وهذا هو المعنى العام للتجربة : لكن المصطلح قد يستخدم أيضًا بمعنى خاص ، فيراد به الدلالة على الخبرة التى يكتسبها العالم بتصحيح آرائه ونظرياته العلمية دون انقطاع ، حتى يوفق

بينها وبين الكشوف الجديدة ، لكى يزداد قربًا من الحقيقة . غير أن الذى يهمنا هنا هو المعنى العام للتجربة باعتبار أنها جزء جوهرى من المنهج الاستقرائى ، ووسيلة لتحقيق بعض النتائج السريعة التى لا يمكن الوصول إليها عن طريق الملاحظة ، فهناك مثلا فارق كبير بين ملاحظتنا للبرق ، يمر خاطفا ، وبين ملاحظة العالم لشرر كهربائى يثيره فى معمله متى أراد ، ويستطيع تكراره ، كيفما شاء حتى يدرس الشروط الضرورية لوجود الكهرباء .

والواقع أن التجربة بهذا المعنى تجد أوسع مجالاتها فى العلوم الطبيعية ، فالباحث فى العلاقة بين متغيرين لا يكتفى بالمشاهدات العامة التى تتصل بهذه العلاقة ، ذلك أنه يستطيع أن يصطنع موقفًا تجريبيًا يمكنه من التحكم فى كل المتغيرات الأخرى ، التى قد تكون ذات تأثير فى هذه العلاقة ، بصورة يمكن معها قياس النتائج موضوعيًا ، ثم التأكد من صحة الفرض الذى صاغه منذ البداية .

أما الباحث فى العلوم الاجتماعية ، فلا تتوافر له فى كثير من الحالات تلك الظروف المهيئة للباحث فى ميدان العلوم الطبيعية ، نظرًا لشدة تعقد الظواهر الاجتماعية ، وتشابك عدد كبير من العوامل التى يصعب ضبطها والتحكم فيها ، هذا فضلا عن النقص فى كثير من أدوات الملاحظة والقياس . لذلك يقال إن الباحث الاجتماعى يلجأ فى كثير من الأحيان إلى التجريب الطبيعى ، أى إلى تلك الحالات التى تتهيأ فيها طبيعيا ظروف تيسر الملاحظة أو المقارنة أو القياس ، مثل المقارنة بين عدد من المجتمعات الإنسانية التى تختلف فى بعض المتغيرات الهامة ، أو دراسة ظروف الجماعات فى مواقف معينة . ولا شك أن التخطيط لمثل هذه الدراسات تعترضه صعوبات عديدة ، تتصل بالتصميم التجريبى الملائم لاختيار عينات تجريبية وأخرى ضابطة ، وكافة الظروف الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى مجرى التجربة[٥٨] .

وترجع أصول المنهج التجريبى إلى ثلاث طرق أساسية لإقامة البراهين والأدلة قدمها جون ستوارت مل G.S. Mill فى مؤلفه : « نسق المنطق System of logic »[٥٩] . ويرى مل أن طرقه هذه ، وإن استخدمت فى الكشف عن القوانين ، فإنها الطرق الوحيدة فى البرهنة ، وهى تعتمد على الاعتقاد فى مبدأ السببية ، والسبب هو المقدمة الثابتة التى لا تتوقف على أى شرط ، أنه يكفى وحده فى إحداث النتيجة ، دون تخلف ، مهما تغيرت الظروف .

أما الطريقة الأولى التى استخدمها مل فهى ما يعرف بطريقة الاتفاق ، Method of Agreement وتنحصر هذه الطريقة فى المقارنة بين أكبر عدد ممكن من الظواهر أو الظروف التى تحتوى بالضرورة على سبب الظاهرة الأولى . وإذن ، تقوم هذه الطريقة على

أساس الاعتراف بأن وجود السبب يؤدى إلى وجود النتيجة . وقد حدد مل القاعدة التى تعبر عن هذه الطريقة على النحو التالى : « إذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المراد بحثها فى ظرف واحد فقط ، فهذا الظرف الوحيد الذى تتفق فيه جميع هذه الحالات هو السبب فى هذه الظاهرة » .

فإذا قلنا إن الظاهرة المراد تفسيرها هى «ص» وأنها تسبق أو تصاحب :

فى الحالة الأولى بالظروف ، س ، ك ، ب .

وفى الحالة الثانية بالظروف ، ل ، م ، س .

وفى الحالة الثالثة بالظروف ، ط ، س ، و .

فالظرف الوحيد المشترك بين هذه الحالات الثلاث وهو « س » يعد سببًا لـ « ص » أو نتيجة لها .

ولا تستلزم هذه الطريقة كثرة عدد الحالات فقط . بل لابد من تنوعها أيضًا ، فمثلا حين نقول إن علة جذب الحديد لبرادة الحديد هى حصول قطعة الحديد على خصائص الجذب ، فإن فرضنا لا يتحقق بكثرة ملاحظتنا لقطع أخرى من الحديد ، وإنما يتحقق بملاحظتنا لمعدن الرصاص حين نجد أنه ليس من الضرورى أن يكون الظرف الوحيد المشترك سببًا فى وجود الظاهرة ، لأن هذا الاتفاق قد يكون وليد الصدفة ، أو يرجع لأن كلا من الظرف المشترك والظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد .

أما الطريقة الثانية فهى طريقة الاختلاف Method of Difference وهى على العكس من الطريقة السابقة ، إذ إنها تنحصر فى المقارنة بين حالتين متشابهتين فى جميع الظروف ما عدا ظرفًا واحدًا ، بحيث توجد الظاهرة فى إحداها ، ولا توجد فى الأخرى وتعتمد هذه الطريقة على الفكرة القائلة بأن غياب السبب يؤدى إلى غياب النتيجة ، وقد حدد مل هذه الطريقة على النحو التالى :

« إذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة فى إحداهما ولا توجد فى الأخرى ، فى جميع الظروف ما عدا ظرفًا واحدًا لا يوجد إلا فى الحالة الأولى وحدها ، فإن هذا الظرف الوحيد الذى تختلف فيه الحالتان هو نتيجة للظاهرة أو سببها ، أوجزء ضرورى من هذا السبب » .

فإذا قلنا مثلا إن الظاهرة المراد تفسيرها هى « س » .

وأنها توجد إذا وجدت الظروف ك ، ل ، م ، ص .

وتختفى إذا وجدت الظروف ك ، ل ، م .

فمن المرجح أن يكون الظرف « ص » هو السبب فى وجود الظاهرة « س » .

أما الطريقة الثالثة والأخيرة فى طريقة التغير النسبى

Method of Concomitant Variation وقد حدد مل هذه الطريقة بقوله : « إن الظاهرة التى تتغير على نحو ما كلما تغيرت ظاهرة أخرى على نحو خاص ، تعد سببًا أو نتيجة لهذه الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع من العلاقة السببية » . أى أن الزيادة والنقصان فى المعلول يرتبط بالزيادة أو النقص فى العلة ، وإذن فالبحث هنا يتجه إلى العلاقة الكمية بين السبب والنتيجة ، فبعد أن تفرغ مثلا من إثبات أن الاحتكاك هو أحد علل توليد الحرارة ، نجد بمقتضى هذه الطريقة أنه كلما زاد الاحتكاك ارتفعت درجة الحرارة فى الأجسام المعرضة له ، وكلما قل الاحتكاك قلت هذه الدرجة ، وكذلك شدة سماع الصوت مرتبطة بتعدد ذبذباته ، أو أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسبًا عكسيا .

ويعتمد تصميم البحث التجريبى على عدة خطوات هى تحديد مشكلة للبحث ، وصياغة فروض تمس جوانب هذه المشكلة ، ثم تحديد المتغير المستقل Independent variable والمتغير التابع Dependent variable ، ثم كيفية قياس المتغير التابع ، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة فى إجراء التجربة . ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذى نريد اختبار تأثيره فى ظاهرة ما المتغير المستقل أو التجريبى ، أما المتغير الذى نريد معرفة أثر المتغير المستقل عليه فيسمى بالمتغير التابع أو المعتمد . فإذا أردنا مثلا معرفة أثر دراسة بعض الكتب على مدى الوعى القومى لدى التلاميذ ، كان المتغير المستقل فى تجربتنا هذه هو دراسة الكتب ، أما المتغير التابع فهو درجة الوعى القومى .

ويعتمد إجراء التجارب على اختيار مجموعتين متكافئتين فى كل الظروف – بقدر المستطاع – ما عدا الظرف المراد اختبار تأثيره ، أو ارتباطه بظروف أخرى ، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين ، وتسمى المجموعة التى تتعرض لتأثير المتغير السببى المجموعة التجريبية Experimental Group أما المجموعة الأخرى فهى المجموعة الضابطة Control Group ، ويجب استبعاد كل العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على التجربة ، فعلى الباحث أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والأبعاد المختلفة ، وأن يتثبت من تشابه الظروف المحيطة بالجماعتين ، ثم التأكد من أن التغير الذى حدث نتيجة لتعرض الجماعة التجريبية « للمسبب » لم يحدث نتيجة لفروق قائمة أساسًا بين أفراد الجماعتين قبل بدء التجربة ، سواء كان هذا الفرق بالنسبة للمتغير المسبب أو عوامل أخرى ، والغرض من إيجاد هذا التشابه هو التأكد – قدر الإمكان – من صدق الاستنتاجات المستخلصة من التجارب .

ومن الضرورى بعد ذلك كله زيادة حساسية التجربة ، بحيث تسمح بأن تسجل أقل تأثير

يحدث نتيجة لتعرض الجماعة التجريبية للمؤثر أو المتغير المستقل ، إذ قد لا يظهر مثل هذا التأثير الطفيف فى حالة وجود عوامل أخرى تؤثر فى النتائج ، وقد تطغى آثارها على فعل وأثر المتغير السببى .

وهناك نماذج مختلفة للتصميم التجريبى يقوم أبسطها على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين إحداهما تجريبية ، والأخرى ضابطة ، يشترط أن يتعادلا فى كافة المتغيرات الهامة ، ما عدا متغيرًا واحدًا يوجد فى الجماعة التجريبية فقط ، هو المتغير السببى الذى نفترض أن له علاقة منتظمة بالظاهرة المدروسة ، فإذا لوحظت تغيرات واضحة فى الجماعة التجريبية وليست موجودة فى الجماعة الضابطة ، استنتجنا وجود ارتباط بين المتغيرين .

على أن هذا الارتباط السببى بين المتغيرات الذى يبدو أنه يقينى فى العلوم الطبيعية ، يصعب أن يكون كذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، لهذا فإنه بدلا من القول بأن نتائج التجربة تثبت صحة الافتراض ، يكون من الأفضل القول : بأن نتائج التجربة لا تتعارض مع ادعاء صحة الافتراض ، كما يتعين علينا دائمًا أن نتأكد من أن حدوث الظاهرة ، أو وجود ارتباط بين متغيرين ليس وليد الصدفة . ومن ثم يكون فى إمكاننا أن نحصل بنسبة كبيرة على نفس النتائج إذا تكررت نفس الظروف ، وهذا هو ما نعنيه بقولنا إن الفرق جوهرى أو العلاقة جوهرية إحصائيا . ولكى نوضح ما سبق نفترض أننا أردنا أن نتحقق من مدى صحة الفرض القائل : بأن وضع بعض البرامج التوجيهية ، التى تستهدف اكتساب التلاميذ اتجاهات مرغوبة فيما يتعلق بالمشاركة فى العمل الجماعى ، وتدريب التلاميذ عليها سوف يؤدى إلى تحسين اتجاهاتهم . ويمكننا أن نتحقق تجريبيا من صحة هذا الفرض بطرق مختلفة ، فمثلا نختار جماعتين مدرستين مثل فصلى الصف الخامس بإحدى المدارس الابتدائية ، على أن نراعى فى اختيارنا ضبط مجموعة ظروف مثل المستوى الاقتصادى والأسرى ، ثم نعرض إحدى الجماعتين (التجريبية) لهذه البرامج (المتغير المستقل) ولا نعرض الجماعة الأخرى لها ، وذلك لمدة شهر مثلا ، ثم نقيس بعد ذلك اتجاه الجماعتين نحو العمل الجماعى .

فإذا كان اتجاه أفراد الجماعة التجريبية قد تغير بدرجة واضحة ، ووجدت فروق ظاهرة بينها وبين الجماعة الضابطة ، كان ذلك داعيًا إلى الاطمئنان لصحة الفرض . ويسمى هذا النوع من التجارب باسم **التجارب البعدية** After Experiment ، لأن القياس لم يحدث إلا بعد استخدام البرامج التوجيهية مع الجماعة التجريبية ، كما أننا افترضنا أن الجماعتين متكافئتين من حيث كل العوامل الهامة . وإن كان ذلك أمر يصعب التأكد منه بصفة تامة فى البحوث الاجتماعية ، لكننا

إذا لم نستوثق من تكافؤ العينتين ، فإننا لن نستطيع التأكد من تأثير المتغير المراد قياس أثره ، لأن الفروق بين الجماعتين التجريبية والضابطة قد ترجع فى هذه الحالة إلى فروق سابقة بينهما ، أو إلى فروق بينهما من حيث الاستعداد للاستجابة أو للتغير .

لكن الباحث قد يلجأ للتغلب على بعض الصعوبات المتضمنة فى التجربة البعدية إلى تصميم آخر ، فيستخدم نفس الأفراد كجماعة تجريبية وكجماعة ضابطة ، فيقيس اتجاه أفراد فصل دراسى نحو العمل الجماعى مثلا ثم يعرض مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة لمدة شهر ويعيد تطبيق مقياس الاتجاه مرة أخرى . فإذا وجدت فروق جوهرية إحصائيا ، افترض أنها ترجع إلى تأثير المتغير السببى . ويطلق على هذا النوع من التجارب اسم التجربة القبلية البعدية Before-After Experiment، باستخدام جماعة واحدة ، إلا أنه من المحتمل دائمًا أن تكون هذه الفروق راجعة إلى متغيرات أخرى تحدث أثرها فى الفترة بين الملاحظتين ، مثل الاستماع إلى الإذاعة ، أو قراءة كتب تتصل بالموضوع ، أو الاشتراك فى مناقشات جماعية قد ترجع إلى الأثر الناتج عن تطبيق المقياس مرتين ، كذلك قد يقاوم الأفراد التجربة ، نتيجة لشعورهم بأنهم تحت الاختبار ، فيحتفظون بنفس الإجابات عند تكرار الاختبار ، أو إلى تغييرها دون أن يكون ذلك بالضرورة دليلا على تغير حقيق فى الاتجاه .

على أن التجربة القبلية – البعدية تتميز عن التجربة البعدية بأنها تتضمن تحليلا أعمق لعملية التغير ، فمن الممكن فى المثال السابق أن نميز التلاميذ من ذوى الاتجاهات المؤيدة والمعارضة قبل استخدام مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعى ، وأن نميز أيضًا الاختلافات فى استجابات مختلف التلاميذ لهذه البرامج .

وقد يحاول الباحث الجمع بين مزايا النوعين السابقين إلى حد ما ، ويلجأ فى هذه الحالة إلى إجراء **تجربة قبلية بعدية باستخدام جماعة ضابطة واحدة** ، وتتضمن الطريقة ملاحظة أو قياس كل الجماعتين التجريبية والضابطة ، قبل إدخال العامل المتغير إلى الجماعة التجريبية وبعده . أى أن الباحث يختار إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية ، ثم يقيس الاتجاهات فى الجماعتين قبل تعريض الجماعة التجريبية للمتغير السببى (البرامج التوجيهية) ثم يعيد القياس على الجماعتين ، والفرق بينهما يمكن اعتباره نتيجة تأثير هذا المتغير .

وفى هذه الحالة نجد أن الجماعتين تعرضتا لنفس العمليات القياسية ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية . لذلك فالفرق بين الجماعتين يعبر عن أثر المتغير التجريبى فقط ، ولهذا السبب يمكن إما مقارنة درجات كل جماعة على حدة أو الجماعتين ببعضهما . ومن أمثلة هذه التجارب تلك التى

قام بها ستوارت دود S.Dodd في قرى الريف السورى ، فقد أراد اختبار تأثير برنامج للتثقيف الصحى على عوامل عدة ، فاختار مجموعتين من القرى تعرضت إحداهما للبرنامج (الجماعة التجريبية) ولم تتعرض الأخرى له ، وقاس هذه العوامل فى كل من المجموعتين قبل التعرض للبرنامج وبعده قياسًا دقيقًا ، ثم حسب بعد ذلك الفرق بين الجماعتين[٦٠] .

غير أن القياس قبل إدخال العامل المتغير قد يؤثر فى نوع الاستجابة لهذا العامل فى الجماعة التجريبية ، فمثلا قد يؤدى تطبيق مقياس للاتجاه نحو العمل الجماعى إلى زيادة انتباه التلاميذ فى الجماعة التجريبية للبرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعى بدرجة أكبر مما يمكن أن يحدث ، إذا لم يطبق مقياس الاتجاه قبل ذلك . وللتغلب على هذه الصعوبة تستخدم أحيانًا جماعة ضابطة ثانية متكافئة مع الجماعة التجريبية ، والجماعة الضابطة الأولى ، ولكن الفرق بينهما وبين هاتين الجماعتين أنه لا يطبق عليها المقياس القبلى ، وإنما تتعرض لتأثير العامل المتغير ثم يتم القياس بعد ذلك .

وهناك أخيرًا نوع آخر من التجارب يطلق عليه التجربة المقارنة ، فلنفرض أننا أردنا أن نقارن بين محاضرة عن محو الأمية ، وتأثير مناقشة جماعية فى نفس الموضوع ، على اتجاهات القرويين نحو الأمية ، يمكن فى هذه الحالة أن نخطط للتجربة على أى أساس من الأسس السابقة ، وذلك بإضافة جماعة ضابطة إلى الجماعات التى تتضمنها كل طريقة . فإذا ، اتبعنا الطريقة البعدية علينا أن نكون جماعة تجريبية تستخدم فيها طريقة المحاضرة ، ثم جماعة تجريبية أخرى تستخدم فيها طريقة المناقشة ، وجماعة ضابطة .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيرًا من البحوث الاجتماعية التى قد لا تستعين بالطرق السابقة ، حين يصعب على الباحث أن يخلق الظروف التجريبية المضبوطة ، ومن ثم تلجأ هذه البحوث إلى ما يسمى بالتجريب الطبيعى .

مثال ذلك الدراسات التى تتناول بحث مشكلة الطابع القومى . أو الشخصية القومية ، وهى بحوث تحاول أن تكشف عن أهم الخصائص أو السمات المميزة لشعب معين ، والتى تفرقهم عن الشعوب الأخرى ، والذين يدرسون هذا الموضوع يلجأون فى ذلك إلى المقارنة بين الشعوب والمجتمعات الإنسانية البدائية والمتحضرة ، ويستعينون فى ذلك بالملاحظة المباشرة ، وبدراسة التراث الفنى والأدبى والحكم والأمثال والأساطير والفولكلور ، كما يستخدمون مختلف أنواع اختبارات الذكاء ، والاتجاهات ، والقيم ، والاختبارات الإسقاطية للشخصية ويخرجون من ذلك بتعميمات عن كل مجتمع من هذه المجتمعات تقارن بالتعميمات التى خلصت إليها دراسات أجريت على مجتمعات أخرى ، وتلقى هذه المقارنات الكثير من الضوء على العلاقات بين الثقافة

والشخصية ومستوى التفاعل بينهما . وثمة نوع آخر من التجريب الطبيعى أسهم أيضًا فى فهمنا للسلوك الإنسانى فى مختلف المواقف ، وهو دراسة السلوك فى مواقف الأزمات والنكبات والكوارث ، كأن ندرس مثلا سلوك الناس فى القرية فى حالة حدوث حريق بها ، هل سوف يتجه الفرد أكثر نحو الالتزام بأسرته وعائلته ، أم أنه يفضل الخدمة العامة ، فى هذه الفترة الحرجة ؟ . ولا يعنى ذلك أن الباحث يتعين عليه أن يخطط لهذه المواقف ، أو يتنبأ بحدوثها ولكن عليه أن يستغلها فى الدراسة حين وقوعها ، طالما أنها يمكن أن تكشف لنا عن سلوك الأفراد والجماعات إزاء موقف معين . وواضح أن هذه التجارب ينقصها الكثير من الضبط العلمى ، وهذا هو ما جعلها موضع النقد ، وقد بذلت عدة محاولات لإكسابها مزيدًا من الضبط من حيث اختيار العينات ، وتحسين أدوات القياس ، ورغم تسليم معظم المشتغلين فى هذا الميدان بصحة هذه الاعتراضات ، فإن هذا لا يعنى أن هذه الدراسات عديمة القيمة ، بل إنها أسهمت بالفعل وإلى حد كبير فى زيادة فهمنا للشخصية الإنسانية فى مختلف الثقافات والمواقف ، أضف إلى ذلك أنه تتحقق لها خاصية هامة وهى أنها تتخلص من القيود المصطنعة التى تفرض على السلوك فى التصميمات التجريبية السابقة ، والتى قد تؤدى إلى تشويه النتائج أو عدم دقتها ، ولهذا فهى ذات قيمة بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية[٦١] .

من الضرورى إذن التأكد من اختيار الجماعات المتكافئة من حيث الخصائص والصفات المختلفة فى تحقيق الضبط التجريبى ، فكلما استطعنا أن نحقق ذلك أمكننا التخلص من التأثير السلبى للظروف أو العوامل الدخيلة . وهناك عدة طرق لاختيار هذه الجماعات نوجزها فيما يلى :

(ا) المزاوجة بين أفراد الجماعتين أو التماثل الفردى ، أى التأكد من أن الفرد الأول فى الجماعة التجريبية يتعادل تمامًا مع الفرد الأول فى الجماعة الضابطة ، من حيث كل المتغيرات الهامة فى الدراسة مثل السن ، والمستوى الاقتصادى ، والوضع الأسرى ، والحالة الصحية . وهكذا بالنسبة لكل أفراد الجماعتين . ومعنى ذلك أننا نقوم بعملية مضاهاة Maching عن طريق التحكم الدقيق Precision Control فإذا أردنا مثلا قياس تأثير استخدام المناقشة كطريقة لتوصيل معلومات زراعية لبعض الريفيين بدلا من استخدام المحاضرات ، فيجب علينا أن نختار جماعتين (تجريبية وضابطة) على أن نختارهم فردًا فردًا بحيث يتعادل كل زوج فى معلوماتهم الزراعية ، ومعلوماتهم العامة ، وخبراتهم السابقة ، ومستواهم التحصيلى .

ويخصص لكل جماعة عدد متساو من الأفراد ، ومتكافئ بالنسبة للعوامل المذكورة . وعلى أن المضاهاة على هذا النحو بالغة الصعوبة ، إذ يجب أن يتوافر لدينا عدد كبير جدا من الأفراد حتى

يمكن الاختيار بينهم ، كما أنه يصعب فى كثير من الأحيان تحديد أكثر العوامل أهمية ، والتى يمكن بناء عليها إجراء عملية المضاهاة ، يضاف إلى ذلك أننا غالبًا ما نواجه صعوبة فى إيجاد مقاييس يعتمد عليها .

(ب) المزاوجة بين الجماعتين كجماعات وليس بين الأفراد كأفراد ، ويتم ذلك عن طريق جماعتين تتساوى متوسطاتهما فى المتغيرات الهامة مثل السن ، ومستوى الدخل . فكأن المضاهاة هنا تعتمد على التحكم بالتوزيع التكرارى Frequency distribution Control أى تبعًا لتوزيع عامل أو عدة عوامل بكل جماعة بدلا من كل فرد على حدة . ومن عيوب طريقة التوزيع التكرارى أنها لا توفر مضاهاة تامة بين أفراد الجماعتين ، فمع أن التوزيع التكرارى متعادل بالنسبة لعامل واحد فى الجماعتين ، فقد يحدث سوء توزيع بالنسبة لباقى العوامل . فمن المحتمل مثلا أن نحصل على عينة تجريبية يكون فيها صغار السن من طبقة اقتصادية مرتفعة ، أو كبار السن من طبقة اقتصادية منخفضة وعينة ضابطة تكون على العكس من ذلك تمامًا .

(حـ) التوزيع العشوائى Randomization : يعنى التوزيع العشوائى إعطاء كل فرد فرصة متكافئة لاختياره فى التجربة ، ذلك أن الطريقتين السابقتين يفترضان أننا نعرف كل المتغيرات الهامة فى الدراسة ، وهو افتراض يصعب التحقق منه فى كثير من الأحوال على وجه الدقة . لذلك يلجأ الباحث إلى توزيع الأفراد توزيعًا عشوائيا على كل من الجماعتين التجريبية والضابطة ، أى توزيعهم بطريقة تتيح لكل منهم فرصًا متكافئة للالتحاق بإحدى الجماعتين ، فقد نأخذ تلاميذ الفرقة السادسة فى المدرسة مثلا ، ونعطى لكل منهم رقمًا ، ثم نستخدم جداول الأرقام العشوائية لتوزيع كل فرد فى الفرقة ، فيكون نصفهم الجماعة التجريبية ، والنصف الآخر الجماعة الضابطة . ولا يعنى هذا الإجراء تكافؤ الجماعتين فى كل المتغيرات ، ولكنه يعنى أن الفروق بينهما ، إذا وجدت تكون راجعة للصدفة ، وطبيعى أن تزداد ثقتنا بالنتائج بازدياد عدد الأفراد فى كل من العينتين .

هكذا يتضح لنا أن المنهج التجريبى يعتمد على التحكم الدقيق فى المتغيرات ، وتحقيق أعلى مستويات الضبط ، حتى يمكن رصد العلاقة بين متغيرين أو أكثر نفترض أن بينهما علاقة ارتباط سببى ، وكانت أقدم تصميمات التجارب هى تلك القواعد التى قدمها جون ستوارت مل فى مؤلفه نسق المنطق ، وإذا ما فحصنا هذه القواعد بالنظر إلى التصميمات الحديثة ، سنجد أنها كانت هى الأساس الذى ارتكزت عليه كل الطرق الأخرى . وعلينا لكى نصطنع التجريب كمنهج للبحث . أن نبدأ بفروض أو قضايا ممكنة ، خلصت إليها بحوث سابقة ، نحاول اختبارها باستخدام تصميم

محدد للبحث ، وأخيرًا أنه يجب التأكد تمامًا من توافر الظروف التى تسمح لنا بإيجاد جماعتين أو مجتمعين متماثلين فى كل الظروف ما عدا الظرف المراد قياسه .

تلك هى الأسس الثلاثة التى يرتكز عليها المنهج التجريبى . ولعلها تلائم بصورة واضحة عالم الطبيعة الذى يتعامل مع مادة يمكن إخضاعها لأقصى درجات الضبط ، ويمكن فى نطاق هذه العلوم أن نتحدث عن ارتباط سببى أو علاقة بين علة ومعلول ، لكن هذا المنهج وما يعتمد عليه من إجراءات بالغة الدقة يصعب أن يطبق تمامًا فى العلوم الاجتماعية ، إذ إن الباحث فى هذه العلوم يدرس كائنات إنسانية ، أى أن موضوعه ينطوى على إرادة ، بعكس موضوع العلوم الطبيعية ، مما يصعب معه القول بوجود قوانين اجتماعية تحكم ظواهر المجتمع والإنسان تماثل قوانين العلوم الطبيعية فى مبلغ دقتها . يضاف إلى ذلك أن الهدف من البحث الاجتماعى لا يتمثل فقط فى كشف تتابع الأسباب والنتائج ، إنما هناك هدف آخر يتمثل فى « فهم » أبعاد الظواهر المدروسة ، والتعمق فى الكشف عن العمليات الاجتماعية ، والدوافع المختلفة المؤدية إلى سلوك اجتماعى بالذات ، أو الوظائف الكامنة داخل النسق الاجتماعى .

إذن يصعب أن نطبق التجربة بالمعنى الطبيعى فى بحوث العلوم الاجتماعية[٦٢] ، ولا يقلل ذلك من مكانة هذه العلوم أو أهميتها بالطبع ، لذلك نتحدث عن البحث الأمبيريقى ، باعتباره يشير إلى عملية استقراء الواقع الاجتماعى على أساس مستوى متاح أو ممكن للضبط لا مستوى مفروض . يبقى بعد ذلك كله أن نوضح نقطة هامة تتمثل فى أن اصطناع التجربة يعتمد أولا وقبل كل شىء على توافر قدر مناسب من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الاجتماعى ، بحيث نستطيع أن نؤسس على هذا المستوى من المعرفة تصميمنا للتجارب ، وتظهر أهمية مراعاة ذلك فى المجتمعات النامية التى لم يبلغ فيها البحث العلمى الاجتماعى المستوى الذى يلائم اصطناع التجربة ، ولهذا تكون البحوث الاستطلاعية . والوصفية ، والتشخيصية ، هى القاعدة الحقيقية التى تنهض عليها الدراسات التجريبية .

٤ – المنهج الأنثروبولوجى :

يتوقف تقدم أى علم من العلوم على وجود « منهج » محدد وواضح المعالم للبحث ، يساعد فى التوصل إلى معرفة منظمة بجوانب الواقع ، بحيث يعتمد الدارسون على هذه المعارف فى تشييد النظريات العلمية ، وفى إعادة فحصها من جديد للتأكد من صدقها ، أو إضافة عناصر جديدة لها ، لكى تصبح أكثر شمولا وتكاملا ، والبحث هو عملية تقصى الوقائع باستخدام طريقة

منظمة ، لتحقيق هدف من الأهداف ، أما المنهج فهو الطريقة التى يتبعها الباحث للوصول إلى هذا الغرض ، أو هو الخطة العامة أو الإطار الذى يرسمه لتحقيق أهداف بحثه . وإذا مانظرنا إلى تاريخ الانثروبولوجيا والاتجاهات النظرية المختلفة التى ظهرت خلال هذا التاريخ ، سنجد أن أهم مايميز الأنثروبولوجيا عن علم الاجتماع هو منهج البحث ، واعتماد الدراسات الأنثروبولوجية على أداة أساسية فى الحصول على المعلومات هى الملاحظة المباشرة أو المشاركة Participant observation التى تقتضي من الباحث أن يقيم فترة كافية من الزمان فى المجتمع محل الدراسة ، يستطيع معها أن يتعرف على الوظائف المختلفة – الظاهرة والكامنة – التى تؤديها النظم الاجتماعية فى هذا المجتمع . والواقع أننا لانستطيع الآن إلا أن نحصر نطاق دراستنا للمنهج الأنثروبولوجى فى الإجابة على عدة تساؤلات أو إلقاء الضوء على بعض الاعتبارات المنهجية الأساسية ، ويمكن أن نقول إن أهم هذه الاعتبارات هى :

الأنثروبولوجيا الاجتماعية علم أم تاريخ ؟

أهمية الدراسة الحقلية وتطور التقليد التجريبى ؟

قواعد المنهج أو الطريقة التى يستخدمها الأنثروبولوجيون فى البحث ؟

(١) الأنثروبولوجيا علم أم تاريخ ؟

ظهرت كتابات كثيرة تفحص العلاقة بين التاريخ والأنثروبولوجيا ، وطرحت هذه الكتابات مجموعة تساؤلات مثل :

ماهى الأنثروبولوجيا إن لم تكن تاريخًا ؟

وأجاب البعض على ذلك بأنها علم . ولكن التساؤل الذى فرض نفسه فى هذا المجال هو :

هل الموضوع الذى تدرسه الأنثروبولوجيا يمكن معالجته بمناهج العلوم ؟

كذلك طرحت طائفة أخرى من الاسئلة حول استخدام التاريخ فى الدراسات الأنثروبولوجية . وهنا يمكن أن يشير التاريخ إلى أشياء مختلفة ، فهو يعنى كل مايستطيع الأنثروبولوجى أن يكشفه عن ماضى الشعوب التى يدرسها ، وكذلك مايتعلمه من كتابات المؤرخين حول النظم الاجتماعية ، وهل يمكن أن يستخدم مناهج البحث التاريخى فى دراسة المجتمعات التى لاتتوافر عنها سجلات مكتوبة [٦٣] ؟ .

كتب هربرت سبنسر عام ١٨٧٨ يقول : « إن القصص أو السير بالنسبة للأنثروبولوجيا تماثل التاريخ بالنسبة لعلم الاجتماع » ، كذلك كتب ميتلند F.W. Maitland عام ١٨٩٩ يقول :

« يجب على الأنثروبولوجيا أن تختار بين أن تكون تاريخ ، أو لا تصبح شيئًا على الإطلاق » وكان ميتلند من المهتمين بالمراحل المتتابعة التى يمر بها المجتمع البشرى .

إن التفرقة التى يقيمها سبنسر تنحصر بين القصص أو الروايات الخاصة ببعض الأحداث . وبين البحث عن التعميمات ، التى يمكن أن تصدق على الأجناس والسلالات فى مجال الأنثروبولوجيا وعلى المجتمعات فى مجال علم الاجتماع . وهو فى كلتا الحالتين يهتم بمحاولة إقامة قوانين التطور ، وحينما كان يكتب عن الانثروبولوجيا ، كأن يقصد بالذات مايعرف الآن بالأنثروبولوجيا الفيزيقية ، لكن اهتمامه الأساسى يتمثل فى أن الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع إنما يدخلان فى نطاق العلم ، ومعنى ذلك أنهما يجب أن يبحثا فى القوانين التى تحكم تطور المجتمعات البشرية وانتقالها من مرحلة إلى أخرى ، شأنهما فى ذلك شأن العلوم الطبيعية والحيوية التى تصف تطور الكائنات البشرية وانتقالها من حالة إلى حالة أخرى متقدمة .

ذلك أن سبنسر يعتقد أن تطور المجتمع الإنسانى هو استمرار طبيعى ولازم من التطور العضوى على أية حال . الشىء الذى يعنينا من ذلك كله أن فريقًا يرى أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية تدرس أنساقا طبيعية Natural Systems تخضع لقوانين اجتماعية يمكن اكتشافها والتوصل إليها عن طريق الملاحظة والاستقراء ثم استخلاص التعميمات ، ويقابل ذلك فريق آخر يرى أن المجتمعات أنساق أخلاقية وبالتالى لانستطيع أن نكتشف بصددها قوانين تماثل فى صدقها القوانين الطبيعية ، ولهذا فإن الأنثروبولوجيا هى نوع من الدراسات الإنسانية التاريخية ، أكثر من كونها علم بالمعنى الذى يطلق على العلوم الطبيعية والحيوية .. ويختلف العلماء فى رأيهم حول هذه المسألة ، فبينما نجد رادكليف براون من بين أنصار الفريق الأول ، نلاحظ أن إيفانز بريتشارد يعارض بشدة هذا الاتجاه ، إذ يقرر أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى شىء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية ، لذلك يحق لنا أن نتشكك فيما إذا كانت الأنساق الاجتماعية هى فى حقيقتها أنساق طبيعية على الإطلاق وإذن فالأنثروبولوجيا الاجتماعية لاتهتم بالعمليات ، قدر اهتمامها بالأشكال ، وتسعى إلى اكتشاف الانماط لاالقوانين وتدلل على الأنساق بدلا من العلاقات الضرورية بين الأنشطة الاجتماعية ، كما أنها تحاول التأويل أكثر من التفسير ، ومثل هذا الاتجاه فى الدراسات الأنثروبولوجية يماثل الاتجاه التاريخى أكثر مما يقترب من تصور العلم (٦٤) .

كذلك لاحظ فورتس Fortes أن التعميمات التى أمكن صياغتها فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية سوف تظل صادقة بغض النظر عن الزمان والمكان بينما يستهدف التاريخ إقامة تتابعات محددة بعد دراسة أزمنة وأمكنة معينة بالذات فى الماضى ومع ذلك فإن فورتس ينبه أن المؤرخين أنفسهم

لايستطيعون ترتيب معلوماتهم ، إلا بعد افتراض وجود « اتجاهات أو ميول عامة » من نوع معين بالذات . ونحن حينما نعترف بهذه الحقيقة ، فإن لنا أن نتناول موضوعنا بروح العالم ، لكن ذلك لايعنى أننا نعتقد فى الحتمية الآلية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية الإنسانية ، ذلك أن القوانين الاجتماعية تشير إلى ملامح معزولة مثاليًا للحياة الاجتماعية ، ويمكن صياغتها فقط فى ضوء فكرة الاحتمال .

أما ليفى ستروس Levi-Strauss فإنه ينظر إلى التاريخ والأنثروبولوجيا على أنهما يشتركان فى أصل واحد ، فهو يذهب مع المؤرخين ، إلى أن معرفة الماضى تعتبر ضرورية لفهم أية ظاهرة اجتماعية ، كما أنه يقرر مع الأنثروبولوجيين بأن تتبع تاريخ المجتمع يمكننا من تحديد ماهو دائم فى البناء الاجتماعى ، أى يجعلنا نتعرف على تلك العناصر التى يكتب لها الاستمرار والبقاء بغض النظر عن التغيرات الراجعة إلى أحداث مثل الحروب ، أو الهجرات ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن ليفى ستروس يعترف ويطالب بضرورة التعاون بين المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا ، ذلك أن التوصل إلى تعميمات يحتاج منا إلى فحص عديد من الصور والأشكال الاجتماعية فى أمكنة وأزمنة مختلفة ، حتى نستطيع أن نكتشف المبادئ الأساسية للبناء الاجتماعى .

(ب) أصبحت الفكرة القائلة بأنه يتعين على الأنثروبولوجى أن يبحث بنفسه عن البيانات التى تحتاج إليها دراساته ، بدلا من الاعتماد على كتابات الرحالة ، شائعة فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فقد قام فرانز بواس Boas بدراسات عن الأسكيموبين عامى ١٨٨٣ – ١٨٨٤ ، ثم قام فى إنجلترا هادون على رأس بعثة جامعة كمبردج لدراسة منطقة مضايق توريس Torres Strais فى المحيط الهادى بين عامى ١٨٩٨ – ١٨٩٩ . وكانت هذه الرحلة علامة مميزة فى تشكيل الأنثروبولوجيا كعلم يحتاج إلى التخصص والتفرغ ، ويعتمد على الخبرة الحقلية باعتبارها عنصرًا جوهريا فى تمرين الطلاب والدارسين لهذا العلم .

أما مالينوفسكى فهو الذى عمل على تدعيم البحث الحقلى فى ميدان الأنثروبولوجيا « فقد قام بدراسة لسكان جزر التروبرياند Trobriand فى ميلانيزيا أمضى فيها أربع سنوات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ ، وهى فترة تطول كثيراً عن المدة التى أمضاها أى أنثروبولوجى آخر من قبل ، كما كان لمالينوفسكى هو أول أنثروبولوجى يستخدم لغة الأهالى أنفسهم فى إجراء البحث ، وكذلك أول من عاش مع الأهالى وبطريقتهم الخاصة طيلة مدة الدراسة وترجع أهمية دراسات مالينوفسكى الحقلية إلى أنها أكدت أن فهم الحياة الاجتماعية لدى شعب من الشعوب البدائية لن يتحقق إلا إذا درست دراسة مركزة ، كما كان يؤمن بأن القيام بدراسة حقلية مركزة واحدة على

الاقل فى مجتمع بدائى يؤلف جزءًا ضروريا من تدريب الأنثروبولوجى الاجتماعى . ويتلخص الموقف الحالى فى أن علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية المعاصرين يرون أن الدراسات التفصيلية المركزة التى تقوم على الملاحظة تستطيع – إذا أجريت على عدد معين من المجتمعات بقصد حل بعض مشكلات محددة – أن تكشف لهم من طبيعة المجتمع البشرى مالا تكشفه التعميمات الواسعة الفضفاضة التى كان العلماء السابقون يقيمونها على أساس قراءاتهم الواسعة . والنتيجة من ذلك كله هى أننا بدأنا نعرف بالفعل بعض الحقائق المؤكدة عن البدائيين .

وهكذا يتضح لنا أن « المعرفة » التى يعتمد عليها الأنثروبولوجى تستند إلى « بيانات تتعلق بالمجتمع » Data-about-Society وهذه الأخيرة تقوم بدورها على معلومات توجد فى المجتمع «Information in Society» والحصول على هذه المعلومات يحتاج إلى الاستعانة بكافة الإجراءات اللازمة لتسجيل هذه المعلومات تسجيلا دقيقًا ، ثم عرضها بالطريقة العلمية المألوفة .

لدينا إذن ثلاثة مصطلحات أساسية هى :

المعرفة – والبيانات – والمعلومات .

أما المعرفة فى العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها تمثل قضايا أو عبارات على أعلى مستوى من العمومية تقترب من قوانين العلوم الطبيعية .

أما البيانات فهى وقائع تستند إلى معلومات ، أى أنها تعترض ظواهر الحياة اليومية عرضًا موجزًا ، ومن ثم فهى توازى مايعرف بالتصنيف .

وأخيرًا توجد المعلومات فى أدنى مستوى ، إذ إنها تشير إلى « مايعرفه كل منا فى الحياة اليومية » ، أى أنها سجل الأحداث اليومية ، أو هى « البيانات الخام » التى يحصل عليها الباحث الحقلى [٦٥] . ويمضى الباحث الحقلى فترة طويلة من عمله فى تسجيل الملاحظات والمقابلات التى يقوم بها ، حتى يتمكن من تصنيفها والإفادة منها .

وهناك معياران أساسيان يجب أن يحتكم إليهما الباحث الأنثروبولوجى فيما يتصل بالعلاقة بين المعرفة والبيانات ، والمعلومات .

أولاً : أن يتأكد من وجود صلات حقيقية ، صحيحة وملائمة بين الملاحظة وسجل المعلومات ، وبين المعلومات وتصنيفها إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها فى التوصل إلى التعميمات .

ثانيًا : أنه بالإضافة إلى هذا التحديد الواضح للملاحظات وماتنطوى عليه من دلالات علمية يجب أن يوجد أيضًا وصف دقيق لخطوات البحث وعملياته ، أى أن يوضح الباحث كيف يمكن لباحث آخر أو لمجموعة باحثين ملاحظة نفس الظواهر . ويمكننا الاستعانة بهذين المعيارين فى تحديد

ملاءمة « البيانات » للنظرية ومعنى ذلك أننا يجب أن نحدد إجابات واضحة لتساؤلين هما :

ماالذى يتحدث عنه الباحث؟ وكيف استطاع أن يتوصل إلى هذه المعلومات ؟

وجدير بالذكر أن الموقف الذى يحيط بالباحث الحقلى بالغ التعقيد فى العلوم الاجتماعية عنه فى العلوم الطبيعية ، فإذا كان موقف الملاحظة بصفة عامة يتكون أساسًا من أربعة عناصر على الأقل هى :

(ا) القائم بالملاحظة .

(ب) الظاهرة التى يتوفر على ملاحظتها .

(حـ) المعلومات التى يسعى إلى الحصول عليها .

(د) دور القائم بالملاحظة .

فإن هناك تفاعلا شديدًا بين هذه العناصر فى بحوث العلوم الاجتماعية ؛ فعلى الباحث فى هذا الميدان أن يواجه مهام عديدة ، فمن الضرورى أن يحدد نوع المعلومات التى توجد فى المجتمع وتحتاج إليها دراسته ، وأن يكتسب هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن يحدد أيضا الدور الاجتماعى الذى سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن يحدد أيضًا الدور الاجتماعى الذى سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات [٦٦] .

(حـ) ماهى الطرق التى يستخدمها الأنثروبولوجيون فى دراساتهم الحقلية ، أوكيف يحصلون على كل هذه المعلومات والبيانات ؟ إذا استعرضنا طبيعة الدراسات التى أجراها علماء الأنثروبولوجيا فى ضوء الاتجاهات النظرية المختلفة ، سنجد أنهم استعانوا بأكثر من طريقة أو منهج واحد للبحث فالكتابات الانثروبولوجية فى القرن التاسع عشر كانت تستخدم كلاً من الطريقتين : « المقارنة » و « التاريخية » .

فهربرت سبنسر كان يؤكد الحاجة الماسة إلى المقارنة التى تتمثل فى جمع أكبر قدر ممكن من العادات والأفكار فى مناطق متفرقة . وخلال فترات مختلفة ، حتى يمكن الاستعانة بها فى تحديد المراحل التطورية للمجتمعات ، كذلك استخدم جيمس فريزر المنهج المقارن فى الحصول على بيانات عن بعض الشعائر والطقوس والعادات الجمعية . على أن دراسات القرن الماضى أيضًا كانت تصطبغ بصبغة وصفية بحتة ، أى أنها كانت تهتم بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوعات المختلفة من كل أنحاء العالم ، وخلال العصور التاريخية أيضًا ، ثم تحاول إعادة تصنيفها وترتيبها وتبويبها ، دون أن تكون هناك نظرية اجتماعية توجه تلك الدراسة .

فى ضوء ماسبق كانت الانتقادات التى توجه إلى هذه الطرق فى البحث مؤداها أن الباحث

عليه أن يحصر نطاق اهتمامه بمجتمع واحد أو ثقافة واحدة يركز على دراستها دراسة متعمقة ، موجهة منذ البداية بإطار نظرى واضح ومحدد تماماً . يتمثل فى الإحاطة بكل الكتابات والنظريات الخاصة بالموضوع الذى يقوم على دراسته . كما تكون الدراسة أيضًا موجهة بفرض أو مجموعة فروض علمية ، يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها عن طريق التجريب ، ويعتبر الفرض العلمى من أهم العناصر التى تؤدى إلى نجاح الدراسة الأنثروبولوجية . ومعنى ذلك أن الدراسة التكاملية Integrative study فى الأنثروبولوجيا لن تتحقق إلا إذا اتصل الباحث اتصالا مباشراً وثيقًا بالمجتمع أو الثقافة التى يتناولها ، وهذا هو مايعرف بالدراسة الحقلية Field-Study أى أن الباحث عليه أن يعايش المجتمع ، ويلاحظ نظمه ملاحظة مباشرة دقيقة ، . لكن ذلك لا يمنع بالطبع من الاستعانة بالكتابات الأخرى التى قد تتناول ذلك المجتمع أو تصور ثقافته أو تاريخه . وهذا الاعتماد على الملاحظة العلمية المنظمة حديث نسبيا . إذ إنه حل محل كتابات الرحالة والمبشرين ، الذين كانت تنقصهم الخبرة والمران الكافيان لضبط الملاحظة ، كما أن معظم ملاحظاتهم كانت تنصب على العادات الغريبة غير المألوفة دون غيرها . أى أنهم كانوا لايعرفون على وجه الدقة كيف يلاحظون ويسجلون ، وماذا يلاحظون [٦٧] .

وتعتمد الدراسة الحقلية الناجحة على عدة خطوات أساسية منها :

اختيار الوحدة الاجتماعية أو المجتمع الذى سيقوم الباحث بدراسته وتختلف العوامل التى تحدد المنطقة التى ستجرى عليها الدراسة باختلاف الأنثروبولوجيين . مثال ذلك أن اختيار الأنثروبولوجى الذى يقوم بإعداد رسالته للدكتوراه للمنطقة الجغرافية التى سيقيم بها ويتصل بسكانها غالبًا ماتحكمه اهتمامات وخبرات الأساتذة الذين يشرفون على دراسته لكن الشىء المتفق عليه الآن أنه يجب أن يحصر الأنثروبولوجيون دراساتهم فى المجتمعات المحلية الصغيرة المحددة . والمنعزلة نسبيا ، بدلا من دراسة مجتمعات كبرى يصعب تمييز معالمها وحدودها ، وتتبع نظمها الاجتماعية ، وإدراك العلاقات المتبادلة بينها .

ويجب أن نشير هنا إلى الصعوبة التى تواجه تحديد أو تعيين الوحدة الاجتماعية المدروسة . فمن الضرورى قبل أن نقصر دراستنا على قرية واحدة – مثلا – أن نتأكد من طبيعة العلاقات التى تربطها بالقرى المجاورة وبالمراكز الحضرية أيضًا . تلك التى تؤثر فى تشكيل بنائها ونسقها الاجتماعى وينبه كثير من علماء الأنثروبولوجيا ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم فى دراسة المجتمعات الريفية إلى أن الباحث الأنثروبولوجى حين يدرس مجتمعاً قرويا يجب أن يأخذ فى اعتباره الحقيقة التى مؤداها أن ثقافة هذه القرية هى ثقافة جزئية . تنتمى إلى ثقافة أكبر وأشمل ، هى ثقافة المجتمع الكبير

ككل ، وإغفال العلاقة بين الثقافتين قد يؤدى إلى تشويه نتائج الدراسة ، أو إلى عدم فهم الوظائف الحقيقية للنظم المختلفة ، التى قد تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبناء الاجتماعى الأشمل .

ويتعين على الباحث بعد ذلك أن يضع خطة أو مشروع البحث بصورة واضحة دقيقة ، وتشمل خطة البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

ماالذى يريد الباحث أن يقوم به بالفعل ؟ وكيف سيحقق أغراضه ؟

وماهى الدراسات التى تنتمى إلى نوع دراسته وأجريت قبل ذلك ؟

ماهى الاعتمادات المخصصة للبحث ؟

ماهى الفترة التى سيقضيها الباحث فى دراسته ؟

ومن الضرورى أن يجرى الباحث الأنثروبولوجى حوارًا مع غيره من الأنثروبولوجيين حول مشروع بحثه ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم فى المنطقة التى يزمع دراستها ، وهذا الحوار سوف يمكنه من تقييم خطة بحثه ، وصياغتها فى صورتها النهائية ، إذ قد يمكنه اتصاله بغيره من الدارسين من الحصول منهم على معلومات غير منشورة عن منطقة البحث أو يساعدونه فى الدخول إلى المجتمع وتقديمه للمسئولين عنه ، أو تزويده ببعض الإحصاءات والصور الفوتوغرافية وغير ذلك من المواد التى يمكن أن يفيد منها فى بحثه [٦٨] .

ومن المسائل التى تهم الأنثروبولوجى بعد ذلك مسألة دخوله إلى المجتمع الذى اختاره واندماجه فيه مع الأهالى ، لكى يحصل منهم على المعلومات اللازمة للدراسة وعلى الباحث لكى ييسر مهمته أن يتصل بالمسئولين الرسميين عن هذا المجتمع وأن يوضح لهم الهدف من دراسته ، إذ من الممكن أن يقدموا له معاونات عديدة ، فبوسعهم أن يطلعوه على الوثائق والمعلومات المتاحة لديهم عن منطقة الدراسة وأن يوضحوا له طبيعة الثقافة السائدة فيها ، وكذلك عن البناء السياسى المحلى ، إذ أن معرفة كل هذه الموضوعات منذ البداية تجنب الباحث صعوبات عديدة قد يواجهها فى المستقبل . وكثيرًا ماتتطلب الإقامة فى منطقة الدراسة ضرورة أن يتعلم الباحث اللغة الوطنية التى يتحدث بها الأهالى ، لأنه حين يتكلم لغة ذلك الشعب فإنه يتعلم فى نفس الوقت ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية اللذين يتبلوران فى مصطلحات تلك اللغة وألفاظها ، فكل شئ فى حياة الأهالى الاجتماعية يعبر عنه ، إما فى شكل ألفاظ ، أو فى شكل أفعال : أى بالقول أو العمل ، وحينما يصل الباحث إلى فهم معانى كل كلمات تلك اللغة وطريقة استعمالها فى مختلف المواقف والمناسبات يكون قد استكمل دراسة المجتمع [٦٩] .

وقد يلجأ الباحث الأنثروبولوجى فى بداية اتصاله بالمجتمع الذى اختاره للدراسة إلى الاستعانة

ببعض المرشدين أو الإخباريين Informants الذين يكونون فى العادة من السكان الأصليين للمجتمع نفسه ، ويقومون بدور أساسى يتمثل فى تقديم المجتمع للباحث وتعريفه بمختلف ظواهره ، كما يكون لهم دور فى تعليم الأنثروبولوجى لغة الأهالى ، إذا كانوا على درجة من الوعى تمكنهم من القيام بهذه المهمة ، لكن ذلك لايعنى أن يكتفى الباحث الأنثروبولوجى فى بحثه بتلك المعلومات والتفسيرات التى يحصل عليها عن طريق الاخباريين ، بل إن عليه أن يتحقق بنفسه من كل مايذكر أو يقال له ، ومن ثم فإنه يتخذ من الاخباريين مدخلا للاندماج فى المجتمع والتعرف عليه . وتعد الأيام الأولى من إقامة الباحث فى المجتمع المحلى بالغة الأهمية بالنسبة لبحثه ، فمن الضرورى أن يتصل الباحث بالقادة غير الرسميين ويتعرف عليهم ويطلب معاونتهم .

وتتضمن خطة العمل خلال الأسابيع الأولى من الإقامة وضع خريطة تفصيلية للمجتمع وحصر الأسر المقيمة فيه ومعرفة التكنولوجيا السائدة ، وبعض العادات الاجتماعية ، وعمل قوائم الأنساب . تلى ذلك محاولة حصر وتعداد الأسر ، وتصنيفها وفقًا للعمر ، والنوع ، والعلاقات القرابية ، ثم حساب معدلات المواليد والوفيات ، وتسهم هذه البيانات فى دراسة السكان والهجرة فى المجتمع . كما أن التعرف على الثقافة المادية السائد فى المجتمع يساعد فى فهم كثير من أنماط السلوك الملاحظة خلال مرحلة مبكرة من البحث . ويعتبر جمع سلسلة الأنساب ضروريا أيضا لفهم البناء الاجتماعى للمجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية بين العلاقات المختلفة . وما أن ينتهى الباحث من مهمته هذه ، عليه بعد ذلك أن يضع برنامجًا يوميا لإجراء دراسته ، ويعتمد هذا البرنامج اليومى Routine of Research على طبيعة الدراسة ذاتها ، وأسلوب الحياة المحلية .

فى دراسة عامة عن الثقافة يمكن عمل برنامج منتظم للملاحظة ، والمقابلة ، وتسجيل عدد من الموضوعات دون أن تواجه الباحث صعوبات عديدة . أما الدراسات المتخصصة أكثر من ذلك ، والتى قد تتناول الفن أو التنظيم الاجتماعى أو النظام السياسى فقد تتطلب وضع برنامج يومى للبحث على أساس ظروف الأهالى وإمكانيات الاتصال بهم .

وعلى أية حال ، فى كلا النوعين من الدراسات يتعين أن يتوافق الباحث مع أساليب الحياة السائدة فى المجتمع المحلى . وينصح بعض علماء الأنثروبولوجيا أنه فى حالة الاهتمام بدراسة الثقافة الكلية فى مجتمع محلى معين ، أو دراسة البناء الاجتماعى ككل ، يجب على الباحث خلال الشهور الأولى من دراسته أن يختار مناطق معينة من المجتمع المحلى لإجراء ملاحظة متعمقة ومقابلات مع الأهالى المقيمين فيها . فالبيوت المحيطة بمكان إقامة الباحث يمكن أن تشكل وحدة اجتماعية أولية للملاحظة والمقابلة . ويمكن بعد ذلك اختيار مناطق أخرى عديدة من المجتمع باعتبارها وحدات

اجتماعية ثانوية للدراسة . وتسمح هذه الوحدات الثانوية بوضع الأساس الذى نحتكم إليه فى تحديد صحة المعلومات التى حصل عليها الباحث من الوحدات الاجتماعية الأولية ، كما تساعد على دراسة التباين الثقافى فى المجتمع المحلى . على أن تحديد المناطق المختلفة التى سيقسم إليها المجتمع للملاحظة والمقابلة ، يعد شرطًا جوهريًا للبحث المنظم ، ومحكًا أساسيًا لدقة النتائج .

واضح إذن ، مماسبق أن الدراسة الأنثروبولوجية الحقلية تحتاج من الباحث فترة كافية من الزمن يستطيع معها أن يتغلغل فى الثقافة التى يدرسها ، وأن يتعمق فهم الوظائف المختلفة للنظم والظواهر الاجتماعية . والمتفق عليه ألا تقل هذه الفترة فى العادة عن سنة كاملة بحيث يعيش الباحث « دورة حياة » مكتملة للمجتمع ، يلاحظ خلالها ويسجل كل مظاهر الحياة الاجتماعية . والنشاط الاجتماعى السائد فى هذا المجتمع . وقد تقل المدة التى يقضيها الباحث عن السنة الكاملة فى بعض الأحيان . لكن ذلك يعتمد بالطبع على نوعية الأهداف التى يسعى البحث إلى تحقيقها وعلى طبيعة المجتمع الذى اختاره الباحث للدراسة ، واستعداد الأهالى للاستجابة ، ومدى تقبلهم للغرباء الذين يأتون إلى مجتمعهم ، ونوع العادات والتقاليد السائدة عندهم ، ومدى صعوبة اللغة التى يستخدمونها فى حياتهم اليومية .

وهناك وسائل فنية عديدة يستخدمها الأنثروبولوجيون فى جمع معلوماتهم الاجتماعية والثقافية ، تضم هذه الوسائل ملاحظة السلوك ، وإجراء مقابلات مع الأشخاص حول أنماط السلوك ، والتسجيل المنظم للبيانات باستخدام المذكرات الخاصة ، والصور الفوتوغرافية . والخرائط . وجمع الأشياء المادية . أما فيما يتعلق بالملاحظة فمن المفيد أن يختار الباحث لإقامته منطقة تعتبر مركزًا لتجمع أكبر قدر من الأنشطة ، ثم يضع الباحث بعد ذلك جدولا للزيارات التى سيقوم بها خلال أيام الأسبوع ، ويعتمد هذا الجدول على العلاقات التى يستطيع تطويرها مع جماعات الجوار . وعلى التقاليد السائدة فى المجتمع المحلى . وعادة ما يكون عسيرًا خلال الشهور الأولى من الدراسةإجراء تصنيف للملاحظات ، ذلك أن الباحث لا يستطيع أثناء هذه الفترة أن يقف على معانى الظواهر وأنماط السلوك التى يكتفى بتسجيلها . كما يصعب عليه أيضًا إدراك العلاقات الوظيفية بين الأشكال الثقافية العديدة إلا بعد القيام بمقابلات متعمقة مع الإخباريين .

كذلك يتعين أن يتجنب الأنثروبولوجى تصنيف ملاحظاته فى ضوء خبراته الثقافية الخاصة . وقد يكون من المفيد أيضًا خلال هذه الفترة الأولية تصنيف كافة الملاحظات بوصفها « أنماطًا سلوكية » . أى كأفعال يلاحظها الباحث وتكشف عن ضروب من التشابه . وبعد مضى فترة تصل أحيانًا إلى عام كامل . سوف تؤدى الملاحظات إلى ظهور مجموعة من الأنماط السلوكية . بحيث

يمكن أن نحدد بناء على هذه المعلومات تكرار بعض الأشكال الثقافية . وأن نحدد ارتباطاتها بالأشخاص والجماعات التى تمارسها ، ويمكن أيضًا أن نتعرف من هذه المعلومات على تقسيم العمل السائد . وطبيعة بناء المكانة الاجتماعية ، والأدوار المختلفة . وأشكال التعبير عن السمات الثقافية العديدة . أما المقابلات التى يعقدها الباحث مع أعضاء المجتمع ، فمن شأنها أن تجعله قادرًا على إدراك الدلالات المختلفة السلوك . والعلاقات الوظيفية بين الظواهر والنظم السائدة . ويستطيع الباحث أن يختار موضوعات المقابلة بالاعتماد على بعض المؤلفات المتاحة للأنثروبولوجيين التى تقدم لهم دليلا عاما للدراسة الحقلية ، وأكثر هذه المؤلفات شيوعًا هى :

« موجز المواد الثقافية » (ميردوك ١٩٦٠) [٧٠] والدليل الذى أصدره المعهد الملكى الأنثروبولوجى فى بريطانيا بعنوان Notes and Queries no Anthropology (١٩٥١) [٧١] . ويحتوى الدليل الأول على ثمانين فئة عامة تنقسم إلى ٦٣٣ موضوعًا ، يضم كل منها مابين ٥ – ٢٠ موضوعًا متخصصًا للبحث . وبالإضافة إلى ذلك يستطيع الباحث أيضًا أن يستعين بمؤلفات أخرى مخصصة لميادين محددة بالذات مثل تنشئة الأطفال ، واللغة ، وهى تستخدم جميعًا كأساس للمؤلفات [٧٢] .

وطالما أن شخصًا واحدًا لايستطيع أن يحيط بكل الجوانب الثقافية والاجتماعية السائدة فى المجتمع المحلى ، فإن الباحث الأنثروبولوجى عليه أن يستعين فى دراسته الحقلية بعدد من الأشخاص الذين يشغلون مراكز أو أوضاعًا أساسية فى مختلف قطاعات البناء الاجتماعى ، ويفترض أن يكون لدى هؤلاء الإخباريين معرفة تفصيلية بالثقافة السائدة ، لكن ذلك لايمنع بالطبع من أن يعتمد الباحث بصفة دائمة على إخبارى أساسى ، بحيث يعتبره معاونًا له فى الدراسة . ومن بين المادة التى يفيد منها الأنثروبولوجى إفادة محققة المادة المسجلة سواء كانت صورًا فوتوغرافية ، أو أشرطة مسجل عليها مواد ثقافية عديدة . أو أفلامًا تعرض بعض الأنشطة الاجتماعية .

وهناك أخيرًا صعوبة تتعلق بطريقة كتابة تقرير البحث أو عرض نتائجه ، فإذا كانت الدراسة الحقلية الصحيحة يجب أن تستوعب كل نواحى الحياة الاجتماعية عن شعب معين بالذات ، فهل معنى ذلك أنه من الضرورى نشر تقرير كامل يستوفى كل الملاحظات التى جمعها الباحث عن ذلك المجتمع ؟ يرى كثير من العلماء أنه يتعين أن يقوم الباحث الحقلى بنشر كل الوقائع والحقائق التى جمعها سواء كانت هذه الوقائع تتفق مع أغراضه أولا تتلاءم معها ، على رغم أن المهمة الأولى للأنثروبولوجيا فى الوقت الحاضر هى جمع أكبر قدر ممكن من الحقائق ، طالما كانت هناك مجتمعات تقليدية يمكن دراستها . فواجب الأنثروبولوجى إذن هو التسجيل والتدوين ، ثم تفسير

المعلومات التى جمعها تفسيراً غير متميز.

وهذه النقطة الأخيرة تنقلنا إلى مناقشة العلاقة بين المنهج والنظرية فى هذا الفرع من فروع المعرفة ذلك أننا اقتصرنا حتى الآن على تناول الاجراءات المنهجية بصفة عامة دون الإشارة إلى البناء النظرى. وقد يكون فى هذا الإجراء نوع من التضليل ، ذلك أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين النظرية والمنهج فى ميدان الأنثروبولوجيا . فالمناهج المستخدمة فى الحصول على المعلومات تشكل المبادئ النظرية العامة ، وقد تؤدى إلى تعديلها ، كما أن القضايا النظرية بدورها تحدث تغييرات عميقة فى المنهج . ومعنى ذلك أن المناهج ليست إجراءات بسيطة للحصول على المعلومات من الميدان ، ولكنها وسيلة التحقق من صحة الفروض المشتقة من النظريات ، ولذلك فإن تقدم مناهج البحث مرتبط بالتطورات التى تطرأ على النظرية الأنثروبولوجية ، كما أن الأخير يعتمد إلى حد كبير على المناهج المستخدمة (٧٣) .

ثالثًا : تصميم البحث :

البحث هو عملية تقصى الوقائع باستخدام طريقة منظمة فالباحث يطرح منذ البداية مجموعة تساؤلات يسعى إلى الإجابة عليها عن طريق البحث ، وهذه التساؤلات تمثل « المشكلة » أو الموضوع المدروس . والذى يهمنا الآن هو أن نحلل عملية البحث ذاتها ، وأن نجيب على التساؤل الذى مؤداه ، كيف نصمم بحثًا أو دراسة ؟

ولاشك أن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب منا دراسة الخطوات والمراحل الإجرائية التى يمر بها البحث منذ أن يبدأ فكرة إلى أن ينتهى فى تقرير متكامل . فكأن تصميم البحوث وتنفيذها هى أساساً مسألة تتعلق بتطبيق القواعد الأساسية للمنهج العلمى على مشكلة معينة بالذات . ومع ذلك فإن إجراء بحث يحتاج إلى أكثر من مجرد السير مع القواعد العامة للمنهج العلمى خطوة خطوة ، فبينما يكون من الضرورى أن نفهم المبادئ الرئيسية إلا أن القيام الفعلى بإجراء بحث يثير مشكلات نوعية بحاجة إلى إيجاد حلول لها .

وقبل أن نمضى فى تحليل عملية البحث ، يتعين أن نوضح ماسبق بمثال ملموس ، فلاشك أن اشتراك شخصين فى مباراة رياضية ، يعنى أن كلا منهما يعرف الأسس أو المبادئ العامة لهذه الرياضة بالذات ويخضع لها أثناء المباراة ، لكن نجاح أحدهما وفوزه أو الحكم على مهارته لايتوقف فقط على مبلغ خضوعه للمبادئ العامة ، ولكنه يرتبط كذلك بظروف المباراة الفعلية ، والقدرة على انتهاز الفرص المتاحة أثناء ذلك ، وكذلك مقدرة اللاعب على الابتكار واصطناع طرق

جديدة للأداء الفعال . ونحن نتصور أن البحث العلمى هو عملية حل لمشكلات متصلة ، أما تصميم البحث وتنفيذه فهو يتضمن اتخاذ القرارات عن طريق الباحث ، أو الهيئة القائمة على البحث ، فى كل خطوة تمر بها هذه العملية . ومثل هذه القرارات بدورها هى نوع من التوفيق بين المتطلبات الدقيقة للمنهج العلمى ، والظروف الواقعية المتصلة بموقف البحث ذاته .

وإذن ، فالبحث هومشروع اجتماعى تفرض عليه الضغوط لامن متطلبات المنهج العلمى فحسب ، بل ترجع هذه الضغوط أيضًا إلى البناء المعيارى للعلم[٧٤] .

أما التحدى الذى يواجه عملية تصميم البحث فيتمثل فى ترجمة النموذج العلمى العام إلى بحث يتم القيام به عمليًا ، والمقصود بتصميم البحث هنا الإجراءات والخطوات التى يمر بها الباحث عندما يشرع فى تخطيط البحث وتنفيذه .

وقد حدد ويلبرت ميلر Miller عشر خطوات أساسية تمر بها عملية تصميم البحث على النحو التالى [٧٥] :

(ا) اختيار مشكلة سوسيولوجية وتعريفها .

(ب) وصف العلاقة بين هذه المشكلة بالذات وبين الإطار النظرى الأشمل .

(حـ) صياغة الفروض المبدئية .

(د) التصميم التجريبى للبحث .

(هـ) تحديد العينات .

(و) اختيار أدوات جمع البيانات .

(ز) إعداد دليل للعمل .

(ح) تحليل النتائج .

(ط) تفسير النتائج .

(ى) كتابة التقرير ونشره .

والواقع أن هذه الخطوات التى حددها ميلر تكشف عن أن تصميم البحث يمر بمرحلتين أساسيتين هما : وضع الخطة التى تحتاج إليها الدراسة ، ثم تنفيذ هذه الخطة عمليًا ، وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين تظهر مشكلات خاصة .

فى المرحلة الأولى : علينا أن نختار مشكلة البحث ، ونحدد أهدافه ، ونعيد صلاته بالإطار النظرى الأشمل ، ثم نصوغ الفروض التى ستنطلق منها الدراسة .

أما المرحلة الثانية : فإنها تشمل تصميم العينات ، وتجهيز أدوات جمع المعلومات ، ثم

الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان . وأخيرًا تحليل النتائج وتفسيرها . وكتابة تقرير البحث ، وسوف نحاول فيما يلى أن نتناول كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل .

إن أول خطوة تواجه الباحث هى اختيار مشكلة محددة تصلح للبحث العلمى . ولاشك أن الدوافع إلى اختيار مشكلات البحوث تتفاوت بتفاوت الباحثين . فقد يرجع اختيار باحث معين إلى مشكلة معينة إلى إحساسه بوجود فجوة فى التراث العلمى يجب تخطيها عن طريق البحث . وقد يكون الدافع لدى باحث آخر دافعًا تطبيقيًا أو عمليًا بعكس اهتمام المشتغلين بالسياسة والتخطيط الاجتماعى بمشكلة معينة بالذات يرون أن هناك ضرورة ملحة لحلها . ولايجب أن نتصور أن هناك تعارضًا بين هذين النوعين من المشكلات ، ذلك أن الدراسة العلمية أو البحث الذى يرجع إلى دافع نظرى تسهم نتائجه اسهامًا واضحًا فى تناول كثير من المسائل التطبيقية . وعكس ذلك صحيح أيضًا.وعلى أية حال ، فإن الشىء الذى يعنينا أنه من الضرورى أن نختار موضوعًا ملائمًا للبحث ، وأن نصوغ مشكلته صياغة محددة واضحة ، إذ إن هذه الخطوة لها تأثير كبير على كل الخطوات المنهجية التالية ، حيث يتوقف عليها اختيار المنهج المناسب للبحث ، والأدوات الملائمة لجمع البيانات . ونوع المعلومات التى سيتم الحصول عليها ومايمكن أن تسهم به فى تقدم المعرفة وهناك العديد من المشكلات التى يمكن تناولها بالبحث فى ميدان العلوم الاجتماعية ، تتعلق أساسًا بالظواهر الاجتماعية والثقافية ، والعلاقات بين الأفراد والجماعات ، فضلا عن المشكلات التى يشهدها المجتمع نتيجة اضطراب العلاقات والأوضاع الاجتماعية ، واختلاف معدلات التغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى . وعمومًا ، فإن هناك عدة اعتبارات يجب أن تكون واضحة عند اختيار مشكلة البحث هى .

١ – من الضرورى أن نصوغ المشكلة فى قضايا ومفاهيم محددة تمامًا ، فمن العسير مثلا أن نقول إننا سندرس « التصنيع » أو الأسرة أو القرية ، إذ لابد من تحديد نطاق المشكلة وتوضيح طبيعة العلاقات التى ستكشف عنها الدراسة العلمية .

٢ – علينا أن نحدد مدى أهمية مشكلة البحث فى ضوء محك أو أكثر من المحكات التالية :

(ا) من حيث اتصال هذه المشكلة ببعض الجوانب ذات الطابع التطبيقى .

(ب) من حيث ارتباطها بقطاع له أهميته فى المجتمع .

(حـ) هل ستفيد دراسة هذه المشكلة فى تغطية نقص معين فى التراث العلمى ؟

(د) هل سوف يخلص بنا بحث هذه المشكلة إلى صياغة تعميمات أو قضايا عامة تفسر التفاعل الاجتماعى ؟

(هـ) هل ستدعم دراسة هذه المشكلة تعريفًا معينًا لمفهوم رئيسى أو علاقة من نوع خاص ؟

(و) مامدى ارتباط هذه المشكلة بغيرها من المشكلات ؟

(ز) هل يمكن أن تسهم دراسة هذه المشكلة من الناحية المنهجية فى تطوير أدوات جديدة للبحث ، أو فى تحسين الأدوات المستخدمة حاليًا ؟

غير أن المحكات السابقة تبدو موضوعية إلى حد كبير ، وهذا لايتحقق تمامًا بالنسبة لكثير من مشكلات البحوث ، فالعوامل الذاتية تؤثر أيضًا تأثيرًا مباشرًا فى اختيار الباحث لموضوع بحثه ، فالخبرات السابقة للباحث ، وميوله العلمية ، وميدان تخصصه ، وتفصيلاته وقيمه ، من العوامل التى ترسم الإطار العام لموضوع بحثه . أى أننا نعترف بأنه لاتوجد قاعدة ثابتة يمكن الاحتكام إليها فى اختيار مشكلات البحوث ، وإنما توجد بعض المبادئ العامة ، التى تحدد للباحث الاتجاه الصحيح الذى يجب أن يسير عليه عند اختياره لمشكلة بحثه ، من ذلك مثلا الغرض أو الهدف من البحث ، وطبيعة الفلسفة أو السياسة السائدة فى المجتمع ، وقيام بعض الأفراد أو الهيئات بالإنفاق على البحث ، ومدى توافر الإمكانيات اللازمة .

وما إن يقع اختيار الباحث على مشكلة معينة بالذات عليه أن يحدد صلة هذه المشكلة بالإطار النظرى الأشمل ، وهذا الإطار النظرى يضم كل الموضوعات والفروض والتعريفات ، والقضايا النظرية التى تمس جوانب هذه المشكلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويقتضى ذلك من الباحث أن يحيط بكل ماكتب أو نشر عن موضوع دراسته من أبحاث سابقة ، فضلا عن الموضوعات الأخرى ذات الصلة غير المباشرة بموضوع بحثه . وتستهدف هذه الخطوة تلخيص نتائج الأبحاث السابقة ، والتعرف على المناهج ، والأدوات المستخدمة فيها ، واستكشاف الصعوبات التى صادفت الباحثين السابقين ، وكيفية تغلبهم عليها .

وقد يجد الباحث فى نهاية هذه العملية أن النتائج التى يبغى التوصل اليها قد توصلت إليها فعلا بحوث أخرى ، وفى هذه الحالة عليه أن يدخل بعض التعديلات على موضوع دراسته ، حتى يستطيع أن يضيف إلى التراث العلمى شيئًا جديدًا.ومن الجدير بالذكر أن ربط مشكلة البحث بالإطار النظرى الأشمل يفيد فى استلهام الفروض ، وفى توضيح المفاهيم ، كما تبدو أهميته عند مرحلة تحليل وتفسير النتائج ، إذ يتمكن الباحث من وضع نتائج دراسته بين نتائج الدراسات السابقة ، ويستطيع عن طريق المقارنات أن يكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف وأن يوضح الإضافة التى قدمها العلم ، وهذا هو طريق الاستمرار النظرى والتقدم العلمى فى أى ميدان . ومن الضرورى فى هذه الخطوة أن يصوغ الباحث مفاهيم دراسته صياغة واضحة ، والمفهوم هو تجريد

للأحداث أو وصف مختصر لوقائع كثيرة ويستهدف تبسيط التفكير عن طريق الإشارة إلى فئات من الوقائع برمز عام ، وهو رمز أو اسم لفئة ، لأنه يشير إلى شيء معين ، وفى بعض الأحيان لايدرك البعض أن المفاهيم هى بناءات منطقية وتجريدات ، ويؤدى ذلك بهم إلى الوقوع فى خطأ اعتبار المفاهيم ظواهر موجودة بالفعل ، وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والموضوعات التى ترمز إليها ، مثل مفاهيم : الطفل ، والرجل ، وكذلك المفاهيم التى تشير إلى صفات الكبر ، أو الصغر ، أو القلة أو الكثرة ، أو البياض أو السواد . . وهناك مفاهيم أخرى تعتبر استنتاجات على مستوى أعلى من التجريد فتشير إلى علاقات بين أشياء أو حوادث . وهذه هى البناءات الفرضية Constructs ويمثل هذا البناءات مصطلحات مثل : العدالة ، والولاء ، والصداقة ، والتضامن ، والاتجاهات ، والدور ، والمكانة ... إلخ . وتعتبر هذه المفاهيم وحدات أساسية لتكوين النظريات العلمية ، وأهم شرط لصياغة البناء الفرضى تحديده إجرائيا ، أى وضوح العلاقة بينه وبين الأساس الواقعى الذى أقيم عليه ، وعمومًا ، فإن صياغة مفاهيم صالحة للبحث تحتاج إلى إجراءين : الأول يقوم الباحث بعملية تحليل منطقى تستهدف اكتشاف الأبعاد المختلفة للمفهوم المستخدم ، وتحقيق الترابط بين هذه الأبعاد بحيث يمكن تمييز كل الأنماط التى تشير إليها ، ثم حصر هذه الأنماط لدراستها . وبعد ذلك ينتقل الباحث إلى الخطوة التالية ، وهى الأنماط المختارة للدراسة إلى فئات إجرائية ومؤشرات أمبيريقية . كذلك يحتاج الباحث فى هذه المرحلة أيضًا إلى تحديد المصادر التى سيحصل منها على المعلومات . وهنا سيجد أمامه نوعين من مصادر تاريخية وأخرى ميدانية ، أما المصادر التاريخية فهى عبارة عن بيانات مدونة فى سجلات أو نشرات أو تقارير ، مثل الوثائق التاريخية والمطبوعات والدراسات التى تنشرها الهيئات المختلفة وهذه هى المصادر التاريخية الأولية ، وهناك فضلا عن ذلك مصادر ثانوية وهى البيانات المستقاة من المصادر الأولية ، وقامت هيئات أخرى ، أو باحثون بتحليلها وتفسيرها والربط بينها كالبحوث التى تجرى بالاعتماد على بيانات التعداد لوصف خصائص السكان فى مجتمع معين . أما النوع الثانى فهو المصادر الميدانية ، فإذا كانت المعلومات التى يحتاج إليها البحث موجودة لدى بعض الأفراد ، أو يمكن الحصول عليها من مشاهدات البحث . فإنه جدير بالذكر أن البحوث العلمية تحتاج إلى كلا النوعين من المصادر التاريخية والميدانية .

أما الخطوة التى تلى ذلك فهى صياغة الفروض التى ستنطلق منها الدراسة ، ويجب أن يكون واضحًا أن ذلك يرتبط بالطبع بالأهداف التى حددها الباحث لدراسته . وعادة مايصيغ الباحث أهداف دراسته فى صورة سؤال أو مجموعة أسئلة ، تختلف درجة تعمقها فى فهم الظواهر

المدروسة ، فإما أن يكون الاتجاه العام لأهداف البحث متمثلا فى وصف وتشخيص مشكلة من المشكلات ، أو تحليل خصائص مجتمع من المجتمعات ، وقد لايحتاج فى هذه الحالة إلى صياغة فروض مبدئية .

أو أن يهدف البحث مباشرة إلى تحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر ، كأن نفحص مثلا مدى ارتباط المستوى الاقتصادى الاجتماعى بالإقبال أو الإحجام عن تنظيم الأسرة . وفى هذه الحالة الأخيرة يقال إن البحث يستهدف التحقيق من صدق فرض أو مجموعة فروض . ويمكن تعريف الفرض بأنه قضية احتمالية تقرر علاقة بين المتغيرات ، هكذا يكون الفرض نوعًا من الحدس بالقانون ، أو هو تفسير مؤقت للظواهر ، لأنه متى ثبت صدقه أصبح قانونًا عاما ، يمكن الرجوع اليه فى تفسير جميع الظواهر التى تشبه تلك التى أوحت بوضعه .

أما إذا ثبت بطلانه فيجب التخلى عنه ، والبحث عن تفسير آخر ينتهى إلى الكشف عن القانون الحقيقى الذى تخضع له الظواهر أو الأشياء ، والقابلية للاختبار Testability هى الخاصية الأساسية لكل فرض له قيمة علمية ، فالظن أو التخمين الذى لايمكن اختباره بطريقة معينة لايحقق فائدة مباشرة للعلم ، أى أن الفرض يشير إلى المدى الذى لايمكن عنده إجراء اختبارات تجريبية عليه . ولذلك يجب أن يحدد الفرض على هيئة قضية واضحة ، يمكن التحقق منها أو بالملاحظة أو التجربة ، أى عبارة تقرر علاقة بين متغيرين ، فى حدود الواقع الاجتماعى الذى يحتكم إليه الباحث فى تحديد مدى صدق الفرض العلمى ، كذلك يتعين تحديد معنى كل مصطلح أو مفهوم يدخل فى تكوين الفرض . فكأن صياغة فروض البحث تحتاج أولا إلى تحديد العلاقات بين المفاهيم على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة أو بين متغير مستقل (سببى) ومتغير تابع (نتيجة) . والخطوة الثانية هى ادخال متغيرات إضافية (وسيطة Intervening) على العلاقة المفترضة ، وذلك إما لاختبار مدى صدق هذه العلاقة ، أو أنها تتناول الظروف الأخرى المؤثرة فيها . وتعد هذه المتغيرات ذات أهمية خاصة فى البحوث الاجتماعية التى تقوم العلاقة فيها بين الظواهر على أساس تعدد العوامل والتساند المتبادل بين الأحداث .

وبعد أن ينتهى الباحث من تحديد الفروض التى ستدور حولها الدراسة عليه بعد ذلك أن يختار نموذجًا من نماذج التصميم التجريبى التى أشرنا إليها فيما سبق ، وذلك فى ضوء طبيعة الموضوع الذى يتناوله ، والظروف المحيطة بالتجربة . ويواجه الباحث عند هذه النقطة مسألة تصميم العينة اللازمة للبحث ويحتاج ذلك منه إلى تحديد جمهور البحث ، ثم تحديد حجم العينة ، ودرجة تمثيل العينة للجمهور الأصلى . أما فيما يتعلق بالجمهور فمن الضرورى أن يتساءل الباحث عن طبيعة

الجماعات التى يرغب فى أن تنسحب عليها نتائجه ، ويتطلب ذلك بالطبع معرفة خصائص هذا الجمهور باستخدام طريقة واضحة ومحددة . ويرتبط تحديد حجم العينة ودرجة تمثيلها بأهداف البحث ، فالبحوث الوصفية مثلا لاتحتاج إلى عينات الحجم ، كذلك تعتمد درجة تمثيل العينة على مدى التجانس بين خصائص جمهور البحث ، ذلك أن عينة معينة يمكن أن تكون ممثلة ، بغض النظر عن طريقة الحصول عليها ، إذا انعدم الاختلاف أو التباين بين الأشخاص أو أنماط السلوك التى تقوم بدراستها ، ويجرى علماء الطبيعة بحوثهم استناداً إلى هذا المبدأ ، ذلك أن « المادة » التى تدور حولها بحوثهم متماثلة ، بحيث نستطيع التعميم بعد دراسة عينة منها بغض النظر عن حجمها أما فى العلوم الاجتماعية ، فإن مشكلة تغير السلوك الإنسانى وتباينه تفرض على الباحثين مجموعة صعاب فالتعميم لاينطبق على كل الحالات ، لهذا توصف القوانين الاجتماعية بأنها قوانين احتمالية ، طالما أن السلوك الإنسانى لايحكمه عدد محدود من الأسباب ، ومن ثم يأخذ التعميم الصيغة التالية : « إذا احتفظنا بالعوامل س و ص و ع ثابتة ، فإن الموقف (ا) يصحبه دائماً الموقف (ب) بدرجة احتمال قدرها ٨٠٪ [٧٦] » ولعل هذه الدرجة من الاحتمال ترجع إلى وجود تغيرات فى المتغير التابع لايمكن تفسيرها بالتغيرات المقابلة التى تطرأ على المتغير المستقل ، على الرغم من محاولة الاحتفاظ بالعوامل الدخيلة ثابتة . وقد يرجع هذا التباين إلى اختلاف الثقافات الفرعية ، أو الخبرة الفردية أو إلى أخطاء القياس ، ولكن نسبة كبيرة من الفشل فى نتائج البحوث الاجتماعية مردها عدم القدرة على ضبط متغيرات هامة . وإذا أدركنا أن ثقافة المجتمعات المعاصرة تنطوى على مجموعة من الثقافات الفرعية : فإننا لانتوقع فحسب اللاتجانس بين الحالات التى تؤلف عينة بالذات ، وإنما نتوقع أيضًا تباينًا فى نتائج الدراسات المتعددة لنفس الظواهر .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى إعادة إجراء الدراسات Replication of Studies وهو مصطلح يستخدم بمعنيين :

الأول : هو تكرار دراسة مشكلة معينة عن طريق استخدام إجراءات للبحث ووسائل للقياس واحدة فى كل دراسة ، والاختلاف يكون فى العينة فقط .

الثانى : يعنى محاولة اختبار نتيجة دراسة بعينها ، دون التقيد بإجراءات ووسائل قياس الدراسة السابقة . والوظيفة العلمية لهذا الإجراء هى التثبت من صدق التعميمات ، وتحديد الحدود التى تصدق فيها نتائج الدراسات المختلفة ، وتحقيق الطابع الدينامى للنظريات العلمية .

وكذا ، ينتقل الباحث إلى الخطوة التالية : وهى تصميم الأدوات . Instrument design التى سيعتمد عليها فى الحصول على المعلومات من جمهور البحث ، ويتعين هنا تقييم الأدوات

المختلفة لجمع البيانات . فى ضوء كفاءة كل منها فى القيام بالوظيفة التى اختيرت لها . وقد يعتمد الباحث على الأسئلة المقننة . أو غير المقننة . أو يكتفى بالمشاهدة والتسجيل . أو يجمع بين الطريقتين وعلى أية حال . فإن الباحث عليه أن يبذل جهداً فى تنقيح أداة بحثه والتأكد من سلامة بنائها وقدرة الأسئلة المختلفة – فى حالة الاعتماد على استمارة البحث – على التمييز والنفاذ إلى الهدف الذى صيغت من أجله وإذا استقر الباحث على استخدام أداة معينة عليه بعد ذلك أن يدرب فريق البحث عليها تدريباً كافياً . وأهم شروط التدريب توحيد التصور الذى لدى كل فرد فى فريق البحث عن أهداف الدراسة . والغرض من كل سؤال . وبذلك يصبح المنبه أو المثير واحداً . فيتحقق للبحث شرط « التقنين » . أما إذا حمل كل باحث ميدانى فكرة مختلفة عن الآخر . فإن البيانات سوف تعكس وجهات نظر متباينة لاتصلح للبحث العلمى . وتظهر أهمية هذا التدريب بصفة خاصة إذا كان البحث سوف يعتمد على طريقتى الملاحظة المباشرة أو دراسة الحالة . إذ من الضرورى أن تكون لدى الباحثين فى هذه الحالة خبرة ومعرفة كافية بنوع الوقائع والأنشطة التى ستدور حولها الدراسة الميدانية .

تبدأ بعد ذلك مرحلة جمع البيانات من الميدان . وتحتاج هذه المرحلة إلى اهتمام خاص من الباحث أو الهيئة المشرفة على البحث . وغالباً ماتضع هيئة البحث دليلا مفصلا للعمل الميدانى . توضح فيه مختلف الاحتمالات . ولابد أن تتحقق صلة وثيقة بين الباحثين الميدانيين والهيئة المشرفة على البحث . فقد تظهر بعض الظروف التى تتطلب إعادة النظر فى تصميم البحث جزئياً أو كلياً ومن الضرورى تهيئة كل الظروف التى تضمن سلامة إتمام هذه المرحلة . لأنه تتوقف عليها أهمية نتائج الدراسة وقيمتها العلمية . إذ من العبث أن ننفق وقتاً . وجهداً ومالا فى تحليل بيانات زائفة أو لسنا متأكدين من أنها تمثل الواقع تمثيلا صادقاً .

تبقى بعد ذلك كله خطوة هى تحليل البيانات إحصائيا تمهيداً لتفسيرها أى معرفة ماتنطوى عليه من دلالات . وتشمل هذه المرحلة التبويب . والتصنيف . واستخراج الارتباطات بين المتغيرات المختلفة . ثم إعداد خطة كتابة تقرير البحث وفقاً للأسس العلمية والتى سنتناولها فيما بعد .

والواقع أن ماحاولنا توضيحه فيما سبق هو أن مشكلات تصميم البحث هى مشكلات عملية تظهر باستمرار منذ بداية البحث حتى نهايته . فكأن عملية البحث هى عملية اتخاذ قرارات مستمرة . ومراجعة هذه القرارات على أساس قواعد المنهج العلمى . والظروف الواقعية التى تواجه الباحث عند التخطيط أو التنفيذ . ولهذا يقال أن تصميم البحث هو ضرب من العلم والفن .

رابعًا : أدوات جمع البيانات :

يعتبر الحصول على البيانات والمعلومات التى سوف تعتمد عليها الدراسة من أهم خطوات البحث . ويرجع ذلك إلى أن قيمة البحث الاجتماعى . ومدى دقة نتائجه . وقدرته على الإسهام فى تقدم العلم الاجتماعى . يرتبط كل ذلك بمدى قدرة الباحث على الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة . التى ترتبط بالأهداف العامة للبحث من جهة . والتى يجب أن تكون على درجة عالية من الثبات والصدق من جهة أخرى . على أن البحث العلمى لا ينتهى عند مرحلة جمع البيانات . بل من الضرورى أن يكون واضحًا تمامًا أن هذه المرحلة تأتى بعد خطوات أخرى يمر بها البحث الاجتماعى . وتأتى بالضرورة بعد أن يحدد الباحث أهداف دراسته بدقة . إذ لا قيمة للبيانات التى نحصل عليها من الميدان على الإطلاق دون أن تكون ذات صلة وثيقة بمشكلة البحث .

ومن المسلم به أن نجاح البحث فى تحقيق أهدافه . يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات . والجهد الذى يبذله الباحث فى تمحيص هذه الأدوات . وتنقيحها . وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة . ومعنى ذلك أنه من الضرورى أن تتحقق درجة معينة من الثقة فى البيانات التى نحصل عليها عن طريق أدوات البحث . وهنا يبرز أمامنا تساؤلان أساسيان . هما : ما مدى ثبات البيانات التى يحصل عليها الباحث ؟ أو بعبارة أخرى إذا كان الباحث يعتمد فى الحصول على المعلومات على استمارة للبحث صممها خصيصًا لهذا الهدف لكى يطبقها على عينة من الأفراد . فهل لو طبق هذه الاستمارة مرتين . تفصل بينهما فترة زمنية معينة . على نفس المجموعة . هل يتغير شكل البيانات تغييرًا جوهريًا . أم هناك درجة من الاستقرار فى الشكل العام للبيانات . مع افتراض أن الشىء المبحوث سواء كان يتعلق بظاهرة . أو اتجاه أو موقف لم يشهد تغيرات جوهرية خلال هذه الفترة ؟

أما التساؤل الثانى فهو يتعلق بمدى صدق الأداة التى يستخدمها الباحث . أو بمعنى آخر مبلغ تطابق مانحصل عليه من معلومات مع الحقيقة الموضوعية . أى أن علينا أن نتأكد بالفعل من أن الأداة التى نستخدمها فى القياس تقيس فعلا الظاهرة المراد دراستها ولاتقيس شيئًا آخر غيرها .

والواقع أن ماسبق يثير مسألة هامة وهى قدرة العلوم الاجتماعية على التوصل إلى مقاييس ثابتة وصادقة . . ومما هو جدير بالذكر أن علم النفس قد استطاع أن يحقق تقدمًا كبيرًا فى هذا المجال . وذلك راجع بالطبع إلى أنه قطع شوطًا كبيرًا فى تحقيق الضبط والدقة والتجريب . وبذل

المتخصصون فيه جهوداً ملحوظة فى معرفة حدود الاختبارات التى يستعملونها ومدى الثقة فيما تتوصل إليه من نتائج صادقة ، ويسلم كثير من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أنه من الضرورى أن يبذل الباحث جهوداً منظمة فى إعداد أدوات البحث وتنقيحها ، حتى يتحرروا من مصادر الخطأ والتحيز الشائعة ، ويتخلصوا من الذاتية التى تشوه نتائج الدراسات العلمية ، ولكن الشائع أن نسبة الاهتمام بتطبيق مقاييس دقيقة للثبات والصدق بين علماء الاجتماع أقل منها بين علماء النفس ، ويرجع ذلك إلى أن أداة البحث المستخدمة فى البحوث الاجتماعية غالباً مالا يعاد تطبيقها بعد المرة الأولى ، فإذا اعتمد الباحث على استمارة المقابلة مثلا ، فإنه لايعود إلى استخدامها مرة ثانية بمجرد أن تؤدى الغرض منها فى المرة الأولى ، وذلك بعكس الحال فى المقاييس السيكولوجية التى تصمم لغرض تطبيقها عدة مرات لقياس أشياء ثابتة نسبياً ، بل إنها تستخدم فى مجتمعات مختلفة ، ولهذا يتعين أن يبذل الباحث جهداً كبيراً فى التأكد من ثباتها وصدقها . أضف إلى ذلك أن سرعة معدلات التغير الاجتماعى والثقافى ، ومايؤدى إليه ذلك من تعديلات أساسية فى بناء المجتمع تقتضى من الباحثين ألا يتوقفوا عن إجراء بحوث مستمرة ، ومن ثم لايجدون ضرورة تدفعهم إلى تضييع وقت طويل فى حساب ثبات وصدق أدوات جمع البيانات .

على أية حال ، ينبغى أن تكون لدينا فكرة واضحة عن مفهومى الثبات والصدق ، فالثبات هو مدى الاتساق أو نسبة الاتفاق والتطابق بين البيانات التى تجمع عن طريق إعادة تطبيق نفس المقاييس على نفس الأفراد أو الجماعات فى ظل ظروف متشابهة بقدر الإمكان ، مرتين متتاليتين . وعادة مايتم حساب الثبات عن طريق تطبيق الاختبار على نفس المجموعة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية كافية ، ثم يحسب معامل الارتباط بين الإجابات الأولى والثانية ، أو نسبة الاتفاق بين هذه الاجابات ، بحيث إن السؤال الذى لايحقق نسبة اتفاق عالية تقدر بحوالى ٧٠٪ أو معامل ارتباط يزيد عن ٥٪ يسقط من الاستمارة أو الاختبار ، باعتبار أنه مقياس غير ثابت أو دقيق .

أما الصدق Validity ، فهو يترجم أحياناً « بالصحة » أو « الصلاحية » ومعناه أن يقيس الاختبار ماوضع لقياسه ، فالاختبار المخصص لقياس القدرة الميكانيكية يجب أن يقيس هذه الخاصية فقط ، ولايقيس مثلا المهارة اليدوية ، وغالباً مايلجأ الباحث للتأكد من صدق المعلومات التى حصل عليها إلى الاستعانة ببعض المحكات الخارجية ، فإذا كنا نسأل مثلا عن بعض المعلومات الخاصة بالعمر ، والدين ، والدخل والمهنة ، ومستوى التعليم ، ومستوى التحصيل فى استمارة للبحث . فإننا نستطيع التأكد من صدق هذه البيانات ، إذا كانت هناك سجلات

أو وثائق تتضمن هذه المعلومات ، فنقارن بينها ، وبين المعلومات اللفظية التى تم الحصول عليها من خلال مقابلة المبحوثين .

وهناك وسائل مختلفة للحصول على البيانات نكتفى منها بالحديث عن ثلاثة أدوات أساسية هى [٧٧] .

(ا) الملاحظة Observation

(ب) المقابلة Interview

(حـ) استمارات البحث Schedules & Questionaires

(ا) الملاحظة :

العلم يبدأ بالملاحظة ، ثم يعود إليها مرة أخرى لكى يتحقق من صحة النتائج التى توصل إليها . وهناك فارق بين الملاحظة السريعة السطحية التى يقوم بها الإنسان فى ظروف الحياة العادية ، وبين الملاحظة العلمية التى تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفاصيل الظواهر وعن العلاقات التى توجد بين عناصرها ، وهى تتميز عن الملاحظة العابرة بأن الباحث يقوم بها لخدمة بحث معين ، وليس كيفما اتفق ، كما أنها مخططة بطريقة منظمة من أجل تحقيق أهداف البحث ، ثم أن الملاحظات العلمية تثبت وتسجل بطريقة معينة ودقيقة ، والملاحظة العلمية فوق كل ذلك يمكن تكرارها ، وذلك بالعودة إلى ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة مرة ثانية للتحقق من صحتها ، والوقوف على مدى دقتها .

وهكذا نستطيع القول إن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدرًا أساسيًّا من مصادر الحصول على البيانات ، بل إن البعض ذهب إلى حد اعتبارها منهجًا مستقلا من مناهج البحث العلمى . وتخدم الملاحظة الكثير من أهداف البحوث ، فيمكن استخدامها مثلا فى استكشاف بعض الظواهر ، أو للاستبصار بسلوك معين . كما أنها قد تلقى الضوء على البيانات الكمية ، وتمثل فى هذه الحالة محكًّا خارجيًّا يمكن الاحتكام إليه فى التثبت من مدى صدق هذه البيانات ويمكن القيام بالملاحظة فى المواقف الطبيعية ، مثل الملاحظات التى قام بها الباحثون فى التنظيمات الصناعية لدراسة سلوك جماعات العمل أثناء تأدية أعمالهم ، وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التى تنشأ بينهم فى موقف العمل ، وصلة ذلك بالإنتاجية ، والقدرة على الإنجاز . . . إلخ وتفيد الملاحظة أيضًا فى دراسة جماعات الأطفال ، ومعرفة الشخصيات القيادية منهم ، ومن الجدير بالذكر أن تشارلز كولى C. Cooley قد صاغ جانبًا كبيرًا من أفكاره حول

الجماعات الأولية وماتتميز به من خصائص المواجهة المباشرة ، والتعاون ، وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف ، من خلال ملاحظاته الوثيقة لجماعات الأطفال ، ذلك أن إمعان النظر إلى الأشياء – كما يقول – مكنه من الفهم التعاطفى للظواهر ، ومن الأمثلة أيضًا ملاحظة انفعالات جمهور فى تجمع معين ، مثل جمهور كرة القدم ، أو سلوك الناس خلال الاحتفالات العامة ، كذلك فى حالات التجمهر والندوات الشعبية ، ومن مزايا الملاحظة تسجيل الحدث فور وقوعه تلقائيًا ، فهى تصور الحدث والموقف مباشرة ، وتنقله إلى الشخص القائم بالملاحظة Observer دون أن يتحتم عليه مقابلة الأشخاص وسؤالهم وتسجيل إجاباتهم ، مما قد يجعلهم فى حرج أو تحيز ، وهى لذلك تتميز بالمرونة التى تسمح للباحث بتغيير وتعديل خطته وفقًا للظروف التى يواجهها . أى أن قيمة الملاحظة كطريقة فى البحث تزداد فى الحالات التى نتوقع فيها احتمال مقاومة الافراد لما يوجه إليهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة ، وهذه المقاومة من الأمور المألوفة خاصة إذا كانت الأسئلة تتناول مسائل خاصة لايحب الفرد أن يتحدث عنها أو لايطمئن الاطمئنان الكافى إلى التصريح عن رأيه فيها ، فيمتنع عن الإجابة ، أو يلجأ إلى تحريفها . ورغم أن الناس قد يغيرون من أنماط سلوكهم إذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، إلا أن تحريف السلوك الفعلى عن صوره المألوفة ، أصعب بكثير من تحريف الألفاظ المعبرة عن السلوك الحقيقى ، ومهما كانت الطريقة المستخدمة فى الملاحظة فإن على الباحث أن يجيب على عدة تساؤلات هامة هى :

ماهو الغرض من الملاحظة ؟

ومالذى يجب ملاحظته ؟

وكيف تسجل الملاحظات ؟

وماهى الاجراءات التى يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة ؟

ثم ماهى العلاقة التى تربط الباحث بالأشياء المشاهدة وكيف تنشأ النقاط التالية :

وهناك قواعد عامة يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالملاحظة وتحليل المواقف الاجتماعية إلى عناصر أولية لها دلالتها بالنسبة للباحث نوجزها فى النقاط التالية :

١ – يتعين على الباحث أن يدخل ضمن مجالات ملاحظاته كل الأشياء أو الوقائع أو الظواهر أو العلاقات ذات الصلة بموضوع بحثه ، وهذا بطبيعة الحال يرتبط بالهدف من الملاحظة ، وعليه أيضًا أن يتأكد من أن الأشياء ، أو المواقف أو الاشخاص الذين تركهم بدون ملاحظة ليست لها دلالة بالنسبة للدراسة .

٢ – إذا شارك فى القيام بالملاحظة أكثر من باحث واحد . فمن الضرورى أن يتخصص كل منهم فى جانب معين من الموضوع الذى تجرى الملاحظة من أجل دراسته ، فإذا كنا ندرس مثلا البناء الاجتماعى فى إحدى القرى ، فمن الممكن أن يتولى باحث تحليل النظام القرابى ، وآخر دراسة النظام الاقتصادى ، وثالث جمع شواهد تتعلق بالنظام القانونى ... وهكذا ، على أن يأخذ كل منهم فى اعتباره التساند المتبادل بين هذه النظم المختلفة .

٣ – لابد أن يتأكد القائم بالملاحظة من مدى التعارض بين مايقوله الناس وبين مايمارسونه بالفعل أو يتبين عن طريق الملاحظة صحة مايدلى به أفراد البحث من معلومات دون إشعارهم بأنهم يخفون الحقيقة أو يتهربون منها .

٤ – المشاركون Participants : يتجه اهتمام الباحث هنا نحو معرفة عدد المشاركين فى الموقف الذى يقوم بدراسته ، ومدى نشاطهم وخصائصهم المختلفة والعلاقة المتبادلة بينهم ، وكيفية ظهور جماعات صغيرة أو فرعية بينهم ، أى درجة التفاعل الاجتماعى ، أو العزلة .

٥ – الموقف الاجتماعى قد يحدث فى أماكن مختلفة فى المنزل ، وفى المصنع ، أو فى مكان عام أو خاص ، وبذلك تختلف المواقف باختلاف المكان ومن الضرورى أن يعرف الباحث أنماط السلوك المرغوب فيها أو المسموح بها ، والأنماط الأخرى المرغوب عنها أو غير المسموح بها ، فى كل موقف من هذه المواقف .

٦ – هل هناك هدف عام يجمع المشتركين فى الموقف مثل المناسبات الاجتماعية والرسمية وكيف يستجيبون لهذه الأهداف ، ومامدى توحدهم بها ، أو تعارض هذه الأهداف العامة ، مع رغباتهم الشخصية ؟

٧ – ماهى أنماط السلوك الاجتماعى الفعلية التى يمارسها الأفراد فى الموقف ، وماهى الوسائل التى يستخدمونها لممارسة أنشطتهم ؟ وماهى العوائق أو العقبات التى تعترض أنشطتهم مثل ضغط المعايير الاجتماعية ، أو قلة الإمكانيات المادية ؟ ثم ماهى البواعث أو الدوافع التى تؤدى إلى استمرار الموقف ؟

٨ – المدة والتكرار Frequency & duration متى حدث الموقف ؟ وماهى الفترة الزمنية التى يستغرقها ؟ وهل هو موقف فريد غير متكرر ؟ أم أنه موقف متكرر الحدوث ؟ وماهو معدل التكرار ؟ ومانوع الظروف التى ساعدت على حدوثه ؟ وهل يعتبر هذا الموقف « نموذجيًا » بالنسبة للمواقف الأخرى ؟

٩ – على الباحث أن يساير العادات والتقاليد السائدة فى مجتمع البحث ، حتى لايكون

وجوده غير مرغوب فيه ، كما أن عليه أن يسجل نتائج اتصالاته بالأشخاص موضوع الملاحظة ، من حيث مدى إيجابيتهم أو سلبيتهم ، وكذلك الفترة التى استغرقتها الملاحظة .

أنواع الملاحظات :

هناك تصنيفات مختلفة للملاحظات ، وذلك وفقًا لدرجة الضبط التى تفرض على القائم بالملاحظة ونوع القيود التى توضع لكى تكون الملاحظات أكثر دقة ، ويمكن أن نتحدث هنا عن ثلاثة أنواع رئيسية .

(ا) الملاحظة المشاركة Participant Observation:

وهى تتلخص فى أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبيًا ، قد تمتد إلى مايقرب من العام ، وذلك للتعمق فى فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية ، وقد استخدمت هذه الطريقة فى البحوث الأنثروبولوجية – كما أوضحنا فيما سبق – لدراسة مجتمعات كلية ، وثقافات ، وأحياء من المدن ، ومصانع ، وجماعات ذات أنواع مختلفة . ويتعين على الملاحظ المشارك أن يبتعد عن التحيز لفئة من الفئات ، فإذا أراد دراسة مصنع مثلا فإن عليه أن يدرس العمال والإدارة معا دون أن يتحيز إلى جانب معين .

(ب) الملاحظة المنظمة Systematic or structured observation:

تستخدم لدراسة جوانب معينة بالذات من الموقف الاجتماعى ، بدلا من أن يدرس الباحث مجموعة كبيرة من الأحداث ، وهى عادة ماتستخدم لأغراض الوصف والتشخيص ، وأحيانًا للتأكد من صحة الفروض ، ويقوم الباحث بملاحظاته وفقًا لخطة محددة بوضوح من قبل ، ولهذا فهو غالبًا مايستعين بطرق تزيد من دقة ملاحظاته ، كأن يستخدم استمارة ملاحظة بها بعض الأسئلة المفتوحة ، ومعنى ذلك لا يتمتع بحرية اختيار محتوى ملاحظاته ، وغالبًا مايلجأ الباحث إلى تقسيم السلوك إلى فئات Category system والفئة هى طبقة معينة من الظواهر التى يصنف السلوك الملاحظ وفقًا لها ، وهذا النظام يمد الباحث بإطار مرجعى للملاحظة ، ويزيد من احتمال إدراك الجوانب الهامة وذات الدلالة فى السلوك . ومن أشهر الفئات المستخدمة تلك التى استعان بها روبرت بيلز R. Bales فى تحليل عملية التفاعل Interaction Procoss Analysis داخل الجماعات الصغيرة حيث قسم السلوك الذى يمكن ملاحظته إلى ١٢ فئة ، بناء على تصوره

للمراحل التى تمر بها الجماعة حينما تسعى إلى حل مشكلة من المشكلات وهذه المراحل هى :

التعرف على المشكلة ، ثم تقويم وجهات النظر المختلفة بصدد حلها ، وضبط أى محاولات الأعضاء من التأثير بعضهم فى البعض الآخر ، وأخيرًا اتخاذ القرار النهائى .

(حـ) الملاحظة التجريبية Experimental Observation:

هناك صعوبتان أساسيتان تعترضان تنفيذ الملاحظة المشاركة والمنظمة على الوجه الأكمل :

أولها : الموقف الاجتماعى أو الظاهرة التى يقوم الباحث بملاحظتهالا يمكن التحكم فيها ولاالاحاطة بالظروف المحيطة بها .

وثانيهما : أن الموقف أو الظواهر موضوع الملاحظة ليست من البساطة ، حتى يمكن الإحاطة بجميع جوانبها بسهولة ، ولكنها عادة معقدة ، ولذلك فعلى القائم بالملاحظة أن يسجل ملاحظاته فور حدوثها ، وكذلك يصف التفاعل الاجتماعى الذى يحدث بين الأشخاص والسلوك بين الأفراد قبل أن تتغير معالمه ، وهذا أمر قد يتعذر تحقيقه فى حالات كثيرة . ولكى يمكن التغلب على هاتين الصعوبتين يتجه الباحث نحو السيطرة على الأوجه المختلفة من الظاهرة ، والتخلص من بعض العوامل التى قد تؤثر على خط سيرها فى طورها الطبيعى ، وبذلك تكون ملاحظته مركزة على السلوك أو التفاعل موضوع الدراسة فقط ، وتحت ظروف قام الباحث بإعدادها فى تجربة . والمثال على ذلك التجربة التى قام بها هوايت Whyte وليبت Lippit عن الأجواء الاجتماعية ، حيث قاما بتكوين ثلاث جماعات أطفال متكافئة فى المتغيرات الهامة ، ماعدا نمط القيادة أو الجو الاجتماعى السائد سواء كان ديموقراطيًا . أو أوتوقراطيًا أو فوضويًا . ولوحظ بعد ذلك سلوك القادة واستجابات الأطفال مثل عدد مرات استخدامهم للفظ « نحن » بدلا من اللفظ « أنا » فى كل من الأجواء الاجتماعية الثلاثة ، كذلك لوحظ استجابات الأطفال نحو العدوان الخارجى ، ومواقفهم حينما يتغيب القائد عن الجماعة ، وقدرتهم على الإنجاز .

المقابلة :

المقابلة كأداة للبحث هى حوار لفظى وجهًا لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين . وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التى تعبر عن الآراء أو الاتجاهات ، أو الإدراكات ، أو المشاعر ، أو الدوافع أو السلوك فى الماضى أو الحاضر .

وتسهم المقابلة فى المراحل الأولى من البحث فى الكشف عن الأبعاد الهامة للمشكلة ، وفى تنمية الفروض ، وفى إلقاء الضوء على الإطارات المرجعية لاستجابات أفراد التجربة ، وتمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات البحث الاجتماعى بأنها أكثر مرونة ، وبأنها تيسر لدرجة أكبر ملاحظة المبحوث والتعمق فى فهم الموقف الكلى الذى يستجيب فيه للمقابلة ، كما يمكن للقائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوث ما قد يكون غامضًا من السؤال ، وأن يكشف عن التناقض فى الإجابات ، وأن يرجع إلى المبحوث لتفسير هذا التناقض ، وهو فوق ذلك يستطيع تغيير الجو الاجتماعى للمقابلة ، بحيث يكون أكثر واقعية وهو أقدر على الحكم على صدق الإجابات التى يحصل عليها من المبحوثين .

وعمومًا ، فإن المقابلة تتكون من ثلاثة عناصر متميزة هى :

القائم بالمقابلة Interviewer والمبحوث Interviewee وموقف المقابلة . وهناك ارتباط وثيق بين هذه العناصر الثلاثة ، على نحو يؤثر فى النتائج العامة للمقابلة . ويتوقف نجاح المقابلة إلى حد كبير على مهارة القائم بها ، ومدى فهمه لدوافع السلوك ، ومبلغ وعيه وإدراكه لمختلف العوامل فى الموقف المحيط به ، التى يمكن أن تدفع المبحوث إلى الوقوف موقفًا سلبيًا من الباحث ، أو إلى إعطاء بيانات محرفة لاتتسم بالصدق والثبات .

ومن الجدير بالذكر أن المقابلة كأداة للبحث قد تطورت نتيجة عاملين هما :

المقابلة الإكلينيكية ، وحركة القياس السيكولوجى .

أما الأولى : فقد تطورت عن تقارير الأطباء والأخصائيين النفسيين والمعالجين عن الحالات التى كانت تعرض عليهم ، ورغم أن الهدف الأساسى لهؤلاء كان هو التشخيص والعلاج ، أكثر منه تصنيف البيانات ، إلا أن المقابلة الإكلينيكية كان لها أثر بالغ فى توضيح قيمة المقابلة كأداة للبحث ولجمع البيانات . وكان لتطور حركة القياس السيكولوجى واهتمامها بالتقنين ، أثر بالغ فى إكساب المقابلة كطريقة للبحث طابعًا موضوعيا .

والمقابلة فن يحتاج إلى مهارة ، وخبرة ، ومران ، وتدريب ، يكتسبها الباحث عن طريق الممارسة العملية ، بالنزول إلى الميدان ، والاحتكاك بجمهور البحث والقدرة على النفاذ إلى دوافع السلوك ، ومكونات الشخصية ، وأساليب الاتصال والتأثير ، وأنواع العلاقات الاجتماعية . نستطيع أن نتناول بعض القواعد التى يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالمقابلة ، وهى مستخلصة بالطبع من خبرات الباحثين فى الميدان . إن أول مايسعى إليه القائم بالمقابلة هو استثارة دوافع المبحوث للاستجابة ، فالمبحوث يواجه شخصًا غريبًا عنه لاتربطه به صلة سابقة . ويطلب إليه أن

يدلى ببيانات تتصل بشئون حياته الخاصة ، وقد تكون من النوع الذى يحتاج إلى السرية ، أو مما يرتبط بتقاليد خاصة راسخة ، ولاشك أن درجة الاستعداد للاستجابة تختلف باختلاف الدور الذى يقوم به الباحث ، وباختلاف المجتمع الذى يجرى فيه البحث ، ونوع الثقافة السائدة ، وذلك كله يجب أن يدخله الشخص القائم بالمقابلة فى اعتباره ، إذ إن نجاح المقابلة ودقة الحصول على البيانات المطلوبة يتوقفان إلى حد كبير على مدى فهمه للأشخاص الذين يواجههم ، وقدرته على تطوير رابطة شعورية Research بينه وبين المبحوثين . لذلك يتعين على الباحث أن يعمل على كسب ثقة المبحوث ، فيبدأ بمقدمة مختصرة يشرح فيها الغرض من المقابلة ، كما يبين لأفراد البحث أن البيانات المطلوبة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمى ، وأن البحث يهدف إلى الوقوف على مجموع آراء الأفراد واتجاهاتهم دون البحث عن آراء فرد بالذات . كما ينبغى عليه أن يقدم مايثبت شخصيته إذا تطلب الأمر ذلك ، مع ملاحظة عدم الاطالة فى المقدمة ، حتى لايستغرق وقتًا كبيرًا ، ولا يثار الشك لدى المبحوث .

وينبغى أن يخصص للمقابلة الوقت والظروف الملائمة . ويقتضى الأمر فى كثير من الأحيان أن تكون المقابلة مقصورة على كل من الباحث والمبحوث ، لأن وجود أفراد آخرين قد يثير مخاوف المبحوث ، وقد يدفعه إلى الاحجام عن الإدلاء بالبيانات الصحيحة ، وإن إشاعة جو من عدم الكلفة والبساطة والتبسيط فى الحديث يؤدى إلى عدم ظهور توترات نفسية لدى المبحوث ، وعدم الخوف والقلق . ويحسن أن يقوم القائم بالمقابلة بدور الخبير الذى يحاول استكمال معلوماته من شخص يستطيع أن يقدم له المعلومات .

ويقول جى W. Gee فى هذا الصدد : « ينبغى أن يكون الباحث متفهمًا تمامًا للهدف من المقابلة وأن يكون مستعدًا للإجابة على أى أسئلة توجه إليه من المبحوث ، وأن يحدد موعدًا معه لإجراء المقابلة ، مع إشعاره بأن هذا الوقت مخصص له بالذات ، وأن يهيئ المكان المناسب لإنجاح المقابلة ، ويؤكد مطلب السرية ، ويجتهد فى التواضع ، والظهور بمظهر اللياقة ، وأن يقدم نفسه للمبحوث باختصار » .

ولكى يحصل الباحث على الفائدة من المقابلة عليه إجراؤها عن طريق المناقشة والحوار فلا تلقى بطريقة جامدة إملائية ، وإذا كانت الأسئلة معدة من قبل فى استمارة خاصة ، على الباحث أن يقرأها جيدًا ، وأن يتدرب عليها ، وأن يعرف بدقة ترتيبها المنطقى فيبدأ بالبسيط ويتدرج إلى أن يصل إلى مستويات أعمق فأعمق . كما لايجب توجيه أكثر من سؤال واحد حتى يستطيع المبحوث أن يستجمع أفكاره ، بالنسبة لكل سؤال . وأن ينظم إجاباته تنظيما دقيقًا . كما يتعين أن يظل

القائم بالمقابلة هو الذى يمسك بزمام المقابلة ، ويسيطر على توجيهها إلى الناحية التى تحقق أهداف البحث دون أن يترك الأمر للمبحوث يوجهه كيفما شاء . ويستحسن توجيه نفس الأسئلة بنفس الأسلوب لكل الأفراد ولكن ذلك لا يمنع بالطبع من توضيح معانى الكلمات الغامضة ، أو إعادة السؤال عدة مرات إذا دعت الضرورة إلى ذلك ويجب أن يسعى القائم بالمقابلة إلى الحصول على إجابات عن جميع الأسئلة فإذا وجد أن المبحوث قد أجاب على سؤال فى سؤال سابق ، فلا ينبغى أن يتخلى عن ذلك السؤال ، بل يتلوه على المبحوث ، ويدون إجابته ، ويفيد ذلك فى التأكد من صدق الإجابة السابقة .

أما إذا كانت الإجابة ناقصة ، فعلية أن يحاول استكمال المعلومات الناقصة والتى يرى أنها ضرورية للبحث وإذا أحجم عن الإجابة على سؤال معين بحجة أنه « لايعرف » فعلى القائم بالمقابلة أن يحاول معرفة العوامل التى تدفعه إلى عدم الإجابة.فقد يكون المبحوث حقا لارأى له فى الموضوع . أولا يكون قادراً على التعبير عن رأيه بالألفاظ ، أو قد يكون السؤال غير واضح ، وعلى القائم بالمقابلة أن يميز بقدر الإمكان بين هذه الحالات ، وأن يتصرف فى كل موقف بما يناسبه . ويجب أن يجيد الإصغاء إلى كل مايقول ، وأن يمنحه الفرصة الكافية ليقول كل مايريد ، دون أن يخرج من موضوع السؤال . وينبغى ألا يظهر القائم بالمقابلة نفوراً أو اشمئزازًا من الإجابات التى يدلى بها المبحوث أو استنكاراً لما يقول ، فمهمته الأساسية هى الحصول على البيانات دون أن يقف منها موقف المعارض أو المؤيد . ومن الأسئلة مايتناول بعض الحقائق التى تسعى إلى معرفة السن ، أو الدخل . ومن الضرورى التأكد من صحة هذه البيانات ، فى ضوء البيانات الأخرى التى أدلى بها المبحوثون . ومحاولة الاستدلال على صحتها ، بشتى الطرق ، من الممكن فى هذه الحالة إلقاء بعض أسئلة أخرى التى لاتشتمل عليها استمارة البحث . وقد تكون الإجابات عن الأسئلة غامضة . أو ناقصة وفى هذه الحالة يتعين على القائم بالمقابلة أن يحاول استكمال المعلومات الضرورية للبحث . أو توضيح الناقص منها بصورة لاتشعر المبحوث بالضغط ولاتؤدى إلى التحيز فى الإجابة .

وتشير كثير من البحوث إلى أن عدم تدوين إجابات المبحوثين وقت سماعها يؤدى إلى نسيان كثير من المعلومات ، وتشويه الكثير من الحقائق . وعلى ذلك فإنه من الضرورى تسجيل إجابات المبحوثين بعد الإدلاء بها مباشرة ، ولاتؤجل هذه العملية إلى مابعد انتهاء المقابلة ، وفى حالة الاستمارة المقننة ذات احتمالات الإجابة ، أى التى لاتحتوى على أسئلة مفتوحة ، فما على الباحث إلا أن يضع علامة مميزة أمام الإجابة التى يختارها المبحوث . أما إذا كانت المقابلة حرة فينبغى

تدوين كل مايقوله المبحوث تدوينًا مرتبًا . وإلى جانب استمارات المقابلة يمكن استخدام أجهزة التسجيل لتسجيل كل ما يقوله المبحوث ، ويراعى فى ذلك موافقة المبحوث ، لأن إخفاء ذلك عنه يتعارض مع الأصول الأدبية التى يجب مراعاتها فى جميع مواقف البحث . ولذلك فمن المستحسن تسجيل إجابات المبحوثين مباشرة تسجيلا كتابيًّا أو آليًّا وعلى مشهد منهم لتفادى الأخطاء التى تترتب على التسجيل من الذاكرة وأهمها النسيان أو التحريف .

أنواع المقابلات :

يمكن تصنيف المقابلات على أسس مختلفة فقد تصنف طبقًا للغرض منها كأن تكون تشخيصية ، أو استقصائية ، وقد تصنف على أساس الدور الذى يقوم به القائم بالمقابلة مثل التوجيه أو التدخل أو التركيز حول موضوع معين ، على أن أكثر أنواع المقابلات استخدامًا هى : المقابلة الحرة ، والمقابلة المقننة ، والمقابلة المتمركزة حول موضوع .

(ا) المقابلة الحرة Free-Interview:

هى نوع من المقابلة يتميز بالمرونة المطلقة ، فلا تتحدد فيها الأسئلة التى ستوجه للمبحوث . ولا احتمالات الإجابة ، فيترك فيها قدر كبير من التحرر للمبحوث للإفصاح عن آرائه ، واتجاهاته ، وانفعالاته ، ومشاعره ، ورغباته . وهى لهذا تستخدم فى التعرف على الدوافع والاتجاهات ، وتقييم المبحوث للأمور ، كما تلقى الكثير من الضوء على الإطار الشخصى والاجتماعى لمعتقداته ومشاعره . وبالطبع لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت استجابات المبحوث تلقائية ومتعمقة ويستخدم هذا النوع من المقابلات فى تنمية الفروض التى يمكن إخضاعها بعد ذلك للاختبار المقنن ، إلا أنها أقل قيمة فى اختبار الفروض .

(ب) المقابلة المقننة Standardized Interview:

يتحدد هنا شكل ومضمون المقابلة بقدر الإمكان قبل القيام بها ، فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها كل الباحثين ، وتوجيه الأسئلة بنفس الكلمات ، وبنفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين ، ويهدف التقنين إلى أن الأفراد يستجيبون لنفس المثير أو المنبه . وعادة مايتم تدريب الباحثين على طريقة إلقاء الأسئلة ، وعلى الوقت الذى سوف يتم فيه المقابلات وعلى المواقف غير المتوقعة التى يحتمل أن تواجه كلاً منهم ، وطريقة التخلص منها ، أو الإجابة عليها . وتختلف درجة

تقنين الأسئلة المستخدمة فى هذه الطريقة ، فإما أن تكون أسئلة مقفولة أى أن احتمالات الإجابة محددة أمام كل سؤال ، أو أسئلة مفتوحة النهاية .

(حـ) المقابلة المتمركزة حول موضوع (البؤرية) Focused Interview:

إن الوظيفة الأساسية للباحث فى هذا النوع من المقابلات هى تركيز الاهتمام حول خبرة معينة صادفها الفرد ، ونتائج هذه الخبرة . ومعنى ذلك أن القائم بالمقابلة يعلن أن المبحوثين قد اشتركوا فى موقف معين . مثل رؤية فيلم سينمائى ، أو سماع برنامج إذاعى أو قراءة كتاب أو إعلان ، ولهذا فهو غالبًا مايعد قائمة بالموضوعات والجوانب المختلفة التى سوف تدور حولها الأسئلة ، والتى يستنتجها من مشكلة البحث ومن تحليله لموقف أو خبرة شارك فيها المبحوث ، ومن الفروض المستخلصة من نظريات اجتماعية أو نفسية . وفى المقابلات البؤرية قد يسعى الباحث إلى التعمق بقصد معرفة درجة اندماج المبحوث واهتمامه بالخبرة موضوع المقابلة ، ويلجأ لذلك إلى المرونة وعدم التوجيه ، والتركيز على المشاعر والاتجاهات .

استمارات البحث :

استمارة البحث نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية Interviewing Schedule أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد Questionnaire أما فى الحالة الأولى فإن الباحث (أو مجموعة الباحثين) يقوم بمقابلة كل فرد من أفراد البحث ، ويوجه إليه الأسئلة بحسب ترتيبها فى استمارة ثم يقوم بتسجيل الإجابات فى المكان المخصص لكل منها .

ومن أهم مزايا هذه الطريقة :

(ا) أنها ضرورية فى حالة ماإذا كان أفراد البحث يكثر بينهم غير الملمين بالقراءة والكتابة .

(ب) عن طريق المقابلة الشخصية يستطيع الباحث التأكد من صحة البيانات ، وعدم تناقضها مع الواقع ، أو مع إجابات سابقة ، وإمكان مراجعة أفراد البحث فى الحال .

(حـ) يمكن الحصول على تعاون أفراد البحث ، وتجاوبهم إذا ماأحسن عرض الموضوع ، هذا يتوقف على خبرة الباحث .

(د) يستطيع الباحث عن طريق المقابلة أن يضيف إلى بيانات الاستمارة معلومات أخرى كيفية يرى أنها ذات أهمية بالنسبة للبحث ، ومع ذلك فهى ليست متضمنة فى الاستمارة :

إلا أن لهذه الطريقة بعض العيوب فهى :

أولاً : تحتاج إلى عدد من الباحثين مما يتطلب بدور جهداً كبيراً فى اختيارهم وتدريبهم .

ثانيًا : تخضع لخطأ تحيز الباحث ، فإذا كان يتبنى فكرة معينة أو مذهبًا من المذاهب ، فمن الممكن أن يؤثر على إجابات أفراد البحث عن طريق الإيحاء بالإجابة المطلوبة .

ثالثًا : وأخيراً لاتصلح فى الحصول على بيانات تعتبر سرية أو محرجة بالنسبة لأفراد البحث كما فى حالة السؤال عن العلاقات الزوجية أو المبادئ السياسية .

ولكى يمكن التغلب على هذه الصعوبات يلجأ بعض الباحثين إلى الاستبيان البريدى ، أى جمع البيانات عن طريق إرسال الاستمارات إلى المبحوثين بالبريد ، أو توزع عليهم باليد وترفق معها نشرة صغيرة مبيناً بها الغرض من البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، وأهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع ، مع رجاء التعاون فى استيفاء البيانات المطلوبة ثم إعادة الاستمارة ، كما يجب أن يذكر فى هذه النشرة مايطمئن الأفراد على سرية هذه البيانات ، وأنها لن تستخدم لغرض آخر غير البحث العلمى ، وإن محتويات البحث لن يستفيد منها غير الهيئة المشرفة على البحث ، التى لايهمها أسماء الأفراد أو الأسر ، بقدر مايهمها المعالم العامة والبيانات الأساسية للمجتمع موضوع الدراسة ككل ، دون الاهتمام بخصائص وحداته إلا بكونها أجزاء من هذا الكل ، كما يرفق مع استمارة البحث مظروف بعنوان الهيئة المشرفة على البحث ويلصق عليه طابع بريد ، وفى ذلك تسهيل وتشجيع لأفراد البحث على إعادة الاستمارة بعد استيفائها .

ولهذه الطريقة بعض المزايا أهمها :

(ا) قلة التكاليف اللازمة لجمع البيانات .

(ب) تحاشى تحيز الباحثين إذ لا يلتقى الباحث بأفراد البحث .

(حـ) تستخدم فى البحوث التى تتطلب الحصول على بيانات حساسة أو محرجة .

(د) تعطى وقتًا كافيًا لأفراد البحث لدراسة الأسئلة وتقدير الإجابة عليها .

(هـ) يمكن تطبيقها على نطاق واسع ، أى على عينات كبيرة الحجم .

ومع ذلك فإن لهذه الطريقة بعض العيوب فهى :

أولاً : لاتستخدم إلا إذا كان أفراد البحث يجيدون القراءة والكتابة .

ثانيًا : لاتصلح إذا كان عدد الأسئلة كبيراً ، إذ إن ذلك يؤدى إلى ملل أفراد البحث وإهمال الإجابة على الأسئلة كلها أو بعضها .

ثالثًا : تحتاج إلى عناية خاصة فى صياغة الأسئلة حتى يسهل فهمها ، لأن أفراد البحث

لايجدون وسيلة يلجأون إليها لفهم مدلول الأسئلة التى يصعب عليهم فهمها .

رابعًا : يلاحظ أن نسبة الامتناع عن الإجابة non-response أو التجاوب مع هيئة البحث باستخدام هذه الوسيلة أكبر من طريقة المقابلة . وعادة مايكون معظم المتجاوبين من الأفراد المتحمسين لرأى معين يتضمنه البحث .

القواعد المنهجية لبناء استمارات البحث :

يحتاج تصميم استمارة البحث إلى عناية فائقة ، إذ تعتمد عليه مدى صحة النتائج ودقتها ويتطلب ذلك دراية واسعة ، وإلمامًا تاما بأوضاع جمهور البحث ، لهذا يجب مراعاة بعض القواعد عند بناء الاستمارة منها مايتصل بشكلها وتنسيقها ، ومنها مايتعلق بالأسئلة وأنواعها ، والبيانات المطلوبة . ورغم أن تصميم الاستمارة يختلف باختلاف موضوع البحث ، إلا أن هناك بعض الأسس والقواعد العامة نوجزها فيما يلى :

١ – تحديد إطار البحث :

إطار البحث هو سلسلة من الأسئلة التى يوجهها الباحث لنفسه حول موضوع البحث ، ويتعين وضع هذا الإطار قبل تصميم الاستمارة ، حيث ينقسم الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة المدروسة ، إلى موضوعات وظواهر ومشكلات فرعية ، وكل مشكلة فرعية إلى عدة نقاط ، فإذا كنا مثلا بصدد وضع إطار البحث عن قضاء وقت الفراغ بين العمال فإن علينا أن نقسم البحث إلى مشكلات فرعية تشمل : صفات العامل الأساسية ، والعادات والتقاليد وبناء الأسرة وخدمات وقت الفراغ فى العمل . وطول وقت الفراغ ومواعيده ، وكيفية قضاء وقت الفراغ ، والمستوى التعليمى . . إلخ ثم يتفرع كل موضوع من هذه الموضوعات إلى نقاط أخرى جزئية ، وبذلك يضمن الباحث معالجة جميع المسائل المتصلة بالبحث ، كما أن ذلك من شأنه أن يجنب الباحث التعرض لموضوعات ليست بذات أهمية . ويعتمد تحديد إطار البحث على هذا النحو ، على استعراض وتلخيص كل التراث العلمى المتصل بالمشكلة المدروسة سواء فى الكتب أو المراجع ، أو الدوريات العلمية ، أو الأبحاث السابقة ، أو النشرات الرسمية التى تصدر عن بعض الهيئات .

٢ – تصميم الجداول الخيالية Dummy Tables

لايعتبر الإطار كافيًا لمساعدة الباحث فى صياغة الأسئلة اللازمة للاستمارة ، إذ لابد للباحث

أن يحصر كل المعلومات المطلوبة . وأن يتصور النتائج الفعلية المتوقع الحصول عليها فى شكل جداول صماء قبل بدء البحث ، وهذه الطريقة الدقيقة توصله إلى الاسئلة ذات الدلالة ، وإلى تحديد الارتباطات بين المتغيرات على نحو يمكنه من وضع خطة التحليل الإحصائى اللازمة .

٣ – الأسئلة التى تشملها الاستمارة :

لكى يستطيع الباحث تحديد الأسئلة التى سوف تتضمنها الاستمارة يجب عليه أن يحصر البيانات التى يحتاجها ، هل هى من النوع الذى يتصل بالحقائق ، أو مضمونها التأكد من المعتقدات والاتجاهات أو تهدف إلى التعرف على أنماط السلوك والعلاقات المتبادلة . والأسئلة نوعان ، فإما أن تحصر جميع الإجابات المحتملة وتكتب أمام السؤال فيقوم الباحث أو أفراد البحث بوضع علامة على الإجابات المناسبة ، وهذه هى الأسئلة المقفولة ، مثل تحديد الإجابة عن السؤال عن الحالة التعليمية بالفئات التالية :

(أمى – يقرأ ويكتب – تعليم متوسط – تعليم عال) . ولهذا النوع مزاياه وعيوبه ، فمن مزاياه أن تحديد الإجابات المحتملة يضمن للباحث توحيد الإجابات ، ولايتكلف أفراد البحث مشقة الكتابة . وكل ماتتطلبه الإجابة هو وضع علامة أمام الاحتمال المناسب لها ، ويمكن ترميز الإجابات وتحليلها آليا بسهولة ، ثم قلة التكاليف والسرعة فى الحصول على الإجابات . ومن عيوب هذه الطريقة أن تحديد الإجابات المحتملة من وجهة نظر الباحث قد توحى لبعض أفراد البحث باختيار إحدى الحالات على أنها الإجابة الصحيحة رغم مخالفتها لما يعتقدون أنه الإجابة الصحيحة . وقد يختلف المعنى المقصود بالسؤال فى ذهن بعض أفراد البحث عن المعنى الذى يقصده البحث ويحدد إجابات محتملة له . هذه الإجابات المحتملة قد لاتعطى معلومات كافية عن الرأى الصحيح ، يضاف إلى ذلك أن من بين الاحتمالات التى توضع فئة « لاأعرف » وهذه يجدها كثير من أفراد البحث هى الإجابة الصحيحة التى لاتكلفهم مشقة التفكير فى غيرها ، وفى هذا ضياع لجزء من المعلومات التى قد تكون مفيدة للباحث .

أما النوع الثانى من الأسئلة فهو مايعرف بالاسئلة المفتوحة النهاية ، وفيه يترك لأفراد البحث الحرية فى تحديد الإجابات المناسبة للأسئلة الملقاة عليهم . ومن مزايا هذه الطريقة : أنها تعطى لأفراد البحث صورة واضحة دقيقة لما يعتقدون أنه الإجابة الصحيحة . كما تكون إجابة الأفراد فى حدود الإطار الذى يرسمونه لأنفسهم لما تتطلبه الإجابة على السؤال ، يضاف إلى ذلك أن أفراد البحث يعبرون عن آرائهم بحرية مطلقة ، ويجدون أمامهم وقتًا كافيًا للإجابة

أما عيوبها فتتلخص فى أنها تحتاج إلى وقت أطول من أفراد البحث ، وجهد أكبر قد يدعوان إلى الملل ، وخاصة فى حالة استخدام الاستبيان البريدى ، قد لاتمكن هذه الطريقة الباحث من المقارنة بين بعض الإجابات التى يتوقعها فى ضوء هدف البحث فتكون الإجابات غير موحدة مما يجعل عملية الترميز والتحليل الإحصائى صعبة ، وتحتاج هذه الطريقة إلى جهد كبير فى تصنيف البيانات إلى فئات ، وعادة مايستخدم من أجل ذلك مجموعة من الباحثين ، وقد يفتح ذلك مجالا للتحيز .

فى ضوء ذلك تستخدم بعض الأسئلة التى تسمح بالاحتفاظ بمميزات كل من الأسئلة المقفولة والمفتوحة النهاية ، فيحدد الباحث احتمالات الإجابة المتوقعة أمام السؤال ويترك فى النهاية فرصة لاحتمالات أخرى وذلك بكتابة عبارة (أخرى تذكر ...) .

٤ – صياغة الأسئلة :

هناك مجموعة شروط يجب مراعاتها عند صياغة الأسئلة التى تتضمنها استمارة البحث وهذه الشروط هى :

(ا) يجب أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظى بحيث لاتقبل اللبس أو إساءة الفهم ، وينصح بعض الباحثين بأن تكتب الاستمارة « بلغة الحياة اليومية » كنوع من التبسيط

(ب) يجب أن تصاغ الأسئلة لكى تكون إجابتها قاطعة وبسيطة بقدر الامكان كأن تكون الإجابة بنعم أو بلا .

(حـ) أن يراعى فى صياغة الأسئلة ألا تتطلب من المجيبين إجراء عمليات حسابية مطولة ، تستدعى ذاكرة حادة ، أو مجهوداً فكريا شاقا .

(د) ألا تكون الأسئلة محرجة أو تمس جوانب حساسة مما يعتبر تدخلا فى أمور شخصية .

(هـ) ألا تكون الأسئلة من النوع الإيحائى ، أى التى توحى للمبحوث بإجابات معينة .

(و) ألا تكون الأسئلة ذات إجابة بديهية معروفة بدون إلقاء السؤال .

(ز) يجب تحاشى الأسئلة التى تدفع المبحوث للكذب أو الادعاء .

(ح) يجب ألا تشمل الأسئلة على أكثر من نقطة واحدة ، فإن كان الباحث يريد السؤال عن شيئين فيستحسن وضعهما فى سؤالين متتاليين .

(ط) تضاف أسئلة لايقصد الإجابة عليها لذاتها ، بل للتأكد من دقة بعض الإجابات

ويمكن لتحقيق ذلك تكرار بعض الأسئلة بصيغ مختلفة ، وتسمى هذه الأسئلة بأسئلة المراجعة **Checking Questions**

(ى)غالبًا مايراعى عند ترتيب الأسئلة التدرج من العام إلى الخاص ويسمى ذلك بالترتيب القمعى Funnel approach

٥ – شكل الاستمارة وتنسيقها :

يجب أن يكون حجم الاستمارة مناسبًا ، ونوع الورق جيدًا يتحمل الكتابة ولونه مقبولا . والطباعة جيدة وسهلة القراءة ، كما يوضح على غلاف الاستمارة موضوع البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، ومايفيد سرية البيانات . أما التنسيق الداخلى للاستمارة فيجب ترتيب الأسئلة ترتيبًا منطقيًا يراعى فيه التسلسل والعلاقات بينها ، كما يجب تقسيم الأسئلة إلى مجموعات متجانسة توضع لها عناوين فرعية وتترك أمكنة كافية للإجابة ، حتى لايضطر أفراد البحث إلى الإجابة على ورقة منفصلة ، كما ينبغى مراعاة التنفيذ الآلى لتحليل البيانات فى حالة الابحاث الكبيرة التى تستخدم فيها الآلات الإحصائية ، ولذلك يجب وضع دليل رقمى Code لاجابات كل سؤال .

٦ – الاختبار المبدئى Pretest :

يقوم الباحث بعد الانتهاء من بناء الاستمارة : بتجربتها على نطاق محدود . وذلك لاكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استخدامها فى البحث ، وتساعد هذه العملية على كشف الأخطاء فى صياغة الأسئلة وترتيبها ، كما تعطى الباحث فرصة التعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات ، ومدى الحاجة إلى إضافة أسئلة جديدة ، أو استبعاد أسئلة لاداعى لها . ومعرفة الاحتمالات المختلفة للإجابة ، كما يمكن أيضًا تقدير درجة التعاون بين الباحث وجمهور البحث . على أن هذه التجربة إذا أسفرت عن إدخال تعديلات كثيرة على بناء الاستمارة فمن الضرورى أن تتكرر مرة أخرى على عينة ثانية عشوائية ، حتى نصل إلى أفضل صياغة لاستمارة البحث .

٧ – مراجعة استمارات البحث Editing :

بعد القيام بجمع البيانات من الميدان تتم مراجعتها . والمراجعة تكون على مرحلتين :

المرحلة الأولى : فى الميدان حيث تتم مراجعة سريعة للاستمارات للتأكد من أنه قد تم استيفاء البيانات جميعًا ، وفى حالة اكتشاف أخطاء أو نقص تعاد الاستمارات إلى الباحث الميدانى لاستيفائها بالرجوع إلى أفراد البحث .

والمرحلة الثانية : للمراجعة تكون مكتبية وفيها يتم اكتشاف الأخطاء التى لم تكتشفها المراجعة الميدانية ، ومحاولة تصحيحها إن أمكن أو إعادتها للميدان لو استدعى الأمر ذلك ، كما تتضمن هذه المرحلة القيام ببعض العمليات الحسابية التى يستلزمها البحث مثل حساب السن حتى تاريخ البحث ، أو نصيب الفرد من دخل الأسرة أو حساب تكلفة الوحدة ، وغير ذلك من البيانات التى أعفينا أفراد البحث من القيام بها خشية الوقوع فى الخطأ .

خامساً : التحليل والتفسير وكتابة تقرير البحث :

بعد أن ينتهى الباحث من جمع البيانات ، يوجه كل اهتمامه نحو تحليلها وتفسيرها تمهيداً لكتابة التقرير النهائى ، وهى عملية متصلة الحلقات ، فالتحليل يهدف إلى تلخيص الملاحظات الكلية بطريقة تسمح بالتوصل إلى إجابات عن التساؤلات التى انطلق منها البحث . أما التفسير فإنه يسعى إلى استكشاف المعانى والدلالات التى تشير إليها هذه التساؤلات ، والتى تتضمنها الإجابات المختلفة التى أمكن تطويرها بعد البحث ، من خلال ربطها بالمعلومات والمعارف الأخرى السائدة . وهذان الهدفان بالطبع يحكمان عملية البحث كلها ، فكل الخطوات الأخرى إنما تقوم بها لكى نصل فى النهاية إلى هذه المرحلة .

على أنه من الضرورى أن نؤكد هنا أن التحليل ليس مرحلة أخيرة مستقلة أو منفصلة عن المراحل السابقة . فالباحث عليه منذ البداية أن يضع خطة متكاملة لبحثه ، ذلك أن الطريقة التى سوف يتم بها تحليل البيانات وتفسيرها ، تتحدد فى ضوء نوع البيانات التى سوف يحصل عليها ، والأدوات المختلفة المستخدمة فى عملية جمع البيانات ، والمنهج الذى اصطنعه فى بحثه ، ثم حجم العينة التى اعتمد عليها فى الحصول على البيانات .

١ - إجراءات تحليل البيانات :

يستهدف التحليل تنظيم ، وترتيب ، وتصنيف البيانات بصورة علمية ، تساعد فى الكشف عن العلاقات والارتباطات بين الظواهر ، حتى يمكن بعد ذلك التوصل إلى تفسير لها . وأول خطوة فى التحليل هى تمحيص البيانات بدقة ، ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يتبنى نظرة نافذة محللة أمام الركام الهائل من المعلومات التى استطاع جمعها ، فعليه أن يتأكد أولا أن هذه البيانات تمثل الحقيقة الموضوعية بدرجة كافية وأن ينتقى من بين البيانات أكثرها دلالة وأهمية ، ومعنى ذلك أن الباحث فى العادة لايضمن تقرير بحثه كل ماحصله من معلومات ، فمهارته وقدرته العلمية تبدو

واضحة حينما يختار من هذه البيانات أكثرها أهمية وعلاقة بموضوع الدراسة ، ويفرق بينها وبين تلك التى يمكن أن يستعين بها لأغراض العرض والاستشهاد .

والخطوة الثانية فى التحليل هى تصنيف البيانات Classification of data فى ضوء أوجه التشابه والاختلاف بين هذه البيانات ، أى أن التصنيف يعنى تقسيم البيانات إلى مجموعات فرعية وفقًا للمكان أو الزمان ، أو العلاقات بينها ، أو نماذج السلوك ، أو الوظائف ، ومن ثم تتوقف أهمية الدراسة ، والقدرة على التحليل ، على مدى شمول هذا التصنيف واستيعابه لكل الوقائع المتبادلة بينها . ويمكن أن نوضح عملية التصنيف بمثال عملى ، فإذا كنا نقوم بدراسة مثلا عن تقييم دور وسائل الاتصال فى تبنى القرويين لفكرة تنظيم النسل ، فسوف نضمن استمارة البحث المستخدمة عديدًا من الأسئلة التى تدور حول هذا الموضوع ، من ذلك مثلا أننا نوجه سؤالا مؤداه .

ماهو المصدر الذى سمعت منه لأول مرة عن تنظيم النسل ؟

ومن المتوقع أن تأتى عن هذا السؤال إجابات متعددة مثل : الراديو ، والإذاعة ، والتليفزيون ، والصحف ، والعمدة ، والمشرف الزراعى ، والإخصائى الاجتماعى ، والأصدقاء ... إلخ ، وبالطبع لا يمكن تحليل هذه الاستجابات على هذا النحو ، وإنما يتعين وضع فئات Categorics تجمع كل فئة الاستجابات التى يكون بينها نوع من التماثل أو التشابه ويعتمد وضع هذه الفئات بالطبع على نوع المعلومات المطلوبة والتى تلقى ضوءًا على فروض البحث ، ويمكن بالنسبة للسؤال السابق تصنيف البيانات المذكورة إلى فئتين هما :

مصدر اتصال جمعى (ويشمل الراديو والتليفزيون والإذاعة والصحف) .

ومصدر اتصال شخصى (ويشمل الاستجابات الأخرى) ، بل ويمكن أيضًا أن نقسم المصدر الشخصى إلى نوعين .

مصدر اتصال شخصى رسمى (ويضم القادة الرسميين فى القرية) .

ومصدر اتصال شخصى غير رسمى ، وذلك وفقًا لمدى أهمية هذا التصنيف بالنسبة لأهداف البحث والفروض [٧٨] .

ومن الضرورى أن يتحقق للفئات المستخدمة فى التصنيف بعض المتطلبات إذ يتعين أن تكون الفئات شاملة بقدر الإمكان أى يمكن تصنيف كل استجابة فى إحدى هذه الفئات ، كذلك يجب أن تكون الفئات محدودة تمامًا بمعنى أنه لا يمكن وضع استجابة معينة فى أكثر من فئة ، وإذن فمن الضرورى أن تتحدد أبعاد التصنيف تحديدًا دقيقًا ، فقد يكون التصنيف قائمًا على أكثر من بعد

واحد ، وقد يهدف التصنيف إلى إبراز بعد وحيد ، فإذا صنفت مثلا برامج إذاعية إلى الفئات التالية :

برامج موسيقية ، برامج درامية ، برامج موسيقية خفيفة ، برامج ترفيهية ، برامج فكاهية ، فيمكننا أن نلاحظ على الفور أن هذه الفئات تنتمى إلى أبعاد مختلفة ، وبالطبع لايستقيم التصنيف بصورته السابقة ، وإنما ينبغى أن يوضع على النحو التالى :

برامج درامية ، برامج موسيقية ، برامج ترفيهية ، برامج ثقافية ، برامج إخبارية بحيث تندرج تحت كل فئة من هذه الفئات الشاملة النوعيات المختلفة للبرامج المتصلة والمشتركة فى خاصية معينة ، أما إذا أردنا إبراز بعد واحد فإن التصنيف الصحيح هو :

برامج موسيقية خفيفة ، برامج موسيقى شعبية ، برامج موسيقى سيمفونية .

تلك – باختصار – هى أهم الأسس المنهجية التى يقوم عليها تحليل البيانات ، يبقى بعد ذلك أن نذكر شيئًا عن الاجراءات العملية المستخدمة فى تبويب وتجهيز البيانات التى تشملها استمارات البحث بصفة خاصة ، تمهيداً لتفسيرها وإبراز دلالتها . فبعد أن ينتهى الباحث من جمع الاستمارات من المبحوثين يبدأ باتخاذ الخطوات اللازمة لتفريغ هذه البيانات وتحويلها إلى بيانات كمية تندرج تحت فئات خاصة بكل سؤال تشمله الاستمارة . وقد يستخدم التفريغ اليدوى فى جداول تعد خصيصًا لذلك Master sheet ثم يقوم الباحث بعد الانتهاء من تفريغ بيانات كل الأسئلة فى هذا الجدول بجمع التكرارات لكل فئة ، وحساب النسب المئوية ، ثم يصمم جداول بحثه – وفقًا للإطار وللجداول الخيالية – بحيث يحتوى كل جدول على التكرار ، والنسبة المئوية ، فيما يتعلق بمتغير أو أكثر ويتم التفريغ اليدوى إذا ماكان عدد الحالات محدوداً ، أما إذا كانت عينة البحث كبيرة ، فإن هذه العملية تحتاج إلى مجهود ووقت طويل وكذلك إذا ماكان عدد الأسئلة فى الاستمارة كبيرًا واحتمالات الإجابة على كل سؤال كثيرة فى مثل هذه الحالات يفضل استخدام التبويب الآلى ، فتكون النتائج التى نحصل عليها أكثر دقة .

والفكرة الأساسية فى استخدام الآلات الإحصائية هى ترجمة إجابات البحث إلى رموز أو أرقام . وهذه العملية تسمى الترميز Coding، ثم تحول هذه الأرقام إلى ثقوب بنظام معين على بطاقة خاصة Punching cards تنقل إليها الرموز بواسطة آلة التثقيب ، ثم تنقل البطاقات بعد مراجعتها إلى آلة الفرز Sorter ووظيفتها تقسيم البطاقات حسب الاجابات فى كل الأسئلة ، ووفق التصنيف الذى يرغب فيه الباحث ، ثم تستخدم بعد ذلك آلة التبويب Tabulator وهى تقوم بتسجيل البيانات المثقبة على البطاقات بعد فرزها ، وترتيبها فى مجموعات وفق التبويب المطلوب

وتقوم بتصنيفها فى الجداول المطلوبة على حسب البرنامج المعد لذلك . لكن الجداول الاحصائية التى حصلنا عليها من آلة التبويب لاتعتبر المرحلة النهائية فى البحث ، إذ يلزم أولا تنظيم هذه البيانات بطريقة تساعد على الإلمام بها ، والاستفادة منها فى التحليل الإحصائى لتحقيق الفروض . وقد يجد بعض الناس صعوبة ظاهرة فى تفهم أو تتبع مجموعة الأرقام التى تشتمل عليها الجداول الإحصائية ، فيفضل عرض البيانات بواسطة الرسوم التوضيحية مثل الخط البيانى ، والخرائط ، والأعمدة البيانية والرسوم الدائرية والرسوم التصويرية .

٢ – أسس التفسير الاجتماعى :

يحاول الباحث فى مرحلة التفسير أن يكمل دائرة البحث ، وذلك بأن يربط نتائجه بالإطار التصورى الذى استعان به ، أو النظرية التى استرشد بها منذ البداية ، ويستخدم فى هذه المرحلة المنطق ، والتبرير ، والخيال العلمى الخلاق ، وقد أوضحنا الدور الهام الذى تقوم به النظرية فى توجيه مسارات البحث ، والحاجة الماسة إلى معرفة منظمة تقوم على أساس شامل ، إذ بدون هذه المعرفة ستظل استبصارات علماء الاجتماع محدودة بمواقف خاصة ، وبالمشكلات النوعية التى تناولها البحوث .

ويقول روبرت ميرتون R. Merton فى هذا المصدر : « إذا اختيرت المفاهيم دون معرفة العلاقات المتبادلة بينها – من خلال النظرية – فليس هناك شك فى أن البحث سيكون عقيماً وسوف يتمثل ذلك فى السعى المستمر وراء ملاحظات واستنتاجات تفصيلية بالغة البساطة ، بل إن العملية الأمبيريقية ستقوم على أساس المحاولة والخطأ ، مما يجعلها غير متميزة . ذلك أن عدد المتغيرات التى لاتربطها صلات ذات دلالة لايمكن حصره » .

ومع ذلك ، فليس من الضرورى دائماً أن يبدأ كل بحث بإطار نظرى متكامل ، وأن يصاغ فى حدود نظرية معينة بالذات . إذ إن الباحث قد يبدأ بالعملية الامبيريقية . فيجعل كل اهتمامه محصوراً فى اتجاه من البيانات إلى النموذج التصورى ، وذلك بإضافة أفكار جديدة إلى هذا النموذج بعد أن تصبح البيانات فى متناول يده . وعادة مايحدث ذلك فى الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية التى تسعى إلى الكشف عن بعض الانتظامات . التى تقود الباحث إلى أفكار جديدة . أو تنمية فروض يستخدمها فى تفصيل نموذجه التصورى أو تحديده . فالباحث الذى يسعى – مثلا – إلى تفسير الارتباط الاحصائى بين الانتماء الدينى والانتحار . قد يلجأ إلى صياغة مفهوم أو تصور جديد داخل التنظيمات البروتستانتية أو الكاثوليكية . والقوى المتباينة التى تربط

الأفراد بأقرانهم وبالحياة نفسها ، وهو – أى الباحث – يستخدم هذا التصور الجديد لكى يفسر الانتظام الامبيريقى فى ضوء مبدأ نظرى أكثر عمومية [٧٩] . ويؤكد البعض أهمية هذا الصعود من مستوى البيانات إلى مستوى النظرية ، وهم يقيمون ذلك على أساس الحقيقة التى مؤداها أن تاريخ العلم يقدم لنا استراتيجية هامة يمكن الافادة منها فى علم الاجتماع . وهى تلك التى عبر عنها ويلارد جيبز W. Gibbs حينما ذهب إلى « أن الوظيفة الأساسية للعمل النظرى هى تقديم الصيغة الملائمة لعرض نتائج التجربة » . ومعنى هذا أنه لم تعد تشغلنا بعد ذلك مشكلة البدء بمتغيرات ذات دلالة نظرية وضرورة وجود إطار نظرى واضح أولا . إذ إن استراتيجية العمل العلمى سوف تبدأ مباشرة من النتائج الواقعية . ثم نسعى بعد ذلك إلى كشف القضايا العامة التى تفسر تلك النتائج . وهذه هى استراتيجية الوصول إلى أنساق استنباطية بالطريقة الاستقرائية .

والواقع أن معظم المؤلفات التى تعالج مناهج البحث الاجتماعى لاتعطى أهمية كبيرة للتفسير العلمى . بقدر ماتهتم بعرض خطوات البحث وتحليل العمليات الامبيريقية . ربما كان أهم مؤلف تناول هذا الموضوع بالذات كتاب روبرت براون R. Brown عن : « **التفسير فى العلوم الاجتماعية** » Explanation in social sciences ١٩٦٨ حيث يعقد مقارنة بين التفسير الاجتماعى والملاحظة الاجتماعية . فالأخيرة ترتبط أكثر باهتمامات المؤرخين . حيث يسعى القائم بالملاحظة الاجتماعية إلى إقامة قضايا تتعلق بأحداث فريدة . أو صياغة أسباب نوعية . بينما يهتم علماء الاجتماع الذين يبحثون عن تفسيرات اجتماعية بإجراء خطوة أكثر تقدمًا من ذلك فهم يحاولون صياغة تعميمات تكشف عن أسباب الأحداث أو الظواهر .

وباختصار فإن الفارق الأساسى بين الملاحظة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية يكمن فى نوع النتائج التى يتوصل اليها كل منهما . ثم يعالج براون بعد ذلك مناهج التفسير الاجتماعى . فيقول إن التفسير ممكن على أساس : النشوء والتطور والمقاصد والغايات والحاجات والأسباب المنطقية والوظائف والتعميمات الامبيريقية والنظريات .

أما التفسيرات النشوئية Genetic فهى تحاول أن تقدم وصفًا أو عرضًا وافيًا لتتابع الأحداث فى الزمان . وحينما تدور هذه التفسيرات حول نشأة ظاهرة أو نظام وتتبع الأشكال التى اتخذتها والتغيرات التى طرأت عليها خلال الزمن . يقال إن التفسير تاريخى . أما التفسير على أساس المقاصد intentions فيقوم على أساس أن السلوك الإنسانى لايخلو من غرض أو هدف . أو أن هناك دوافع معينة تكمن خلف السلوك وتوجهه نحو تحقيق « أغراض معينة » . والتفسير على أساس الحاجات needs يقصد به تلك الحالات التى يستهدف الناس اشباعها عن طريق أنماط السلوك

المختلفة كالحاجة إلى الأمن ، والاعتراف والتقدير ، والحاجة إلى خفض حدة التوتر ، ويقصد بالتفسير على أساس الأسباب Reasons معرفة الظروف التى يمكن فى ضوئها توقع حدوث ظاهرة معينة أو نتيجة بالذات ، طالما أن هناك اعتقادًا فى مبدأ العلية الذى يقول : إذا توافرت شروط وقوع حادثه معينة ، فمن الضرورى أن تقع هذه الحادثة أو النتائج الدالة عليها ، ويسعى التفسير على أساس الوظيفة Function إلى تتبع التساند والتشابك بين الظواهر والأحداث داخل نسق اجتماعى معين ، ومن ثم التركيز على الدور الذى يقوم به « الجزء » حتى يتحقق « للكل » الاستمرار فى الوجود . أما التفسير فى ضوء التعميمات الامبيريقية ، فمعناه تبرير الأحداث على أساس الارتباطات التجريبية التى كشفت عنها نتائج البحوث بين الظواهر ، وهناك طائفة لاحصر لها من هذه التعميمات ، ويمكن القول أن الفروض التى تبدأ منها الدراسات التجريبية ، والتى تقرر وجود علاقة بين متغيرين ، ثم تثبت صحتها تعتبر تعميمات إمبيريقية يمكن أن يقوم عليها التفسير . يبقى بعد ذلك التفسير على أساس النظريات ، وهو أكثر أنواع التفسير أهمية وقيمة .

واختتم روبرت براون معالجته لمشكلة التفسير بمناقشة القضية التى تثار دائمًا حول طبيعة التفسيرات التى تقدمها العلوم الاجتماعية ، والزعم بأن العلوم الاجتماعية لاتستطيع أن تقدم إجابات شافية عن التساؤلات التى تثيرها . ويذهب براون فى هذا الصدد إلى أن هذا الزعم خاطئ من أساسه ، لأنه لابد من معرفة العلاقات بين التفسير ، والوصف ، والتسجيل ، من ناحية ، وأيضًا أن نعلم بأن التفسيرات التى يستخدمها الأنثروبولوجيون ، وعلماء الاقتصاد والسياسة ، والاجتماع تختلف فيما بينها ، ولابد من فحص الأنواع المختلفة لهذه التفسيرات قبل الحكم عليها . ويضاف إلى ذلك أن التفسيرات الاجتماعية تختلف عن تلك التى تتوصل إليها العلوم الطبيعية ، فالأولى ذات صلة وثيقة بمفاهيم مثل : الدوافع ، والرغبات ، والحاجات ، والوظائف ، والقوانين .

وقد كتب جورج هوماتز دراسة موجزة عالج فيها قضايا التفسير وجعل عنوانها « **طبيعة العلوم الاجتماعية** » (**١٩٦٧**) . ويناقش هومانز فى دراسته هذه ثلاثة موضوعات رئيسية هى : الاكتشاف والتفسير ، والقضايا العامة ، ومشكلات أو صعوبات التفسير – ويبدأ معالجته بتحديد المقصود من العلوم الاجتماعية فيقول إن هذه العلوم تضم كلا من : علم النفس ، والأنثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتاريخ وربما اللغويات ، وهذه الفروع جميعًا تؤلف علمًا واحدًا ، طالما أنها تشترك فى نفس الموضوع وهو دراسة « سلوك الناس » . وهى أيضًا تستخدم نفس البناء الذى يضم مجموعة مبادئ تفسيرية ، ولكن دون أن

تعترف بذلك صراحة . ويعتقد هومانز أن لكل علم هدفين أساسيين هما : الاكتشاف والتفسير . فعن طريق الهدف الأول نستطيع أن نقيم المكانة العلمية لهذا العلم ، وبإمكاننا أن نحتكم إلى الهدف الثانى فى تقدير مبلغ نجاحه . والمشكلة الرئيسية التى تواجه العلوم الاجتماعية ، هى أنه برغم نجاح بعضها فى اكتشاف عديد من التعميمات التى تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة ، إلا أننا إذا قارناها بالعلوم الطبيعية . فلنا أن نقول إنها – أى العلوم الاجتماعية – تعانى من مشكلة التفسير . فالتفسير هو استنباط القضايا الامبيريقية من قضايا أخرى أكثر عمومية . ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية عليها أن تتساءل دائمًا : ماهى القضايا العامة التى توجد لديها ؟ وهل يمكن بعد ذلك استنباط القضايا الامبيريقية منها ؟ يقول هومانز فى الرد على هذين التساؤلين : « ربما كانت الإجابة قبل ظهور علم الاجتماع الأكاديمى والانثروبولوجيا فى نهاية القرن التاسع عشر هى أن القضايا العامة تتمثل فى القضايا المتعلقة بالطبيعة الإنسانية . أى التى تتناول الخصائص النفسية للناس بوصفهم أعضاء يشتركون فى نوع واحد » ... ويعتقد هومانز أن هذه الإجابة صحيحة إذا ماعتبرنا علم النفس الحديث هو الميدان الذى يدرس الطبيعة الإنسانية . ونحن نستطيع فى نطاق هذا الميدان أن نكتشف القضايا العامة للعلوم الاجتماعية . وبذلك لاتصبح صعوبة التفسير هى نقص القضايا العامة . بل على العكس أننا نعرف هذه القضايا منذ زمن بعيد . ألفتنا بها هى التى تمنعنا من الاعتراف بأنها قضايا عامة . وإذا كان لنا أن نحقق تقدمًا فى التنظيم الفكرى لموضوع دراستنا . فإن المهمة الأولى التى يتعين علينا القيام بها هى الاعتراف بأن القضايا التى اكتشفت فى نطاق علم النفس هى قضايا العلوم الاجتماعية ، بعد أن نعترف بأن العلوم الاجتماعية تشترك فى نفس الموضوع . وهكذا . تكون صعوبة التفسير متمثلة فى « طبيعة القضايا العامة » . فهى قضايا تتعلق بالسلوك الفردى . بينما تسعى العلوم الاجتماعية دائمًا إلى تفسير خصائص التجمعات الاجتماعية ، ومن ثم تصبح مشكلة العلوم الاجتماعية هى : كيف يخلق سلوك الأفراد خصائص الجماعات ؟ فكأن المشكلة لاتنحصر فى التحليل ولكنها مشكلة « تأليف وتركيب » Synthesis وهى ليست مشكلة اكتشاف المبادئ الأساسية . وإنما هى مشكلة التدليل والبرهنة على أن القضايا العامة . التى تنعكس فى سلوك الأفراد والجماعات العديدة . إنما تتكامل على مر الزمن ، لكى تعمل على إيجاد الظواهر الاجتماعية . والمحافظة عليها . وإخضاعها للتغير والتعديل ، وبإمكاننا أن نتحقق من ذلك إذا وجهنا اهتمامًا خاصا للمواقف التى تلاحظ فيها قدرة القضايا السيكولوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية ، فنحن فى هذه المواقف نلاحظ سلوك الأفراد ونحصل على المعلومات الضرورية التى يحتاجها التفسير . ولعل هذا هو التبرير الاستراتيجى لما يعرف ببحوث الجماعات

الصغيرة .. فى نطاق هذه الجماعات يمكننا أن نلاحظ ونفسر بسهولة ظواهر مثل الامتثال . وممارسة القوة وظهور أنساق المكانة ، وهذه هى الظواهر الأولى لفهم المجتمعات الأكبر .

هكذا ، ينتهى هومانز من تحليله إلى تقرير مبدأين هما : إن العلوم الاجتماعية لاتختلف اختلافًا أساسيًّا عن العلوم الطبيعية والحيوية ، وإنما يمكن أن تماثلها فيما يتعلق بالتفسيرات والنظريات ، كما أن العلوم الاجتماعية لاتقدم القضايا العامة ، تلك التى يمكن أن نصفها بأنها قضايا سيكولوجية ، هذا فضلا عن النتائج العديدة التى توصلت إليها هذه العلوم ، وكل ماتحتاج إليه هو تنظيم هذه النتائج والاعتراف بعمومية القضايا السيكولوجية ، والانصراف إلى رد القضايا الامبيريقية إلى المبادئ العامة ، فتزول صعوبات التفسير .

٣ – كتابة التقرير النهائى :

لاتكتمل مهمة الباحث أو هيئة البحث إلا بعد كتابة التقرير النهائى . ذلك أن الخطوات السابقة التى استغرقها الإعداد الفكرى والمادى للبحث تصبح عديمة القيمة ، إذا لم تثبت فى تقرير يعرضها بصورة منظمة ، وتراعى فيه القواعد العلمية . ولاشك أن مهمة كتابة التقرير عسيرة ، وتحتاج إلى مهارة وفيرة وخبرة بالكتابة لاتتوفر لدى الكثيرين ، كما يجب أن تعطى الوقت الكافى ، وأن تبدأ بمجرد الانتهاء من تحليل البيانات وتقرير البحث يجب أن يشمل عدة نقاط أساسية هى :

(ا) عرض المشكلة موضوع البحث عرضًا وافيًا .

(ب) إجراءات البحث من حيث تصميمه ، ومراحله المختلفة ، ومصادر الحصول على البيانات وطرق تحليلها .

(حـ) عرض النتائج .

(د) مناقشة تطبيق النتائج والاستخلاصات .

(ا) عرض المشكلة Statement of the Problem:

يتضمن ذلك عرض موضوع البحث ، وتحليل كافة الكتابات المتصلة به سواء كانت نظريات علمية قائمة ، أو نتائج أبحاث سابقة ذات صلة بالموضوع أو المشكلة ، أو لها علاقة بالنتائج التى سوف يتوصل إليها البحث . كما ينبغى فى هذا الصدد إبراز وجهة نظر الباحث ، أو المنظور الذى يتناول منه الموضوع وذلك من خلال العرض النقدى للتراث النظرى ، فلا يكفى إذن سرد النظريات والأبحاث السابقة دون تحليلها تحليلا نقديًا ، وتصنيفها إلى مواقف واتجاهات متميزة

تمهيداً لانتقادها . ويتضمن هذا القسم أيضًا كل التعريفات التى سوف يستخدمها الباحث ، وتحديد معنى المفاهيم المختلفة التى سوف تتردد على صفحات البحث ، وكذلك وضع الفروض الأساسية التى ستوجه الدراسة ومناقشة هذه الفروض فى ضوء مايمكن أن تضيفه إلى بناء المعرفة العلمية من زوايا أو استبصارات جديدة ، كما يجب أيضًا إبراز القيمة العملية للبحث بوضوح .

(ب) إجراءات البحث Research procedures :

يهتم القارئ العلمى بمعرفة المناهج والأدوات المستخدمة فى البحث حتى يقتنع بدلالة النتائج التى توصل إليها الباحث . لذلك يتعين عرض المنهج المستخدم فى الدراسة مع إعطاء التبريرات المختلفة التى جعلت الباحث يستعين به دون غيره ، وكذلك شرح أدوات البحث المستخدمة فى جمع البيانات وإجراءات التعرف على درجة ثباتها وصدقها ، كما يوصف أيضًا جمهور البحث وصفًا تفصيليا دقيقًا ، وكذلك أسلوب اختيار العينات وأسس هذا الاختيار ، ونوع العينة وحجمها ومدى تمثيلها للمجتمع . يجب أيضًا عرض خطة التحليل الاحصائى للبيانات ونوع المقاييس والاختبارات المستخدمة ومدى الثقة فى قدرتها على إبراز الفروق بين الاستجابات أو الدلالات المختلفة لها .

(جـ) عرض النتائج Presentation of Results :

يجب على الباحث ان يقدم ماخلصت إليه الدراسة من نتائج بصورة موضوعية ، دون أن يعرضها من وجهة نظره الخاصة ، إذ أن الباحث العلمى ليس كأى كاتب آخر يبرز مايريد إبرازه ويعطيه أهمية ولونًا خاصا ، ويغفل مايريد إغفاله من حقائق ، بل يتعين عليه أن يعرض الحقائق والنتائج كاملة وبأمانة تامة ، وعلى الباحث أن يرتب نتائجه حسب أهميتها وصلتها بموضوع البحث وقد يجد أنه ليس من الضرورى عرض جميع التفاصيل التى تنطوى عليها الجداول الاحصائية ، فيضعها فى ملاحق البحث .

(د) مناقشة تطبيق النتائج Discussion of Implications :

لايكفى مجرد عرض الوقائع والنتائج وإنما لابد من مناقشتها والتعقيب عليها ، وإبراز ماقد تنطوى عليه من دلالات نظرية ، أو قيمة عملية تطبيقية ، ويقتضى ذلك من الباحث أن يعرض استخلاصاته أو استنتاجاته Inferences . التى بنيت على النتائج ، والتى يمكن تطبيقها فى

ظروف مماثلة ، وعليه ألا يصوغ أى تعميم من النتائج إلا بعد أن يتأكد من توافر كل الشروط الملائمة لصياغة هذه التعميمات . وينتهى البحث عادة بتوضيح قيمته التطبيقية وما يمكن أن تفيد به نتائجه بالنسبة لأغراض التنمية أو التخطيط أو إلقاء الضوء على إحدى المشكلات الاجتماعية الاقتصادية .

أسلوب التقرير Report style :

أهم صفات التقرير العلمى البساطة والوضوح والدقة ، والالتزام باللغة العلمية لايعنى بالطبع أن يكتب التقرير على مستوى عال من البلاغة باستخدام ألفاظ وتراكيب لغوية ذات جرس رنان ، يصعب فهمها فى كثير من الأحيان ، وإنما يتعين أن تعرض الأفكار عرضًا منطقيا بلغة واضحة يسهل فهمها .

وأول خطوة فى كتابة التقرير هى أن نستقر على المعلومات الأساسية التى سوف تنقل إلى جمهور القراء . ثم الربط بين هذه المعلومات حتى تظهر فى تسلسل منطقى . ولابد لتحقيق هذا الغرض من كتابة إطار تفصيلى Detailed Outline للبحث ينطوى على الموضوعات الرئيسية والفرعية التى سوف يتناولها الباحث فى تقريره ، ثم يراجع هذا الإطار ويناقشه مع غيره من الباحثين أو ذوى الخبرة العلمية ، حتى يستقر عليه فيبدأ فى الكتابة .

وينبغى أن يراعى فى الكتابة قواعد الوقوف ، وبداية الفقرات ، والأقسام والفصول وكتابة الهوامش . أما تجهيز الجداول الاحصائية والرسوم البيانية فإنها تحتاج إلى عناية خاصة ، فتكتب عناوين هذه الجداول والرسوم بوضوح تام وباختصار ، ويكتب مصدر البيانات فى الهامش . ويجب أن يحتوى التقرير على قائمة بالمراجع **Bibliography** كاملة مرتبة ترتيبًا أبجديا بالنسبة للاسم الأخير للمؤلف ، ويشتمل كل مرجع على اسم المؤلف ، واسم المرجع ، وبلد النشر . والناشر . وتاريخ النشر والصفحات . ولهذه القائمة أهمية خاصة لمن يريد مزيداً من التفاصيل فى دراسة نقطة أو موضوع عالجه البحث . وقد يشتمل التقرير على ملاحق بالجداول الاحصائية واستمارات البحث المستخدمة أو المعادلات الاحصائية والرياضية .

الحواشى والمراجع

(١) يجد القارئ عرضًا وافيا لنظريات داروين فى الحياة وتطبيقاتها فى المجتمع فى : د . السيد محمد بدوى ، **التطور فى الحياة وفى المجتمع** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٦٦ . ويتناول القسم الأول من الكتاب رواد فكرة التطور قبل داروين ، ثم طريقة داروين ومنهجه فى البحث ، وفكرة أصل الأنواع والانتقاء الطبيعى وتنازع البقاء ، وأخيرًا تسلسل الإنسان . أما القسم الثانى فهو مخصص لمعالجة التطور فى المجتمع ، ومناقشة أهم الآراء والنظريات الاجتماعية والفلسفية التى نبعت عن نظرية التطور ، أو تصدت لها بالنقد أو التعديل ، وانتهى المؤلف إلى أن نظرية داروين تنطوى على خصوبة وثراء فى كل من المجالين الحيوى والاجتماعى .

(٢) Sumner W.G. the absurd Effort to Make the World Over, in Keller & Davis, (ed.) **Essays of William Graham Summer,** New Haven, Yale University Press, 1934, p. 116.

(٣) Durkheim, the Divison of Labor in Society, p. 10.

(٤) Redfield, «the Folk Society», **A.J.S.** vol, II, No. 4

(٥) White, Lesile, **the Science of Culture,** N.Y., Farsar Strauss, 1949, Vol. 1, p. 339, ff

(٦) Ogburn, **Social Change With Respect to Cultrue and Original Nature,** N.Y., Viking, 1950.

(٧) النسبية الثقافية Cultural Relativity : يشير هذا المصطلح إلى الفكرة التى مؤداها أن أى عنصر سلوكى يجب الحكم عليه أولا فى ضوء مكانته داخل البناء المتميز للثقافة الذى يظهر فيه . وعلى أساس نسق القيم السائد فى هذه الثقافة . انظر :

Gould & Kolb, **A Dictionary of the Social Sicience,** Tavistock Publications, 1964.

(٨) بوتومور ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ – ٦٦ .

(٩) حلل فيبر الخصائص النموذجية لروح الرأسمالية الحديثة ، وبحث أيضًا فى السمات السيكولوجية للأفراد ، والظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بها . ثم تساءل عن القوى التى أدت إلى التحول الذى شهدته المجتمعات الغربية وبخاصة ذلك الذى طرأ على سلوك الأفراد وسيكولوجياتهم ، وكيف انبثق النموذج الاقتصادى الرأسمالى ؟ .

وأجاب فيبر على ذلك بقوله : إن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية ، وقد ظهرت الأخلاقيات الاقتصادية فى نطاق الديانة البروتستانتية ، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها . وتوصل فيبر إلى هذه النتيجة بعد تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther وكالفن Calvin انظر :

Loc. cit. Weber, **M. the Protestantic Ethic and the Spirit of Capitalism** (Parsons, trans), London George Allen, 1966.

(١٠) Grinsberg, Op. cit. p. 39.

(١١) Loc. cit.

(١٢) بوتومور ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(١٣) بوتومور ، نفس المصدر ، ص ٧١ .

(١٤) Ross, Op. cit. 256.

(١٥) Comte, Op. cit, p. 457.

(١٦) Metron, R. **Social Theory and Social Structure,** Glencoe, the Free Press, 1951, Ch. 1.

(١٧) تياشيف ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ وما بعدها .

(١٨) See, Bales, R. **Interaction Process Analysis: A Method for the Study of Small Groups,** Cambridge, Addition Wesley, 1950. Also, Homans, **Gr. the Human Group,** N.Y. Harcourt, Brace 1950.

(١٩) مبدأ إعادة التوازن : أحد الخصائص العامة الأساسية للكائنات الحية ، من حيث اتجاهها إلى الاحتفاظ بظروف الحلاة فى مستوى ثابت ، واستعادة هذا المستوى إذا طرأ عليه تغير . دكتور سامى محمود على ، القاموس الملحق بترجمته لكتاب سارتر : **نظرية فى الانفعالات** ، دار المعارف ١٩٦١ .

(٢٠) يقف هذا الاتجاه فى تعارض تام مع أصحاب نموذج الصراع من أمثال لويس كوزر ، ورالف دهرندروف ، وجون جالتنج ، انظر فى ذلك :

Coser, L. **The Functions of Social Conflict,** Glencoe the free Press, 1951. Dahrendorf, **Class and Class Conflict in Industrial Society,** Stanford, University Press, 1959. Galting «Pacifism from a Sociological point of view», **Journal of Social Issues,** 1959, No. 3.

(٢١) Parsons, et. al. **Working Papers in the Theory of Action,** Glencoe, the Free Press, 1953, p. 102.

(٢٢) Lundberg, G. **Foundations of Sociology,** N.Y. Macmillan, 1939. Dodd, S. **Dimensions of Society,** N.Y., Macmillan, 1942.

(٢٣) Zipf, G. «the P. 1. P. 2. P 2/D Hypothesis on the Intercity Movement of Population» **A.S.R.** 1961.

(٢٤) Stoufer, S. «Intervening Opportunities. A Theory Relat-Movement of Population» **A.S.R.** 1961.

(٢٥) Inkeles, Op. cit, p. 42.

(٢٦) انظر عرضًا واضحًا لهذه النظرية فى نيقولا تياشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ص ٣٢١ وما بعدها .

(٢٧) سجل بيلز الأفعال المتبادلة بين الأشخاص فى الجماعات الصغيرة ، ثم حاول أن يرتب المشاركين فى الجماعة طبقًا لعدد الأفعال أو مجموعها ، وقد لاحظ بيلز فى دراسته أن حوالى ٤٥ ٪ من كل الأفعال تتجه نحو الشخص الذى يحتل المرتبة الأولى ، وحوالى ١٨ ٪ من كل الأفعال تتجه نحو الشخص الذى يشغل المرتبة الثانية ، و ١٦ ٪ تتجه نحو الشخص الذى يحظى بأقل اهتمام .

(٢٨) نظرية الفئة : صيغة رياضية تعالج مجموعات أو فئات من الأشياء ، أكثر من معالجتها لأعداد مفردة ، وهى الأساس الذى أقيمت عليه نظرية اللعب **Game Theory** فى العلوم الاجتماعية . انظر :

Simon, **Models of Man: Social and Rational** N.Y., Wiley, 1957, p. 77.

(٢٩) Rapport, A. Uses and Limitations of Mathematical Models in Social Science, in Gross (ed.) **Symposium of Sociological Theory** ' N.Y. Row Peterson and Company, 1957, p. 355.

(٣٠) ظهرت تصنيفات عديدة لمناهج البحث الاجتماعى نذكر منها على سبيل المثال تصنيف جاهودا فى مؤلفها « مناهج البحث الاجتماعى فى العلاقات الاجتماعية » عام ١٩٥٢ ، وتصنيف إدواردز وكرونباخ للمناهج التجريبية فى علم النفس ، وتصنيف هوتيى الذى قدمه فى مؤلفه : عناصر البحث وعرض فيه طرق البحث بالإضافة إلى النماذج التصورية التى تزود الباحث باستبصارات دقيقة تمكنه من تعيين المشكلات التى تتناولها طرق البحث المختلفة .

انظر عرضًا لهذه التصنيفات فى : جمال زكى والسيد يس ، أسس البحث الاجتماعى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٢ .

(٣١) انظر نموذج لهذا النوع من الدراسات فى : محمد على محمد ، **مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم** ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ .

(٣٢) See, Selltiz et. al, **Research Methods in Social Relations,** Holt. Rinehart and Winston, 1962, p. 51.

(٣٣) Ibid, p. 52.

(٣٤) يقول روس « تعتبر الحاجة إلى عينات ممثلة من أهم الشروط اللازم توافرها لصدق التعميم ، إلا أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون خطأ أننا إذا درسنا « صور وأشكال وعمليات » السلوك الإنسانى ، بدلا من اهتمامنا بالمضمون أو المحتوى ، فإننا يمكن أن نصل إلى تعميمات بغض النظر عن مدى تمثيل البيانات المستخدمة ، لكن صورة السلوك لا تتجرد عن مضمونه ، وهذا يقف عقبة أمام إطلاق تعميم ينطبق على أنماط السلوك التى لم تتعرض لدراستها

(٣٥) See, Gibson, Q, Op. cit, p. 10.

(٣٦) Moser G.A., **Survey Methods in Social Investigation,** London, Heineman, 1969. pp. 1-6.

(٣٧) انظر معالجة مستفيضة لمنهج دراسة الحالة عن فريدريك لوبلاى فى :

Sorokin, **Cotemporary Sociological Theories,** N.Y., 1928.

(٣٨) انظر مقارنة بين دراسة الحالة والمسح فى بحوث التنظيم عند : محمد على محمد ، **علم اجتماع التنظيم ، مدخل للتراث والمشكلات** ، دار الكتب الجامعية . ١٩٧٢ .

(٣٩) Hoselitz, B. (ed). **A Reader's Guide to the Social Sciences,** Glencoe, the Free Press, 1960.

ويجد فيه القارئ عرضًا كاملا للتاريخ ، وفلسفة التاريخ ، والتاريخ العلمى ، كذلك راجع ، د . حسن عثمان ، المنهج التاريخى ، القاهرة .

(٤٠) د . محمود قاسم ، **المنطق الحديث ومناهج البحث** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ص ص ٣٥٩ – ٣٦٠ .

(٤١) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦١ .

(٤٢) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦٢ .

(٤٣) محمود قاسم ، نفس المرجع ، ص ٣٦٤ .

(٤٤) Rickman, H.P. **Understanding and the Human Studies,** London, Heineman, 1967, p. 101.

(٤٥) Gibson, Op, cit, p. 179.

(٤٦) انظر ، رالف ليتون ، **دراسة الإنسان** ، ترجمة عبد الملك الناشف ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، ١٩٦٤ .

(٤٧) انظر ، أحمد أبو زيد ، **البناء الاجتماعى** ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

(٤٨) انظر معالجة كاملة لعلم الاجتماع التاريخى ، عند نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، مرجع سابق .

(٤٩) Lipset, S.M. **Revolution and Counterrevolution:** Change and Resistance in Social Structures. London Heinemann, 1969, p. 4.

(٥٠) Ibid, p. 3.

(٥١) Mills, the Sociological Imagination, Op, cit.

وانظر أيضاً الإشارة رقم (٨٧) .

(٥٢) Lipset, Op. cit, pp. 8 9.

(٥٣) انظر ، لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، **البحث الاجتماعى** ، مركز التربية الأساسية ، بسرس الليان ، ١٩٥٩ .

(٥٤) محمود قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦٨ – ٣٨٥ . وانظر أيضًا معالجة عبد الرحمن بدوى للمنهج الاستردادى (التاريخى) ص ص ١٨٣ – ٢٢١ ، مرجع سابق .

(٥٥) Qouted in, Lundberg, **Social Research,** Longmans & Green, N.Y. 1942, pp. 127-128.

(٥٦) See, Townsend, **Introduction to Experimental Method,** MacGraw-Hill, 1953.

(٥٧) راجع محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، مرجع سابق .

(٥٨) راجع لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، البحث الاجتماعى مرجع سابق ، وانظر أيضًا .
Selltiz et. al, Research Methods in Social Relations. p. 108.

(٥٩) لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، نفس المصدر .

(٦٠) See, Roy G. Francis, Some Applications of Experimentation in Sociology, and Social Psychology in Doby, **An introduction to Social Research,** Op. cit, pp. 156-186.

وقد خصص كاتب المقال جزءًا لمناقشة القيود المفروضة على التجريب فى علوم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، من بينها صعوبة ترجمة المفاهيم النظرية إلى مفهومات إجرائية ، وكذلك الصعوبات المتصلة بإجراء التجارب فى مواقف اجتماعية ، حين تؤثر القيم الثقافية الأشمل فى القدرة على الإفادة من الوسائل الفنية المعروفة ، وما أدى إليه ذلك من ظهور إجراء يقوم على أساس دراسة الظواهر بعد وقوعها (ex-post- facto) لكن ذلك لا يجب أن يدفعنا إلى استبعاد التجريب نهائيا من العلوم الاجتماعية (انظر : ص ص ١٨٥ – ١٨٦) .

(٦١) Mair, Lucy, : **An Introduction to Social Anthropology,** Oxford University Press, 1965. pp. 35-42.

(٦٢) إيفانز بريتشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، (مرجع سابق) .

(٦٣) Junker, **B. Field Work: An Introduction to the Social Sciences,** Chicago, the University Press, 1962, pp. 3-5.

(٦٤) Ibid, p. 10.

(٦٥) انظر : د . أحمد أبو زيد ، **الطريقة الأنثروبولوجية فى دارسة المجتمع** ، حوليات كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٦ .

(٦٦) Williams, T.R. **Field Methods in the Study of Culture,** N.Y, Holt, Rinehart and Winston, 1967. pp. 4-21.

(٦٧) إيفانز بريتشارد ، نفس المرجع .

(٦٨) See, Murdock, G. et. al **Outline of Cultural Mateirals,** 4th rev, ed. Behavior Science Outlines, Vol. 1 New Haven, Conn: Human Relations Area Files, Inc., 1960.

(٦٩) Royal Antropological Institute of Great Britain and Ireland, **Notes and Queries on Anthropology,** 6th ed. London, Routledge, 1951.

(٧٠) Williams, Op. cit., p. 25.

(٧١) Williams, Op. cit, pp. 63-64. Also, see, Sol Tax (ed.) **Anthropology Today,** Chicago, University Press, 1962, pp. 455-458.

(٧٢) Suchman, A.E., The Principles of Research Design and Administration, in Doby, Op. cit, pp. 307-326.

(٧٣) Miller, P.G., **Handbook of Research Design and Social Measurement,** N.Y. David McKay Co., 1964, P. vii. See Also, Russel L. Ackoff, **the Design of Social Research,** Chicago. University Prss, 1953.

(٧٤) Ross, Op. cit, p. 262.

(٧٥) See, Selltiz et al, **Op. cit,** Lundberg, **Social Research,** Op. Cit, Young, P. **Scientific Social Survey and Research** Prentice-Hall, 1956.
Oppenheim, **Questionaire Design and Attitude Measurement,** London, Heinemann.

وانظر بالعربية المؤلفات التالية التى تناولت أدوات البحث الاجتماعى : د . جمال زكى والسيد يس ، أسس البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، لويس مليكة وإبراهيم أبو لغد ، البحث الاجتماعى ، مرجع سابق ، نجيب إسكندر وزملاؤه ، **الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى** ، القاهرة ، ماتيلدا رايلى ، منهج البحث الاجتماعى ، ترجمة د . محمود عوده فى ميادين علم الاجتماع القاهرة ، ١٩٧٠ .

(٧٦) انظر نموذجا لهذه الدراسة عند : محمود عوده ، **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى** ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، دار المعارف ١٩٧٠ .

(٧٧) ماتيلدا رايلى ، منهج البحث الاجتماعى ، ترجمة د . محمود عوده ، فى ميادين علم الاجتماع ص ص ٦٣ – ٦٤ .

(٧٨) Brown, Explanation in Social Science, Op. cit, pp. 47-165.

(٧٩) Homans, G. **the Nature of Social Science,** N.Y, Harcourt, Brace & World Inc. 1967.